جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية

دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبة
يمينة موم

إشراف الأستاذة
عتيقة نصيب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.ياسين شكيمة	أستاذ مساعد قسم .أ.	رئيسا
أ. عتيقة نصيب	أستاذ مساعد قسم .أ.	مشرفا ومقررا
أ.عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد قسم .أ.	مناقشا

السنة الجامعية: 2016_2017م

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

[سورة الزمر، الآية 09]

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل الذي أهديه:

إلى والدي الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأقارب

وإلى كل الأحباب و الأصدقاء

يمينة موم

شكر و عرفان

الشكر والفضل لله على توفيقي لإنجاز هذا العمل المتواضع

أقدم جزيل شكري و إمتناني

إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذه الدراسة من قريب أو من بعيد و أخص بالذكر:

جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي عامة وكلية الحقوق والعلوم السياسية

وقسم العلوم الساسية خاصة من أساتذة و إداريين

وعلى رأسهم الأستاذة عتيقة نصيب على قبولها الإشراف على هذه الدراسة و على نصحها وتوجيهها الدائم

إلى الأستاذ المحترم والكبير بعلمه ياسين شكيمة والأستاذ القدير رئيس قسم العلوم السياسية **عبد الحميد فرج** على قبولهما منافشة هذه المذكرة

إلى كل الزملاء والزميلات دفعة الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم

راشد

شكرا...

يمينة موم

مقدمة

أضفت التحولات الدولية في ظل العولمة بعد سقوط الإتحاد السوفيـــــيتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة إلى العديد من التغيرات على المستوى العالمي مما أدى إلى ظهور مفاهيم، مضامين، أهداف، وفواعل جديدة ناتجة عن النظام الليبرالي القائم على الديمقراطية في السياسة والرأسمالية في الإقتصاد والتي أدت إلى تعددية الأقـــطاب الدولية بجانب الفاعل الأساسي المتثمل في الدولة التي تراجـــع دورها مع نمو هذه الفواعل ما فوق الدولية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل أحد أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد والمواقع الإستـــراتجيةلإستثمار أمواله، وقد ظهرت هذه الأخيرة منذ قرون إلا أن نشاطها تزايد مع نهايـــــة الحرب الباردة ونمو النظام الرأسمالي القائم على حرية التجارة والخصخصة و قانون السوق مـــما أدى إلى تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وإنتشارها الجغرافي وتحقـــــيقها لأرباح هائلة مكنـــــتها من إكتساب ضخامة وقوة إقتصاديةإستـــطاعت من خلالها المرور عبر القارات لمزاولة أعـــمالها في العديد من الدول .

فالشركات المتعددة الجنسيات تمثل حاليا إحدى فواعل النظام السياسي الإقتصادي العالمي إذ تمكنت هذه الشركات من لعب دور مهم في رسم السياســـات الدولية سواء سياسية منها أو إقتصادية.

فالقوة الإقتصادية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات مكنتها من لعب دور مهم في العلاقات الدولية إستطاعت أن تؤثر به على النظام العالمي ككل وعلى الدول عامـــة والدول النامية بصفة خاصة التي تمثل الدول المستقلة حديثا والتي لا تزال تـــــعد في مراحل النمو الإقتصادي، الإجتماعي، والسياسي وهو الدور الذي إستطاعت هذه الشـــركات التأثير على معظم البرامج التنموية لهذه الدول فكما كان لها دور إيجابي في تطور ونمو الدول النامية في بعض المجالات كان لها أيضا الدور السلبي الذي يظهر بصفة خاصة في الجانب الســـاسي والإجتماعي الذي تأثر وبصفة كبيرة بنشاط هذه الشركات ولهذا إختلفت رؤى وآراء الباحثين والدارسين سياسيين منهم وإقتصاديين حول هذه الآثار التي يؤدي إليها نشاط الشـــــركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية والتي تسعى إلى جذب المستثـــــمر الأجنبي (الشركات

المتعددة الجنسيات) من خلال العديد من البرامج والسياسات التي تبنـــتها لضمان إستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق إبرام عقود تضمن من خلالها الإستـــــغلال الأمثل

لمواردها وتلبية حاجيات مواطنيها لضمان إستقرارها السياسي، الإقتصاديو الإجتماعي أما الشركات المتعددة الجنسيات فعادة تسعى من خلال هذه العقود إلى تحقيق الربح الأقصى.

وبإعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول النامية التي تشهد تزايدا متسارعا في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي، فدولة الإمارات العربـــية المتحدة والتي تتمتع بالعديد من العوامل التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي ومن خلال سعيها في هذا المجال للحفاظ على المراتب الأولي في أكثر الدول إستقطابا للشركات المتعددة الجنسيات قامت بالعديد من التعديلات والتسهيلات التي تسهل عمل هذه الشـــركات والتي كان لها دور كبير في دفع عجلة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من وجود العديد من الإنتقادات والتساؤلات الموجهة حول آثار نشاط هذه الشركات في الدولة الإماراتية فكما لها العديد من الآثار الإيجابية خاصة على المســـــتوي الإقتصادي لها العديد من الآثار ذات الجانب السلبي والتي تبرز أكثر على المجال السياسي و الإجتماعي، أما الجانب الإقتصادي الإماراتي فقد حقق تطورا كبيرا في الوقت الحالي مقارنة ببقيـــــة الدول النامية وهناك من يرجع فضل ذلك للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

أهمية الدراسة:

وسنقوم بتقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية عملية وأهمية علمية كما يلي:

1_ الأهمية العملية:

*تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي فاعل سياسي إقتصادي وقانوني فـــي العلاقات الدولية ولهذا لقيت إهتمام العديد من الباحـــــــثين والدارسين في المجال السياسي للتعرف على الدور الذي تلعبه في العلاقات السياسية الدولية.

*بحث العديد من الدارسين عن أهم الطرق والوسائل التي من خلالها يمكن للدول النامية أن تستفسيد من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بها.

*التعرف على أهم العوامل التي أدت إستقطاب الشركات المتعددة الجنســـــيات في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم الآثار التي خلفتها هذه الشركات لإستفادة الدول النامية من تجربتها في المجال.

2_الأهمية العلمية:

*التمكين من التعرف على الشركات المتعددة الجنسيات منذ نشأتها، مفهومها، خصائصها بالإضافة إلى أهم النظريات التي حاولت تفسير نموها المتسارع.

*تسليط الضوء على أهم الآثار للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية بصفة خاصة في مختلف المجالات.

*تزويد الجامعات ومراكز البحث بمعلومات مهمة حول التجربة الإمارتية في التنمية بالإعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات في الجانب الإقتصادي مع تحديد نقاط السلب والإيجاب لدور هذه الشركات.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي للشركات المتـــــــعددة الجنسيات كلاعب إقتصادي سياسي في ظل العولمة مع أهم العوامل والخـــــصائص التي أدت إلى سيطرتها على الأسواق العالمية بالإضافة إلى محاولة تقديم العديد من التفســـيرات التي توضح أسباب تدويل هذه الشركات لنشاطاتها بالإعتماد على بعض النظريـــات في هذا المجال.

كما نهدف إلى تحديد واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية والتي تمثل أكبر مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة أهم الآثار السياسية، الأقتصـــادية و الإجتماعية ... إلخ والتي لازالت لحد الآن محل إختلاف العديد من الباحـــــثين والدارسين .

أما الهدف الأساسي للدراسة فهو التعرف على التجربة الإماراتية في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات التي أدت إلى تصنيف دولة الإمارات العربية المتـــحدة من الدول الأكثر

إستقطابا للشركات المتعددة الجنسيات بصفة خاصة والإستثمارات الأجنبية بـــصفة عامة كما نسعى للتعرف على الآثار لهذه الشركات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة على مختـــلف المجالات.

أسباب إختيار الدراسة:

يرجع إختيار هذا الموضوع للعديد من الأسباب والدوافع منها ما هو موضـــوعي ومنها ما هو ذاتي والتي يمكن إيجازها كالآتي:

1-المبررات العلمية:

*الدور القيادي الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي السياسي العالمي في الوقت الحالي خاصة في كونها فاعل إقتصادي يلعب دور ســـياسي مهم في نفس الوقت.

*منح الدول فرصة التعرف على أهم الآثار السلبية التي يخلفها الإســـتثمار الأجنبي المباشر (الشركات المتعددة الجنسيات) على أنظمتها السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية.

*التعرف على النموذج الإماراتي في إستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات لإستفادة الدول النامية منها.

2_المبررات الذاتية:

*ميول الباحث لدراسة الفواعل فوق الدولية في العلاقات الدولية ولهذا تم إختيار الإحاطة بموضوع الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى التعرف على واقع هذه الشركات في الدول النامية لأنها أصبحت تلعب دورا مـــهما في هذه الدول والتي أثرت على مجتمعات الدول النامية سياسيا، إقتصاديا، وإجتماعيا.

*و بصفتي باحث جزائري تم إختيار هذا الموضوع لإنعكاس هذا الدور على الجزائر بإعتبارها دولة نامية تمارس بها الشركات المتعددة الجنسيات العديد من النشاطات.

*رغبة الباحث في دراسة واقع الشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة لكونها من أكثر الدول النامية الجاذبة للمســـــتثمر الأجنبي والتي عادة ما إرتبط بها نشاط المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي والتي حققت قفزات نوعية في مجال التنمية.

الدراسات السابقة:

1_دراسة الباحث حمزة غواطي بعنوان: تأثير إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية: دراسة حالة البرازيل، رسالة ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتـــجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013) بإشكالية : ما مدى تأثير الإستراتجيةالمنتهجةمن طرف الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا ؟ أما النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي :

*تعد تجارة التكنولوجيا وعملية نقلها من أبرز الوسائل المعـــتمدة لفتح وغزو و إختراق المغلقة أمام منتجات الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الصور المختلفة نقلها بالإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وعقود التصدير والتي تعد في الواقع طـــــرقا مختلفة لدخول سوق دولة أجنبية وممارسة النشاط خارج المواطن الأصلية.

*إن إعتماد نمط خاطئ في عملية النقل يؤدي إلى فشل العملية وهذا ما أثـــبتته تجارب النقل التي كانت تتبعها الدول النامية في سبعينات القرن المنصرم كالنقل عن طريق المفتـــــاح في اليد.

*لا تعد التكنولوجيا مجرد سلعة تباع وتشترى بل هي ثمرة تطوير حضاري للمـــجتمع عن طريق إمتلاك جملة من المعارف والخبرات والمهارات.

2_دراسة الباحثة حسينة عماري بعنوان: الشركات متعددة الجنسيات والإستعمار الجديد مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2015) والإشكالية هي: إلى أي مدى تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أسلوبا من أساليب السيطرة الإستعماريةالجديدة؟ أما أهم النتائج لهذه الدراسة هي:

*تغير معطيات الإستعمار وأساليبه لتصبح ذات بعد إقتصـــاديو ماتجلى ذلك في الشركات متعددة الجنسيات.

*أصبحت الشركات متعددة الجنسيات القوة المحركة للنظام الإقتصادي من خلال سيـــطرتها على أهم النشاطات الإقتصادية في العالم.

*تدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤون دول العالم الثالث من خلال توجيه سياســـاتها مما أدى إلى إضعاف القرار السياسي ونقله.

3_دراسة الباحثة مليكة مغيلي بعنوان: الشركات المتعددة الجنـــسيات وتأثيرها على سيـــادة الدول(جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم الســـياسية، قسم الحقوق، 2014)أما الإشكالية فهي :ما مفهوم الشركات المتعددة الجنـــــــسيات ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تأثر الشركات المتعددة الجنـــسيات على سيادة الدول ؟وماهو مصير هذه السيادة في ظلالمتغـــيرات الدولية التي حصلت على مستوى العـــــلاقات الدولية المعاصرة ؟وأهم النتائج لهذه الدراسة تتمثل في:

*إن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع التكنـــولوجيا والإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي .

*أن المستحيل توافق إستراتجية الشركات المتعددة الجنسيات وهي بطبـــيعتها إستراتيجية عالمية مع إستراتيجية التنـــمية في أي من الدول النامية بحكم أن لكل هذه الدول ظروفها النوعية الخاصة بها.

*أن الشركات المتعددة الجنسيات تتدخل في توجيه ســـياسة الدول في إتجاه إضعاف القرار الذي يصب في مصالحها وتساعد بنـــفوذها وأموالها في تحقيق مصالحها بصرف النظر عن مصالح الدول المضيفة.

أما جديد دراستنا فيتثمل في:

*التركيز على الجانب السياسي للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية بصفة خاصة مع التركيز على أهم الآثار السلـبية لنشاط هذه الشركات

* بالإضافة إلى دراسة نموذج دولة الإمارات العربية المتـ ـحدة بإعتبارها تمثل الدول النامية والتي تم من خلال دراسة حالتها التعرف على أهم العوامل الجاذبة والطـاردة للمستثمر الأجنبي

*أهم الآثار التي خلفتها نشاطات الشركات المتعددة الجنسـيات على دولة الإمارات العربية المتحدة.

حدود المشكلة

حدود مكانية: يتحدد المجال الجغرافي للمشكلة البحثية في الدول النامية المتـواجدة على مستوى قارة إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، وبعض دول أوربا الشرقية مع تخـصص الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حدود زمانية:تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة في فترة النمو المتزايد والمتسـارع للشركات المتعددة الجنسيات خاصة بعد التـحولات العالمية بعد الحرب الباردة وفي ظل العولمة.

إشكالية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة " الشركات المتعددة الجنسيات " من المواضيع المهمة والرائجة في الوقت الحالي والتي تعرف إهتمام الباحثين والدارسين نتيجة للدور القـيادي الذي تلعبه في السياسة العالمية.

ونتيجة لهذا الدور الذي تلعبه في العالم أصبحت هذه الشركات تؤثر على سـياسات الدول خاصة النامية منها.

ونتيجة للدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المـتحدة ظهرت العديد من وجهات النظر لواقع هذه الشركات بها. وبناء على هذا نطرح الإشـكالية التالية: **إلى أي مدى تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على دولة الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها دولة من الدول النامية؟**

وهذه الإشكالية تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

_ماهي الكيفية التي تمكنت من خلالها الشركات المتعددة الجنسيات من تدويل نشـــاطاتها في ظل العولمة؟

_ماهي أهم مظاهر تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في سيادة الدول النامية؟

_كيف إستطاعت دولة الإمارات العربية المتـــــــــــحدة أن تحتل المراكز الأولى في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:الشركات المتعددة الجنسيات هي قوة إقتصادية كلما زادت ضخامتها وانتشارها الجغرافي تقلص دور الدولة في النظام السياسي الإقتصادي العالمي.

الفرضيات الفرعية:

_كلما زادت القوة الإقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات كلما زاد نفوذها السياسي في الدول النامية.

_ يؤدي إعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة على إقتصاد السوق وفتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق الأهداف التنموية.

الإطار المنهجي للدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على:

المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم لدراسة ظواهر وجدت سابقا أو يســـــتخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي وقد إستخدم في التعرف على نشأة الشركات المتعددة الجنسيات.

منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية لوحدة معينة عن طريق التعمق في الدراسة وقد إعتمدعليه لدراسة واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة.

المنهج الإحصائي: وهذا المنهج يتم من خلاله تجميع المادة العلمية تجميعا كميا لعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام والرسوم وقد إستخدم في هذه الدراسة للتعرف على مختلف النسب المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات ولدراسة مختلف الظواهر الإقتصادية و الإجتماعية في الدول النامية عامة والإمارات بصفة خاصة من بطالة، ناتج محلي، ميزان مدفوعات ...إلخ.

الإقتراب القانوني: وهو المقترب الذي ينظر للظواهر السياسية وقضاياها عن طريق النصوص القانونية المنظمة لها وقد تم من خلاله دراسة النصوص القانونية المنظمة للإستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإقتراب النسقي: وهو الذي ينظر للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها وتحكمها وقد إستخدم في هذه الدراسة للتعرف على كيفية إتخاذ القرارات على مستوى النظام السياسي داخل الدول حسب " دافيد ايستون" .

الإقتراب الوظيفي: وهو يعتمد على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات المكونة للنظام السياسي لدراسة الظواهر السياسية و الذي من خلاله تمكنا على التعرف من قدرات الدول كما حددها "قابريالألموند " .

إقتراب النخبة :وهو الإقتراب الذي يركز على الدور الذي تقوم به النخب في مختلف المجالات في النظام السياسي وقد إستخدم للتعرف هذا الدور في الدول النامية .

بالإضافة إلى **دراسة وصفية** للقيام بوصف الشركات المتعددة الجنسيات والتمكن للتعرف على أهم خصائصها وأشكالها.

خطة الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تنـــــــــاولنا في الفصل الأول الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات وتم تقســـيمه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول بعنوان مفهوم الشركات المتعددة الجنســـيات وتندرج تحته ثلاث مطالب أما المبـحث الثاني سنتطرق فيه لأهم النظريات التي حاولت تفسير أسباب نمو وتطور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال ثلاث مطالب كل مطلب لنظرية معينة وفي المبحث الثالث سنتعرف عن الإطار المؤسسي للشركات المتعددة الجنسيات والذي قسم أيضا هو الآخر إلى ثلاث مطالب.

والفصل الثاني المعنون بواقع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية سنتعرض من خلاله على خصائص الدول النامية في المبحث الأول بتقســـيمه إلى ثلاث مطالب وفي المبحث الثاني والثالث سنـــطرح أهم الآثار السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية للـــشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية .

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة أهم آثار الشركات المتعددة الجنسيات على دولة الإمارات العربية المتحدة وفي المبحث الأول سنقوم بالتعريف بدولة الإمارات العربـــية المتحدة عن طريق مطلبين، المبحث الثاني تحت عنوان مناخ الإســـــتثمار الأجـــنبي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويندرج تحته ثلاث مطالب، المبحث الثالث وسنتـــعرف من خلاله على أهم الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنـــسيات في الدولة الإماراتية وقد قسم لمطلبين، أما المبحث الرابع والأخير سنســـتعرض فيه أهم الآثار الســـياسية لنشاط هذه الشركات على دولة الإمارات العربية المتحدة .

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بهذه الدراسة وكغيرها من الدراسات العلمية واجهنا العديد من الصعوبات والمعيقات التي حدت من إمكانيات الباحث في بعض المواطن والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

*وجود العديد من الدراسات العلمية والكتب التي حاولت تقديم تفســـيرات لأهم الآثار لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية إلا أن معظمها ذات طابع إقتصادي على عكس دراستنا التي حاولنا التركيز من خلالها عن الجانب السياسي للشركات المتعددة الجنسيات.

*معظم الدراسات المقدمة حول دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بدور الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وليس على الشركات المتعددة الجنـــسيات بصفة خاصة.

الفصل الأول : الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الأول :مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول :تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثاني :نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثالث :خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني :النظريات المفسرة لتطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول :نظرية عدم كمال السوق

المطلب الثاني :نظرية الموقع

المطلب الثالث :نظرية دورة حياة المنتج

المبحث الثالث :الإطار المؤسسي للشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول :التنظيم القانوني للشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثاني :أشكال الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثالث :إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد

يتميز النظام العالمي الجديد بالعديد من التحولات والتغييرات السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية التي أدت إلى التغير على مستوى العلاقات، الأهداف،الأبعاد، والفواعل فبعد ما كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية أصبح اليوم هناك نظـــام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فبالإضافة إلى الدولة ظهرت المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات والتي عرفت تطورا كبيرا في ظل النظام الرأسمـــالي العالمي وذلك بسيطرتها على العلاقات الإقتصادية الدولية مما منحها القدرة على التأثـــير في العلاقات السياسية العالمية، وقد تعاظم دور هذه الشركات مع الثورة العلمية والتكنولوجـــية فقوة الشركات المتعددة الجنسيات جعلها محل إهتمام العديد من الباحثين والدارسين سواء في المجال السياسي، الإقتصادي أو القانوني، إذ أن كل باحث وفقا لتخصصه قدم العديد مـــن التفسيرات والرؤى لموضوع الشركات المتعددة الجنسيات .

وسنتعرض في هذا الفصل للإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات والمقـــسم إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

يرجع تعدد التعاريف للشركات المتعددة الجنسيات إلى طبيعة هده الشركات التي لا يمكن أن تحصر في جانب معين، ولهذا فإننا نجد العديد من التعريفات السياسية، القانونية والإقتصادية، فمنذ ظهورها شغلت إهتمام العديد من الدارسين في شتى المجالات والذين حاولوا تفسير قدرتها الهائلة على تدويل نشاطاتها، إذ تميزت هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي مكنتها من فرض سيطرتها على الأسواق العالمية وإعتبارها فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها هيئة تجارية دولية لها العديد من الفروع في أكثر من دولتين ومرتبطة بالدولة المنشأة، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الشركات المتعددة الجنسيات: ذات طبيعة دولية وكيان تجاري في نفس الوقت وتخضع للملكية الخاصة وليست العامة للدولة، كما أنها مرتبطة بالدولة الأم[1].

أي أنها مجموعة من الشركات التي تمتلك جنسيات متعددة وتجتمع من خلال نشاط إقتصادي يكون في أكثر من دولة واحدة وتكون هذه الشركات تحت إشراف الشركة الرئيسية (الأم) [2].

[1] نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية. دمشق: دار عقل للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 84-86 .

[2] عمر هاشم صدقة ، ضماناتالإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (د .س .ن)، ص 16.

ويقصد بالشركات المتعددة الجنسيات على أنها مشاريع ضخمة تتكون من العديد من الفروع تتواجد على مستوى أكثر من دولة واحدة والتابعة للدولة الأم، كما تتمتع بالإستقلال القانوني إلا أنها تحت رقابة الدولة المنشأة وذلك لتحقيق إستراتجيات كلية.

إذ تلعب هذه الشركات دورا مهما في العلاقات الإقتصادية الدولية.[1]

وقد عرفها الرئيس الشيلي SALVADOR ALLENDE أمام الدورة التاسعة والعشـــرون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 أكتوبر 1972إنها **"دولة داخل دولة** " وعرفـــها MICHLET بأنها "**منشاة أو مجموعة غالبا ما تكون ذات حجم كبير، إنطلاقا من قاعـــدة وطنية ركزت في الخارج عدة فروع بعديد البلدان، ولها إستراتجية وتنظيم مبنـــيان على المستوى العالمي** ".

كما نجد تعريف بشير صادق شعبان للشركات المتعددة الجنسيات بأنها "**تقوم بين أفراد أو شركات يوزعون أنشطتهم الإنتاجية أو التسويقية على أكثر من دولة واحدة بحثا عـــن ربح أوفر والغرض من توزيع النشاطات على دول متعددة هو إنتفاع الشركة بالإمتـــازات والإعفاءات والتسهيلات التي تخصصها تشريعات بعض الدول بما فيهـــــــا الأداءات الجمركية** "[2].

إذ أن مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات يطلق على تلك الشركات الضخمة التي لهـــا العديد من الفروع في العديد من الدول بحيث أنها تقوم بالإنتاج والتسويق في عدة دول وهذه الفروع تعمل في الخارج إلا أنها مرتبطة مع الشركة المنشأة، فهذه الشركات تسعى للبـــحث عن أسواق خارجية نظرا لضيق السوق الداخلية ألا أنها تأخذ من البلد المنشأ مركزا رئيسيا يملك صلاحيات السيطرة والرقابة على الفروع.[3]

[1] بشار الأسعد، عقود الإستثمارات في العلاقات الدولية الخاصة: ماهيتها – القانون الواجب التطبيق عليها – وسائل تسويةمنازعاتها . (د .س .ن)، بيروت: دار منشورات الحلبي القانونية، ص 41، 42 .

[2] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية . عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 346 .

[3] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية . القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتب ، 2010 ، ص 65 .

إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات تختلف عن الشركة المنتجة في بلد واحد وتصدر للأسواق الخارجية بأنها شركة تنتج وتبيع في نفس الوقت في العديد من الدول وهو ما يمتعها بأفضلية إحتكارية على منافسيها، كما تتميز بأفضلية مكانية بقربها من السوق المحلية وهو ما يمكنها من خفض التكاليف بالإضافة إلى الأفضلية الخاصة بالبلد عن طريق تجنب القيود الحكومية.[1]

ويطلق على الشركات المتعددة الجنسيات (les sociètès multinational)، الشركات عابرة للقومية(les soc iétestrnsnational) ، الكوكبية(planetry)، العالمية (world)، الشمولية (glopal) والدولية (internaional)[2]

التعريف الإجرائي: وفي الأخير يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: شركات تمتلك فروع في العديد من الدول ويقوم على إدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة، كما تمارس نشاطها (تنتج وتبيع) على مستوى أكثر من دولتين، هذه الفروع تحت إشراف سلطة مركزية متواجدة على مستوى الدولة الأم لها سلطة التخطيط والمراقبة للإستراتجيات التي تقوم بتنفيذها الفروع في الدول المضيفة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات

نشأت في البداية هذه الشركات العملاقة كمشاريع تجارية وعلى رأسها الشركات الهند إنجلزية والهولندية غير إنها واجهتها العديد من المشاكل مما أدى الى رغبتها في السيطرة على مصادر المواد الأولية وما نتج عنه بروز دورها السياسي والعسكري.

ففي القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ظهرت عائلة "روتشلد" بتحكمها في المصالح المالية، وخلال الفترة الممتدة مابين 1811 و1816 فقد تمكن أولاد العائلة الخمس من تنصيب صيارف في خمس عواصم أوربية وأصبح كل واحد منهم مصدر التمويل للحكومة

[1] عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، (د .س .ن) ، ص 284.

[2] حسينة عماري، " الشركات المتعددة الجنسيات والإستعمار الجديد ". مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر, (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2015)، ص 31 .

المتواجد على مستواها وأدى ذلك إلى ظهور منافسة حادة فيما بينهم وسيطرتهم على التمويل حوالي ثلاثة أجيال[1].

كما ظهرت شركة "نستله "في سويسرا وشركة "فيليبس" في هولندا إلا أن نمو الشركات الأمريكية وأبرزها شركات النفظ هو ما أدى إلى إرتباط الشركات المتعددة الجنسيات بالشركات الأمريكية.

فقد تأسس الإحتكار النفطي في عام 1929 بين شركة "شل" وشركة " شاندردأويل" والذي ينص على إبقاء المجموعات على جنسيتها إلا أنها تتمتع بإستقلالية ذاتية للعمل وفي حالة التفاوض يبقى أعضاء الإحتكار في تضامن تام كذلك الإتفاق بالنسبة لتحديد الأسعار.[2]

أما التطور الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات فقد كان بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قامت الشركات الأمريكية بإنشاء فروع في كل من كندا وغرب أوربا تحت ما يسمى بإستراتجية إنتاجية عالمية موحدة .[3]

وقد تبلورت الشركات المتعددة الجنسيات في سبعينات القرن الماض وذلك بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب، ثم تحرير مراقبة النقد في عدة دول وهو ما سهل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية وبهذا بلغت الشركات المتعددة الجنسيات قدرا من الضخامة المالية والاقتصادية .

فيقول "فرنون" ان الشركات الكبيرة التي يمكن عدها شركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة في عام 1950 تبلغ ما يقارب 17٪ فقط من مجمل مبيعات الشركة الأمريكية وبحلول عام 1967 أصبحت الشركات ما يقارب 42٪ من المبيعات الأمريكية، ومنذ بداية 1972 أصبحت 62٪ وارتفع هذا الرقم إلى 17٪ وفي العام 1974 أصبح 22 ٪[4].

---

[1] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية،(تر: غازي عبد الرحمان القصيبي). ط 2. جدة:مطبعة قامة، 1984، ص 37، 38 .

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 66 .

[2] عمرهاشم صدقة، مرجع سابق، ص 15 .

[3] احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص348، 349 .

ففي 1974 تطرقت الجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوع الشركات المتعددة الجنسيات بمحاولة أعداد مدونة سلوك لهذه الشركات، كما انه في نفس السنة تم إنشاء مركزا ولجنة معنيين بالشركات العابرة للقارات، أما منظمة العمل الدولية فقد أصدرت بعض القرارات التي يتوجب على الشركات المتعددة الجنسيات الالتزام بها.[1]

وقد زاد دور هذه الشركات العالمية في الوقت الراهن إذ أصبحت هذه الشركات تخدم مصالح الدول الرأسمالية الاقتصادية، فتمتلك هذه الشركات حوالي 80٪ من إجمالي الناتج العالمي وحواتي 85 من إجمالي.

كما إن هذا الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات يعود لعدة أسباب أهمها كالآتي:

1-ضمان توفير المواد الأولية الضرورية لتحقيق الأمن القومي.

2-أسباب سياسية وهي محاولة دعم نفوذ الدولة المنشاة (الأم) داخل الدول المضيفة عن طريق الفروع.

3-أسباب اقتصادية تتمثل في زيادة الدخل القومي عن طريق أطراف خارجية.[2]

4-كلفة النقل الناجمة عن الحدود الجمركية أي تلك الحدود التي تزيد من تكلفة الإنتاج كما إن عملية النقل ينجم عنها العديد من المخاطر سواء خلال مرحلة النقل أو مرحلة التسويق ولهذا تلجا الشركة إلى الإنتاج في الدول المضيفة لسهولة الوصول إلى الأسواق المحلية

5-التخلص من الفائض النقدي فبذلك يتمكن البنك من استثمار أمواله حتى وان لم يتوفر عملاء محليين وبهذا يتخلص البنك من الفائض عن طريق الاستثمار الأجنبي.

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئةفي ظل العلاقات الدولية الراهنة، القبة القديمة: دار الخلدونية، 2008، ص 43.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص6.

وهذه الأسباب أدت إلى وصول عدد الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ستون ألـــف شركة لديها حوالي مليون شركة فرعية وحوالي 90 ٪ من الشركات الكبرى مقرها الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والإتحادالأوروبي .[1]

المطلب الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بجملة من الخصائص والتي تتمثل أهمها في:

1-الضخامة: إذ تستحوذ هذه الشركات على حوالي 80٪ من مبيعات العالم كما إنتاج 600 شركة متعددة الجنسيات يتراوح مابين 4/1 و5/1 من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا، ولديها حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطي النقدي.[2]

2-تعدد الأنشطة وتنوعها: أي أنها تقوم على إنتاج العديد من المنتوجات المختلفة وليـــس على منتوج وحيد إذ أنها من خلال التنوع الإنتاجي تحاول الشركات المتعددة الجنسيات التقليل من احتـــمال الخسارة الوارد على إنتاج منتوج واحد ولهذا اعتمدت التنوع في الانتاج بدل التجارة العالمية ففي العالم (350) شركة عالمية تحظى ب40٪ من التجارة الدولية فنجد مثلا شركـــة (SONY) كانت تساوي الناتج المحلي لدولة مصر، مبيعات شركة (I B M) أكثر من إنتاج دولة تشيلي، كوستاريكا والإكوادور معا ولها فروع في أكثر من 80 دولة.

كما تمارس هذه الشركات نشاطاتها في العديد من المجالات أهمها: التكنولوجيا، النفـط والسياحة والتامين وهو ما مكنها من السيطرة على أهم المجالات الحيوية في العالم .

ففي سنة 2010 وصل عدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى ما يقارب 40 ألف شركـة تمارس نشاطها في مختلف المجالات.[3]

---

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 87.

[2] نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013، ص 20.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية. (د .م .ن): (د .د. ن)،2010، ص 93- 95 .

3-الانتشار الجغرافي: حيث تقوم هذه الشركات بالإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات في العديد من الدول على مستوى كل القارات في العالم، وتقوم بذلك من خلال نظام توزيع متكامل يتجاوز الحدود القومية فنجد شركات وليدة في دول العالم الثالث في كل من قارة إفريقيا وآسيا تابعة لشركاتها الأم المتواجدة على مستوى دولة الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوربي واليابان .[1]

4- تعاظم قوة الشركات المتعددة الجنسيات فبعدما كانت هذه الشركات تسيطر على الميزات الإحتكارية لمجال النفط، الطاقة وصناعة السيارات أصبحت في الوقت الحالي تمتد إلى الإنتاج العلمي والتكنولوجي أيضا [2].

5-التطور التكنولوجي: بحيث أن إحتكار هذه الشركات على الميدان التكنولوجي والمعرفي أدى إلى منحها قدرة هائلة في مجال النقل والمواصلات والتواصل وجعت منها قاطرات قادرة على نقل التطور التكنولوجي الذي تتمتع به من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

6-مركزية الإدارة:فبالرغم من تواجد فروع الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العديد من الدول إلا أن هذه الفروع غير قادرة على إدارة نفسها بنفسها إنما الإدارة المركزية المتواجدة في الدولة الأم تقوم بالتخطيط للإستراتجيات التي تقوم الفروع بتنفيذها كما إنها تقوم بالرقابة عليها أيضا .

7-الانطلاق من الدولة المتقدمة: إن معظم الشركات الكبرى في العالم مركزها الأم والانطلاقة الأولى من دولة متقدمة وذلك راجع لتوفير رأسمال والخبرات الكافية التي لا تتوفر في الدول النامية التي تتواجد على مستواها الفروع التابعة لها.[3]

8-القدرة على الإستجابة والتكيف: أي أن هذه الشركات لها قدرة هائلة في التأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة سواء السياسية، الإقتصادية والقانونية وهو ما أدى الى إتساع نشاطها وإستفادتها من الإختلافات القائمة سواء بين الدول أو التنظيمات الدولية.[4]

---

[1] علاء الدين ناطوريه، العولمة وأثرها في العالم الثالث: التحدي و الإستجابة . ولاية اللنوي: مركز الأبحاث والدراسات الدولي ، 2001 ، ص53، 54.

[2] بشار محمد الأسعد، مرجع سابق، ص 42 .

[3] عمر هاشم صدقة، مرجع سابق، ص 16 .

[4] علي عبد الرزاق حلبي، هاني خميس احمد عبده، العولمة والحياة اليومية . (د. م .ن): مكتبة الأنجلو المصرية ، 2016، ص137 .

9-إقامة التحالفات والتكتلات الإستراتجية وقد لجأت إليها هذه الشركات لتحقيق مصـــــالح إقتصادية مشتركة وزيادة قدرتها التنافسية المفتوحة، إذ نجدها في الغالب بين الشركات التي تعمل في مجال البحث والتطوير وهذه التحالفات ينتج عنها شركات أخرى تابعة مشتركة.[1]

10 -الوزن السياسي: ويبرز الدور السياسي الذي تلعبه هذه الشركات من خلال التدخـ ـل المباشر لجمعيات رجال الأعمال كمستشارين في المفاوضات الدولية والإقليمية، كذلك مـن خلال دور الجماعات الضاغطة ومراكز التوجيه الإقتصادي والسياسي، بالإضـــــافة إلى التأثير في المؤسسات العالمية لرجال الأعمال (غرفة التجارة العالمية، المنظمات الإقليمية).[2]

[1] محمد حيتاوي، الشركات النفطية وتأثيرها في العلاقات الدولية . دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 122 .

[2] ديفيد سي كورتن، عندما تحكم الشركات العالم . (تر: محمد درويش) ، بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر ، 2007، ص19.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتطور الشركات المتعددة الجنسيات

ظهرت العديد من الدراسات النظرية التي حاولت تفسير الدور المتنامي بسرعة كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات في العالم، وأهم هذه النظريات تتمثل في نظرية عدم كـــمال السوق، نظرية الموقع ونظرية دورة حياة المنتج.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

تقوم نظرية عدم إكتمال السوق على الخصائص الإحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات[1]وقد أكتشفت من قبل" هايمر" سنة 1960 إذ أقر أن حالات الإختلال في أســـــواق الدول المضيفة يؤدي إلى الإلتجاء الى الشركات الأجنبية وكنتيجة لإمتلاك هذه الشركات جـــملة من الخصائص المعينة تتمكن هذه الأخيرة من إحتكار السوق المحلية في الدول النامية.

وهذه الإختلالات في الأسواق المحلية ناتجة عن عدة أسباب أهمها:

1-ناجمة عن إجراءات حكومية.

2-تعليمات معتمدة من قبل الشركات.

إذ تتبع الشركات المتعددة الجنسيات حسب هذه النظرية نوعين من السياسة للمحافظة على مصالحها في الدول المضيفة هي:

1-تخفيض تكاليف السوق

2-التنظيم الجيد لمواردها الخاصة[2]

وأهم الإفتراضات التي تقوم عليها نظرية عدم كمال السوق هي:

1-غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول الوليدة.

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2002 ، ص 93 .

[2] سعود حايد العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق . عمان:دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 47، 48 .

2-عدم مقدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الأجنبية

كما أن غياب المنافسة يعود للخصائص التي تتمتع بها الشركات الأجنبية والتي تتـــمثل في:

1-التفوق التقني للشركات المتعددة الجنسيات والتكنولوجي سواء من حيث المواصـــلات أو الاتصالات.

2-تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الفروقات والمزايا النسبية مقارنة بالشركات المحلية.

3-ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية الإنتاج والتوزيع مما يمـــحها القدرة على توفير المنتوجات وبأقل التكاليف

4-التسهيلات الجمركية والحوافز التي تمنحها الدول المضيفة لهذه الشركات لجذب الإستثمارات الأجنبية.

5-المهارات الإدارية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية الـــمتواجدة على مستوى الدول المضيفة.[1]

وقد وجهت العديد من الإنتقادات لهذه النظرية أهمها:

1-التسهيلات الجمركية التي تضعها الدول سواء المضيفة أو المتقدمة يمكن ألا تتمـــكن الشركات إستغلالها وفقا لما يخدم إستراتجيتها ويخدم الأهداف المسطرة مسبقا.[2]

2-من الناحية العملية من غير الممكن أن تمتلك الشركات الأجنبية الوعي الكامل بجمـــيع فرص الإستثمار الأجنبي المتاحة في باقي الدول.

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ، ص 93.

[2] شهيناز صياد، " الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر ". رسالة ماجستير تخصص مالية دولية , (جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013) ، ص 17.

3-الخصائص التي تمتلكها الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات الوطنية يمكن أن تتأثر ببيئة الدول المضيفةالتي تمارس نشاطها بها.

المطلب الثاني: نظرية الموقع

تربط هذه النظرية إنتقال شركة معينة للعمل في الخارج يعود للمزايا المكانية التي تتميز بها الدولة، أي أن موقع الدول المضيفة هو المحفز لعمل الشركات الأجنبية ويعود ذلك لإرتباط الموقع بجملة من الخصائص اهمها: التكاليف، التسويق والإدارة ...إلخ[1] .

1-العوامل التسويقية وهنا الشركات الأجنبية تتجه للدول النامية بحثا عن الأسواق الكبيرة عوضا عن التصدير من الدولة الأم، كما أنها تبحث عن العمالة الماهرة والرخيسة في نفس الوقت ولهذا عادة ما تلجأ إلى الدول التي تتوفر بها هذه العوامل.

2-العوامل المرتبطة بتكاليف الموارد: أي أن هذه الشركات تبحث عن القرب من المواد الأولية الخام لإستنزافهابأرخس الأثمان من الدول النامية وقد إنتشرت هذه الأشكال من الإستثمارت منذ القدم من خلال شركات النفط والغاز.[2]

3-عوامل الحماية ويقصد بها الأنظمة الحمائية التي توفرها الدولة المضيفة على التجارة الدولية، أي التعريفات الجمركية والقيود على الصادرات والواردات التي تقرها الدول المضيفة عن طريق أنظمتها القانونية.

4-العوامل المتعلقة بمناخ الإستثمار الأجنبي أي مدى إمكانية قبول التواجد الأجنبي في الدولة المضيفة ومدى توفرالإستقرار السياسي، إستقرار أنظمة الصرف والضرائب ... إلخ.

فنظرية الموقع تؤكد أن عمل الشركة الأجنبية في دولة ما مرهون بوفرة الموارد الحوافزوالإمتيازات والإجراءات الجمركية، الأيدي العاملة ومناخ الإستثمار...إلخ

---

[1] عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي إلى الدول العربية. بيروت :مكتبة حسن المصرية ، 2012، ص46 , 50.

[2] سليمان عمر الهادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2009، ص 27.

بالإضافة إلى نظرية الموقع ظهرت نظرية الموقع المعدلة التي تقوم على العوامل السابقة الذكر بالإضافة إلى ثلاث مجموعات أخرى من المتغيرات تتمثل في :

1-المتغيرات الشرطية التي تتمثل في الخصائص التي يتمتع بها المنتج، الخصائص المتوفرة في الدولة المضيفة كالموارد والأسواق ...إلخ بالإضافة إلى العلاقات بين البلدين الأم والمضيفة كذلك بالدول الأجنبية الأخرى خاصة في مجال الإتفاقيات الإقتصادية كالنقل إنتقال رؤوس الأموال والتجارة الدولية.

2-المتغيرات الدافعة يقصد بها تلك المميزات التي تتمتع بها الشركة ومدى إمتلاكها لجميع الموارد التي تسمح لها بالمنافسة في السوق المحلية.

3-المتغيرات الحاكمة وتشمل الجانب القانوني، أي تلك التشريعات القانونية التي تحكم الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، اما بالنسبة للدولة الأم فيقصد بها تلك القوانين التي تعمل على تشجيع الإستثمار في الخارج وتصدير رؤوس الأموال.[1]

أما عن الإنتقادات الموجهة سواء لنظرية الموقع أو نظرية الموقع المعدلة تتمثل في:

1-كثرة العوامل المعتمد عليها من طرف منظري النظرية جعل من نظرية الموقع ملخص لمعظم النظريات المفسرة لتطور الشركات المتعددة الجنسيات أي أنها يمكن إعتبارها تلخيص اكثر منها نظرية جديدة في الإستثمار الأجنبي.

2-إعتمادا على العوامل السابقة يصعب على الشركات المتعددة الجنسيات إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار في دولة معينة دون غيرها.

3-أثبت الواقع قدرة الشركات الأجنبية على الإستثمار في بعض المناطق التي لا تتوفر بها مختلف هذه العوامل بالرغم من أن هذه العوامل قد تسهم في جذب المستثمر الأجنبي إلا أنها لا تساهم في طرده وإن لم تتوفر كلها.[2]

---

[1] عمار زودة ، "محددات قرار الإستثمار الأجنبي" . رسالة ماجستير في الإدارة المالية ، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، 2008)، ص 48،49 .

[2] فاروق سحنون ، "قياس بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر:دراسة حالة الجزائر" . رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التيير، 2010) ، ص 32 .

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

يطلق على نظرية دورة حياة المنتج نظرية "فيرنون" وقد ظهرت خـــلال سنة 1966 إعتمدت هذه النظرية على الربط بين بين الإستثمار الأجنبي وبين مرحلة معينة من مراحـل نمو الشركات المتعددة الجنسيات ومنتوجها الدولي، حيث إفترض كل من "فيرنون"، "ويلز" و"هيرش" أن المنتجات يمكن تصورها مثل الإنسان أي أنها تبدأ بفكرة وهي مرحلة الحـمل عند الإنسان ثم الإنتاج ويقصد بها الميلاد عند ثم مرحلة النضج إلى غاية الوصـــــول إلى الإنحدار والموت.[1]

حيث أكد "فيرنون" أن عملية تطور الشركات المتعددة الجنسيات وإنتشارها في الـــدول النامية خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة تكون عبر دورة معينة تتكون من أربـــع مراحل كالآتي:

1-مرحلة الإختراع وهي المرحلة الأولى والتي تكون في الدولة المتقدمة التي تتوفر فـــيها جملة من الشروط على رأسها التطور التكنولوجي، أي الشروط التي تسمح بخروج المنتوج إلى السوق بالرغم من أنه في هذه المرحلة يكون العرض أكثر من الطلب مـــما يؤدي الى البحث عن الأسواق الخارجية في دول أخرى متقدمة أي ذات الظروف المشابهة لظـروف الدولة الأم.

2-مرحلة تعظيم الإنتاج وهي المرحلة التي تكون فيها زيادة في الصادرات وفي الأربـــاح ويعود ذلك إلى تحكم الشركة في الأسعار، إذ تتميز هذه المرحلة بإستمرارالإختـــــلاف التكنولوجي بين الشركة وبين الدول المتقدمة الأخرى والتي تفتقد للأساليب المستخدمة فـــي صناعة هذا المنتوج كما تعرف هذه المرحلة بقيام بعض الدول النامية بإستيراد هذا المنتج.

---

[1] محمد العيد بيوض، "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب". رسالة ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، (جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم أقتصادية، 2011)، ص 23.

❖ فيرنون:هولوماكس فيرنون سميث ولد في 01 يناير 1927 أستاذ في جامعة ارجيروس كلية إدارة الأعمال والإقتصاد وكلية القانون في أورانج وباحث في جامعة جورج ميسون بولاية فرجينيا الأمريكية وتحصل مناصفة مع دانييل كاهنمان جائزة نوبل التذكارية في العلوم الإقتصادية وهو مؤسس المؤسسة الدولية للبحوث التجريبية في الإقتصاد .

3-مرحلة المنافسة وفيها تبدأ الدول المتقدمة غير الدولة الأم بتصدير المـــــــنتج إلى الدول النامية بدلا من الإستيراد من الدولة الأم وبهذا تشتد المنافسة بين الدول المتقدمة خاصـــة مإنتشار المنتوج وزيادة الطلب من طرف الدول النامية وكنتيجة لهذا تقوم الدولـــــــــة الأم المخترعة بنقل فروعها إلى دول متقدمة أخرى لتخفيض تكاليف الإنتاج،النقل والعمالة. إلخ[1].

4-مرحلة النضوج وهي تلي مرحلة المنافسة الداخلية والخارجية ويكون فيها المنتـــــج في أفضل مراحله[2] وهنا يصبح المنتوج نمطيا والعامل التكنولوجي عامل ثانوي مقارنة بأهميتـــه في المراحل السابقة وتظهر أهمية القرب من الأسواق والزبائن، ففي هذه المرحلة تبحـــــث الشركات عن قلة التكاليف ولهذا تضطر إلى الإنتاج في الدول النامية والتي تصـــــــبح هي الأخيرة منتجا ومصدرا في نفس الوقت.[3]

من خلال نظرية دورة حياة المنتج حاول كل من "ويلز" و"فيرنون" تقديم نموذج تحلـــيل لتاريخ التجارة الأمريكية والذي ينطلق من ظهور الإختراع في الدولة الأم وبدأ الإنـــــــتاج المحلي والتصدير ثم المرحلة النهائية والتي يبدأ فيها التصدير للدولة الرائدة.[4]

إلا أن هذا النموذج وجهت له العديد من الإنتقادات اهمها:

1-عدم القدرة على تقليد العديد من المنتوجات النوعية.

2-العديد من الدول النامية لاتمتلك القدرة على إنتاج سلع معينة بالرغم من أنها تستهلكها منذ عشرات السنين وذلك لعدم إكتسابها قدرات تكنولوجية متعلقة بالمنتوج لحد اليوم.[5]

---

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 47_49.

[2] زينب حسن عوض الله،الإقتصاد الدولي: العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية الإقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (د .س .ن)، ص 37.

[3] محمد السعيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. الكويت: عالم المعرفة، نوفمبر 1986، ص 26 .

[4] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 37 .

[5] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 94.

❖ الفروع:"هي تلك الشركات التي تؤسس داخل الدول المضيفة والتي تكون تابعة لشركة رئيسية واحدة تسمى بالدولة المنشأة أو الدولة الأم أو الوليدة".

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للشركات المتعددة الجنسيات

عند قيام الشركات المتعددة الجنسيات بأعمالها تأخذ العديد من الأشكال والأنواع وفقا للإستراتجية المراد تحقيقها وحسب العقود التي تبرمها مع الدول سواء المضيفة أم الوليدة ولهذا نجد العديد من الاختلافات في طبيعة التسيير الإداري في الإدارات المركزية والفرعية .

المطلب الأول: التنظيم القانوني للشركات المتعددة الجنسيات

تقوم عقود الإستثمارعلى إلتقاء إرادتين بقصد إحداث أثر قانوني معين غير أنها تختلف من حيث المراكز القانونية لأطراف العقد، والمتكون من الدولة ذات السيادة والتي تتمتع بمزايا معينة في القانون الداخلي والقانون الدولي والطرف الآخر هو شخص أجنبي يتمتع بقوة إقتصادية ومالية والذي لا يتمتع بأي سيادة والمتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

1-الدولة كطرف في العقد:تختلف دول العالم في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات ففي بادئ الأمر وضعت الدول الكثير من الحواجز أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإعتبرت الدول بأن هذه الشركات تشكل خطرا على الإقتصاد الوطني ولذلك كانت معظم تشريعات الدول النامية تضع الكثير من المعيقات أمام عمل هذه الشركات خاصة ذات التوجه الإشتراكي منها منعت الشركات المتعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها داخلها إلا بإتفاقيات خاصة، إلا أن التطورات التي حصلت للإقتصاد العالمي في ظل العولمة[2] أدت إلى توجه الدول الإستثمار الأجنبي عن طريق إبرام عقود مع المستثمرين الأجانب الإبرام يكون بطريقة مباشرة من طرف:رئيس الدولة، رئيس الوزراء أو أحد الوزراء أو بطريقة غير مباشرة عن طريق إحدى المؤسسات العامة التابعة للدولة .لجذب الإستثمارات الأجنبية تقوم الدول بمنح العديد من الإمتيازات للشركات المتعددة الجنسيات وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية[3]، ذلك

---

[1] بشار محمد الأسعد ، مرجع سابق، ص 14.

[2] احمد عبدالعزيز وآخرون ، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية , "مجلة الإدارة والإقتصاد.العدد 85 ، 2010 ، ص 120 .

[3] هشام علي صادق ، النظام العربي لضمان الإستثمار: ضد المخاطر غير التجارية . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 13.

لتوفير مناخ إستثماري ملائم، ويقصـــد بالمناخ الإستثماري تلك الأوضاع القانونية والإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية التي تكـــــــون البيئة التي يتم فيها الإستثمار، تحدد عناصر المناخ الإستثماري في المجموعات التالية:

* المجموعة الأولى والتي تشمل كل من الإستقرار السياسي والإقتصادي، إستقرار العـــملة وسهولة الإجراءات.
* المجموعة الثانية تتمثل في إمكانية تحقيق الأرباح الكبيرة، الأعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة ووضوح القوانين المتعلقة بالمستثمر الأجنبي وإستقرارها.
* أما المجموعة الثالثة متكونة من توفرالشريك في الدولة المضيفة، حرية التنقل وتـــــــوفر الفرص الإستثمارية.[1]

إن معظم القوانين الوطنية للدول المضيفة تطرقت إلى العديد من المسائل التي تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات داخل أقطارها بما في ذلك مواضيع جنسية الشركات، الخضوع للإزدواج الضريبي، قوانين العمل والمحاسبة ومراقبة الشركات بالإضافة إلى القضـــــــاء المتخصص بحل المنازعات التي إحدى هذه الشركات طرفا فيها، كما تطرقت إلى مـــسائل تنفيذ القرارات القضائية والمنافسة داخل الأسواق المحلية، إذ تعمل هذه الدول على تحـــــديد نسبة معينة للمال الأجنبي والعمال أيضا من خلال تشريعات معينة ونظرا للخطر الذي تشكله الشركات المتعددة الجنسيات عملت هذه الدول على إلغاء الإستثمارات في القطاعات الحيوية ومراقبة عمل الشركات ووضع شروط معينة للإستثمار ونقل الأموال للخارج.[2]

2-الشركات المتعددة الجنسيات كطرف في العقد، تتميز الشركات الأجنبية عن الشركـــات الوطنية بتمتعها بجنسية دولة أخرى وهو مايستند عليه للتفرقة بينهما، فبالرغم من إتفـــــاق التشريعات الوطنية على الإعتراف بالجنسية للشركة الأجنبية إلا أن الخلاف حول معيـــــار معين يعتمد عليه لمنح هذه الجنسية، ويتم تحديد الجنسية وفقا لأحد المعايير التالية:

---

[1] ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر" . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم إقتصادية، 2007)، ص 56 .

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 120، 121 .

* معيار جنسية الأعضاء أو الشركاء: أي أن جنسية الشركة تحدد وفقا لجنسية الأعضـــــاء المكونين لها .
* معيار التأسيس: أي أن الشركة تكسب جنسية الدولة الأم التي تأسست فيها.
* معيار مركز الإستغلال: وهنا تتمتع الشركة وفقا لهذا المعيار بجنسية الدولة التي تمـــارس فيها نشاطها الرئيسي أي الدولة التي تتجمع فيها المصالح الحقيقية للشركة.
* معيار مركز الإدارة الرئيسي: أى أن المقر الرئيسي المتواجد على مســـــــتواه المركز الرئيسي للإدارة يكسب الشركة جنسية الدولة المتواجد بها.
* معيار الرقابة:ووفقا لهذا المعيار الشركة الأجنبية مادامت تخضع لرقابة او ســيطرة دولة أخرى (أموال، أشخاص)فإنها تكتسب جنسيتها [1].

إلا أن الطبيعة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات لاتزال محل نقاش وقد قامت هيــئة الأمم المتحدة بإعداد مدونة قواعد سلوك الشركات خلال 1974، وقد تم إنشاء مركزا ولجنة من طرف المجلس الإقتصاديوالإجتماعي للأمم المتحدة معنيين بالشركـــــــات المتعددة الجنسيات، أما منظمة العمل الدولية فقد أقرت بعض الإلتزامات لهذه الشركات في 1977.[2]

وقد إعتمدت الدول في تعاملها مع الشركات الأجنبية إلى عدة معايير أهمها:

* معيار الحد الأدنى لمعاملة الأجانب والذي يعتبر من أقدم التشريعات التي حددها الـــــعرف الدولي حيث يقر هذا النظام مجموعة من الحقوق للمستثمر الأجنـــــــبي لا يمكن لأي دولة إختراقها[3]
* المعيار الثاني هو شرط المعاملة الوطنية أي أن المستثمر الأجنبي يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصلي.
* أما المعيار الثالث فهو معيار الدولة الأكثر رعاية وهو الذي يضمن معاملة مواطنيها أفضل معاملة تمنحها الدولة لأطراف أخرى أجنبية.

[1] بشار محمد الأسعد ، مرجع سابق ، ص 29 .
[2] عبدالرزاق مقري ، مرجع سابق ، ص 43 .
[3] عمر هاشم صدقة ، مرجع سابق ، ص49 .

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك العديد من الدول التي تعتمد على معيار المعاملة العادلة وهنا المحكمة هي التي تبحث في مدى إلتزام الدولة لقواعد العدالة في تعاملها مع الطـــرف الأجنبي.[1]

المطلب الثاني: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات

تعددت أنماط وتصنيفات الشركات المتعددة الجنسيات وفقا للعديد من من المعايير المتخذة وحسب رؤية الباحثين فنجد منها:

- تصنيف "بيرلتمان" وقد صنفها كالآتي:

1-النمط المركزي: وتكون هنا الشركة وحيدة الجنسية ولها العديد من الـــــفروع في دول أجنبية إلا أن هذه الفروع تكون ذات تبعية تامة للدولة الأم[2] ويكون هذا النمـــــــط من خلال الإرتباطات التعاقدية لتحقيق شراكة بين الدولة أو مؤسساتها العامة أو الخاصة وتكـــون هنا العلاقة تنظيمية عندما تكون الوحدات التابعة في حالة -خضوع تام وتبعية للمركز الرئيسي[3]

.2-النمط اللامركزي: في هذا النمط تعتمد اللامركزية في إتخاذ القرارات بالنسبة للفروع فكل الشركات الوليدة على مستوى الدول المضيفة تتمتع بحرية في إتـــخاذ القرارات وإدارة مراكزها، إذ في هذا النمط لا تعتمد الشركة الأم درجة عالية من الرقابة على الفروع [4],فالعلاقة التعاقدية هنا هي عدم السيطرة من طرف المركز الرئيسي على الفروع فـــي الدول الأخرى وفي هذا الشكل يمكن أن تحمل الفروع جنسيات لدول المتواجدة بها وليس جنسيـــة الدولة الأم [5].

3-النمط الجغرافي: إذ يتسم هذا النوع من الشركات بالإنتشار الجغرافي وتعدد الأنـــــشطة وكبر الحجم، كما تتميز بوفرة الموارد المالية والمادية والتقنية، كما تحمل الخصـــــــائص

[1] هشام علي صادق ، مرجع سابق ، ص 13 .
[2] عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 151 .
[3] زينب محمد عبدالسلام ، مرجع سابق ، ص 45 .
[4] عبدالسلام أبو قحف ، مرجع السابق ، ص 151 .
[5] زينب محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 45.

الثقافية للدولة المنشئة (الأم) خاصة في بداياتها فتحاول هذه الشركات نقل هذه السمات الأصلية إلى الدول المضيفة وهو ما يعاب على هذا النوع من الشركات

4-النمط متعدد الملكية: ويرجع ظهور هذا النوع من الشركات لسببين إحداهما تعدد جنسيات ملاك الشركة على المستوى الدولي، أما الثاني فهو عن طريق إندماج شركات دولية وإنصهارها مع بعضها في بعض الدول المضيفة.[1]

يمكن أن يأخذ الإندماج الدولي عدة أشكال أهمها:

* الإندماج الدولي للشركات يكون في حالتين أولهما يكون بفناء شركة داخل شركة أخرى أو عدد من الشركات في شركة واحدة أما الطريقة الثانية تكون بفناء شركتين أو أكثر وإنشاء شركة جديدة وفي هذه الحالة يتم دمج الشركات.[2]

ونجد تصنيف "Charles oman" كالآتي:

1-المؤسسات المشتركة وهي تأخذ شكل تحالف إستراتيجيبإشتراك دولتين أو أكثر سواء بين القطاع العام أو الخاص.

2-إتفاقيات التراخيص وهنا تلتزم الشركات بنقل التطور التكنولوجي والمعارف المتطورة إلى الدول المضيفة مقابل دفع جزائي وحصولها أيضا على أرباح.

3-عقود التسيير فالشركات في هذا النوع تقوم بالإستثمار في الدول المضيفة مع قيامها بتأهيل العمالة وحصولها على أرباح.

4-عقود منتج ومفتاح في اليد في هذا النوع يتوجب على الشركة تقديم تعريف كامل حول المشروع الإستثماري ويتم تنفيذ المشروع وفق برنامج إستثماري تقوم الشركة بتنفيذه إلى غاية حصولها على الأرباح.

---

[1] حمزة غواطي، "تأثير إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية: دراسة حالة البرازيل". رسالة ماجستيرتخصص الإقتصاد الدولي، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013)، ص 16.

[2] زينب محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 82.

5-إتفاقيات توزيع الإنتاج ويكون هذا النوع بصفة خاصة في قطاع المحروقات حيث تهتم الشركة الأجنبية بالتفتيش والتنقيب والإستخراج مقابل حصولها على نسب معينة من الإنتاج .

6-عقود المقاولة الدولية (التعاقد من الباطن) حيث تقوم الشركة الأجنبية بمساعدة الشركة الوطنية في مراحلها الأولى سواء في مجال الآلات والمعدات أو قطاع الغيار لمنتوجات معينة.

7-الإندماج والإستحواذ وهنا يكون قيام الشركة عن طريق دمج شركتين أو أكثر بحيث تستهدف الشركات متعددة الجنسية زيادة في قدراتها وفي الإنتشار الجغرافي، ويعرف هذا النوع من الشركات إنتشارا واسعا فتزايد نسبة 15٪سنويا في الفترة 1986-1996.[1]

المطلب الثالث: إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على إعداد إستراتجية عالمية لا تأخذ فيها إعتبارا للحدود ولا للمصالح القومية للدول المضيفة، فمن خلال هذه الإستراتجية تهدف الشركات المتعددة الجنسيات مجموعة من الأهداف على رأسها تحقيق الأرباح المرجوة، إلا أن هذه الإستراتجية مرتبطة بالأهداف الإقتصادية والسياسية للدولة المنشأة (الأم).

فالشركات المتعددة الجنسيات تسعى دائما إلى إستغلال التناقض الحاصل بين الأنظمة المالية والنقدية في العالم وذلك لضمان نجاح إستراتجيتها وتحقيق مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول المضيفة، إذ يحكم هذه الإستراتجية عاملان أساسيان هما:

1-إستغلال تقلبات أسعار الصرف للعملات وفقا لما يخدم مصالحها كذلك تجنب مخاطر تقلبها قدر الإمكان.

2-البحث عن الموارد والمصادر لتمويل نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم.[2]

[1] عمار زودة، مرجع سابق ، ص 45، 46 .

2زينب محمد عبد السلام، مرجع سابق ، ص 89 ، 93.

إلا أن تحقيق الشركات المتعددة الجنسيات للإستراتجية الكلية يكون وفقا لإحـــــــدى الإستراتجيات التالية:

1-إستراتجية التوسع الخارجي وذلك بهدف دخول الأسواق العالمية من خلال خطة طويـلة المدى وفقا لأحد المحاور التالية:

- إستراتجيات التموين والتكامل العمودي – القبلي: وفقا لهذه الإستراتجية تعمل الشركـات على إيجاد فروع في الدول النامية خاصة ذات المواد الأولية وذلك للحصول علـــيها بأقل التكاليف وتتواجد أكثر في مجال الصناعات الاستخراجية .
- إستراتجيات السوق والتكامل العمودي – البعدي: وهنا تقوم الشركة ببناء إستراتجـــــية تضمن تسويق منتوجاتها إلى الدولة الأم عن طريق الفروع المتواجدة على مســـتوى الدول المضيفة.
- إستراتجية ترشيد الإنتاج والتكامل الأفقي: وتقوم هذه الإستراتجية على تخصـيص العمل للشركات الفروع بحيث يقوم كل فرع بإنتاج جزء معين من المنتوج الكلي ثم يكون التركيب في ورشات معينة موزعة عبر العالم.
- الإستراتجية التقنية – المالية: ونجدها منتشرة أكثر في مجال البنوك والخدمات حيث هنا الشركة يجب أن تتوفر على خصائص وطاقات معينة تمكنها من نجاح هذه الإستراتجية التي تقوم على توفير الدعم المالي والفني للفروع للقيام بنشاطها في الدول المضيقة.

-إستراتجيات كشط السوق وتنقسم إلى:

- إستراتجيات التركيز: في هذه الحالة تخصص الشركة كل مواردها المادية والمـــــــــالية والتكنولوجية في نشاط واحد عبر مختلف الفروع.
- إستراتجيات التنويع: هي على عكس إستراتجيات التركيز، إذ تقوم الشركة هنا بالتـــنوع في الأنشطة التي تقوم بها سواء كان التنويع في نشاط واحد أو من خلال العديـــــد من نشاطات.

بالإضافة إلى إستراتجية الشركة الأم هناك إستراتجيات للفروع يمكن إيجاز أهمـــها في:

1-إستراتجية النسخة المصغرة (المطابقة):الفرع في هذه الإستراتجية يقوم على نـــــفس الإستراتجية للشركة -الأم سواء من حيث الإنتاج أو التوزيع.

2-إستراتجية قضائية التسويق: تستخدم الشركة الأم في هذه الحالة الفروع كوسيط لتوزيـــع المنتوجات على مستوى الدول المضيفة.

3-إستراتجية التخصص في المنتج: وفق هذه الإستراتجية تقوم الشركة الأم بإستـــــــخدام الفروع لتطوير منتوجات معينة لتوزيعها في الأسواق العالمية.

4-إستراتجية المصنع الرشيد: هنا تكون الفروع عبارة عن شركة حقيقية تقوم بالإنتـــــاج والتوزيع إلى مختلف الأسواق.

5-إستراتجية الإستقلال الشامل: يسمح في هذه الإستراتجية للفروع بتطوير خطوط أعمالها بنفسها حسب ظروفها الخاصة سواء في الأسواق المحلية، الإقليمية أو العالمية.

كل هذه الإستراتجيات الخاصة بالشركة الأم أو الشركة الفرع تســـــــــعى من خلالها الشركات الأجنبية إلى تحقيق مصالحها الخاصة أولا ومصالح دولها المنشأة ثانيا بغض النظر عن مصالح الدول المضيفة [1].

[1] عمار زودة، مرجع سابق ، ص 59.

إسم الشركة / البيانات	Ford MotorCompany	Apple Company
المؤسسون	JohnW& Alexander &Henry Ford &Malcomson Horase E Dodge James couzens&ChBennet& Anderson & Albert Strelow&Horase H Rakham&Johne Gray &ChadesJ .Wodall	Steve Jobs Steve Wznaik&MilkeMarkkula
المنتجات الأساسية	السيارات والشاحنات وتمويل صناعة السيارات	أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المساعدة والطرفية وأداة الوسائط المتعددة
المبيعات السنوية	162،558 بليون دولار	6،431 بليون دولار
رئيس مجلس الإدارة	وليام سي فورد الأصغر	ستيف جوبز
المقر الرئيسي	ديربون، ميتشجان	كوبرتينو، كاليفورنيا ميتشجان
سنة التأسيس	1903 م	1976 م

الجدول رقم (1): نموذج عن الشركات المتعددة الجنسيات

المصدر: من إعداد الباحث (أنظر: مليكة مغيلي، مرجع سابق ، ص 6.).

خلاصة الفصل الأول

إن الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات عـــبر الوطنية، أو الشركات العابرة للقوميات من الظواهر ذات الطبيعة السياسية، الإقتصادية، والقانونية التي تلعب دورا مهما في العلاقات الإقتصادية والسياسية فمن الناحية الإقتصادية تتمتع الشـــركات الكوكبية بضخامة هائلة مكنتها من السيطرة على الأسواق العالمية أما من الناحية الســـياسية فقد أصبحت تمثل فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية.

فالشركات المتعددة الجنسيات:

- ظهرت خلال القرن السابع عشر إلا أن تطور نشاطاتها كان بعد الحرب الباردة.
- هي شركات لها أكثر من جنسية واحدة وتعمل على مستوى أكثر من دولتين.
- لها إدارة مركزية في الدولة الأم تابعة لها العديد من الفروع على مستوى الدول المضيفة.
- تتمتع بقوة إقتصادية هائلة بإمتلاكها حوالي ثلثي الإستثمارات العالمية.
- تعمل الشركات المتعددة الجنسيات من خلال إستراتجية كلية لتحقيق أهداف عالمية.
- الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات من ضخامة، إنتشار جغرافي، وتنوع إنـــــتاجي
- أدت إلى إحتلالها للأسواق المحلية للدول خاصة النامية منها.
- تختلف عقود الإستثمار التي تبرمها الشركات المتعددة الجنسيات بإختلاف الدولة المـــضيفة لها.
- تختلف أنماط الشركات المتعددة الجنسيات بإختلاف نمط تسيير الإدارة فمنها ذات الطـــابع المركزي، واللامركزي ...إلخ.

فالشركات المتعددة الجنسيات تمكنت من إفتكاك مكانة مهمة على المستوى العالمي والتي إكتسبتها عن طريق القوة الإقتصادية والسياسية في النظام العالمي الجديد وإستطـــــاعت من

خلالها التأثير بطرق مباشرة وغير مباشرة في العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية على المستوى العالمي عامة والدول النامية بصفة خاصة.

فللدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية العديد من الآثار السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، التكنولوجية، والبيئية والتي منها ماهو سلبي ومنها ما هو إجابي

الفصل الثاني :واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المبحث الأول :خصائص الدول النامية

المطلب الأول : الخصائص السياسية للدول النامية

المطلب الثاني : الخصائص الإجتماعية للدول النامية

المطلب الثالث : الخصائص الإقتصادية للدول النامية

المبحث الثاني :الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المطلب الأول :الأثر على سيادة الدول النامية

المطلب الثاني :الأثر على النظام السياسي للدول النامية

المطلب الثالث : الأثر على العلاقات الدولية

المبحث الثالث : الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المطلب الأول :الآثار الإقتصادية

المطلب الثاني : الآثار الإجتماعية

تمهيد

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات على إستراتجية كلية عالمية تعدها الإدارة المركزية على مستوى الدولة الأم وتنفذها الفروع على مستوى الدول المضيفة، هذه الإستراتـــجية في معظم الحالات لا تراعي ظروف وأهداف الدول المضيفة خاصة النامية منها، فبحـــــكم ما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات من ضخامة وقوة إقتصادية وسياسية تمكـــنت من لعب دور كبير في الدول النامية المتواجدة في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتنية، فهذا الدور الذي تعاظم في ظل العولمة له العديد من الآثار السياسية،الإقتصادية،الإجتماعـــيـة التكنولوجية والبيئية وقد أثارت هذه الأخيرة اختلافا بين العديد من الباحثين سياسيين منـــــهم وإقتصاديين أو قانونيين حول مدى إستفادة هذه الدول المستضيفة لنشـــــــــاط أعمال هذه الشركات أو أنها مجرد عقود إستغلال من طرف الشركات عبر الوطـــنية لهذه الدول بهدف خدمة مصالحها ومصالح الدول المنشأة لها .

لذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على أهم الآثار للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية كما يلي:

المبحث الأول:خصائص الدول النامية

المبحث الثاني: الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المبحث الأول:خصائص الدول النامية

تعرف الدول النامية على أنها تلك الدول التي لم تستطيع الرقي إلى درجة من التطـــور في المجالات الإقتصادية،الإجتماعية، الثقافية، والتقنية الذي توصلت إليه الدول المتقدمـــة إلا أنها في نفس الوقت تجاوزت مراحل أساسية في التنمية وتخطت مرحلة التـــــــــخلف وسنتعرف في هذا الفصل عن أهم الخصائص السياسية،الإجتماعيةوالإقتصـــادية للدول النامية .

المطلب الأول: الخصائص السياسية للدول النامية

تظهر أهم الخصائص السياسية للدول النامية في:

1_عدم الإستقرار السياسي: يتفق معظم الباحثين والدارسين أن مفهوم الإستقرار الســـياسي هو مفهوم نسبي إذ نجد الإختلاف في حدته بين الدول إلا أنها لا تخلو من عدم الإستـــــقرار وقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم فنجد منها تعريف حمدي عبد الرحمان حسن " **والـــــذي عرفه بأنه " عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه إستخدام العنف السياسي من جـــــهة وتناقض شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى** "،إذ نستنتج من هذا التعريف بأن النظـــــــام السياسي غير قادر على التكيف مع متطلبات الشعب لضمان إستمراره[1] مما يؤدي إلى ظهور أزمات التحول الديمقراطي والتي تعوق عمليات التنمية وعلى رأسها أزمة هوية والتي تبرز عند فشل النظام في إنصهار مختلف فئات المجتمع في وحدة واحدة ووحيدة، أزمة مشاركة وتظهر في عدم إشراك المواطنين في إتخاذ القرارات، أزمة تغلغل حيث يكون النظام غـــير قادر على السيطرة في مختلف أقاليم الدولة، أزمة توزيع ويفشل النظام في هذه الحـــالة عن القيام بقدرته التوزيعية المتمثلة في التوزيع العادل للموارد المادية والمعنوية على مختـــلف فئات المجتمع وكنتيجة لهذه الأزمات تظهر أزمة شرعية النظام القائم في عدم قابليـــــــــة المواطنين به والرضا عنه مما

[1] محمد عبد القادر ناجي عزو ، " مفهوم عدم الإستقرار السياسي في الدولة: دراسات وأبحاث قانونية " ، الحوار المتمدن. 2008/02/12 . متحصل عليه من الموقع الألكتروني: www.m.alhewar.org/s.asp?aid=1. بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 16 و40 د.

يؤدي إلى عدم إستقرارالنظام[1] والذي يظهر من خلال عدة مؤشرات أهمها العنف،الإنقلابات،إطاحة حكومات وهذه المؤشرات افلتي عادة ما نجدها في أنظمة الدول النامية سواء عن طريق العنف والمظاهرات، أو عن طريق الإنقلابـــات المتكررة التي عرفتها عديد الدول النامية وعلى رأسها كينيا، موريتانيا، ومصر ...إلخ[2].

2_الديكتاتورية: تعرف السلطة على أنها القدرة على التأثير والقائمة على مجموعة مـــن المبادئ التي تمارس من خلالها، أي المبادئ التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومـين إلا أنه في الأنظمة الديكتاتورية تتحول السلطة إلى قدرة لا بد من ممارستها حتى بإخـتراق مبادئها وتصبح العلاقة قائمة على السيطرة على الموارد والإستمرار في الحكم، فممـارسة الديكتاتورية تختلف من نظام إلى آخر بإختلاف الطرق والأساليب المستخدمة للإخضـــاع فمنها قمع الحريات وتضييقها، الجمع بين السلطة والثروة والتحكم بمصير الشعب ورسـم مستقبله دون إرادته، فحسب نظرية الفرد "أدلر" لمركب الإحساس بالنقص فإن أحد ممارسة الديكتاتورية الناتج عن الشعور الشامل بالضعف مع الرغبة في الكون قويا ولهذا تـقوم هذه الأنظمة بالبحث عن تبريرات لأعمالها الغير مقبولة من طرف شعوبها حتى الوصـول إلى السلطة غير المشروعة فأهم أساليبها تتجلى في الممارسات الشكلية للديمقراطية كالإنتخابات النقابات، والسماح بمستوى معين من النقد من وسائل الإعلام فتحاول المحـــافظة على السلطة من خلال التباهي بالإنجازات التي حققتها سواء على المستوى الداخلي أو الخـارجي وقد برزت هذه الخاصية للأنظمة السياسية في الدول النامية أكثر من غيرها وذلك لحـــداثة إستقلالها وقيام أنظمتها على أسس الشرعية الثورية المتمسكة بالحكم تبريرا بأنـــها هي من حققت الإستقلال للبلاد كما أن هذه الأنظمة وضعت من طرف القوى الإستعمارية لضـمان سيطرتها على هذه الدول وهذا ما أدى إلى شخصنة الحكم والإلغاء التام للإرادة الشـــعبية[3]والإنفراد بالحكم سواء عن طريق ضمان الحكم مدى العمر أو عن طريق التوريث فأنظمـــة الدول النامية عادة ما تكون قائمة بطرق غير شرعية أو الوصول إليها بطرق شرعية

---

[1] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم الساسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. ط 5 . (د. م .ن): مركز الدراسات العربية ، (د. س .ن) ، ص 30، 31 .

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، مرجع سابق .

[3] " من طبيعة الأنظمة الديكتاتورية " ، مدونة سفيد . 2011/02/06 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: safeed.blogspot.com/2011/02/b . بتاريخ 2017،17/05/03 على الساعة 17 و12 د.

إلا أن المحافظة و الإستمرار فيها يكون عن طريق ممارسة الديكتاتورية والقيام بمختلف ظـواهر الإضطهاد والتسلط، ولهذا ظهرت أزمة مشاركة سياسية في هذه الدول بتغييب الأنشـــطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير المباشر وغير المباشر في عملية إختيـــار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات العامة المتبعة وهذا ماجعل منها أنظمـــة غير ديمقراطية فالشعب لا يمتلك القدرة على الإختيار أو القدرة على التأثير في قرارات الحـكام وإنما أنظمة قائمة على وحدة السلطة وتمركزها في يد السلطة القائمة لضـــمان الإستمرار ولهذا وصفت أنظمة الدول النامية بأنها أنظمة شمولية وحدوية دكتاتورية سواء الحـــزبية العسكرية، الفردية [1].

3_التبعية السياسية: وقد ظهر مفهوم التبعية خلال القرن العشرين عت طريق مفـــكرين أمريكان وعلى رأسهم " فرانك "، " دورسانتوس "، و" كاردوزو " ومفكري من العـــالم الثالث خلال السبعينيات والثمانينيات إذ يعد" سمير أمين" من أبرز منظري مدرسة التـــبعية وقد تناولت النظرية مواضيع التنمية والتخلف محاولين بذلك تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث وقد كانت كرد فعل عن نظرية التحديث القائمة غلى أن التنمية أساسها الإنتقـــال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث الرأسمالي بالسير على نفس خطى الدول المتـــقدمة ونجد على رأس نظرية التبعية تيار المركز والمحيط والذي يعد أكبر رواده " سعد زهران " و" سمير أمين " حيث يؤكد" أمين " أن التبادل اللا متكافئ يساهم في زيادة التبعية التجـارية والمالية والتقنية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى التبعية السياسية والثقافية للدول الأطـــراف حيث يقول في المراكز تحكم القوى الإجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأسمـــال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لهذا المنظور الداخلي بينما الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا معظما على التراكم المركزي فهي بهذا المعنى تراكم تابع، أي أن المركز والمـــتمثل فيالدول المتقدمة تكون القرارات فيه هي نتاج لمتطلبات وموارد البيئة الداخليـــة على عكس المحيط المتمثل في الدول النامية يكون القرار فيه متأثرا بالمركز[2] مما أدى إلى التبـــعية بمختلف أشكالها سواء الإقتصادية المتمثلة في الإعتماد على الإستيراد لمخـــتلف السلع والخدمات أو التبعية السياسية والثقافية والتي تبرز في إستيراد النظم التعليمية والثقـــافية والفكرية

[1] " من طبيعة الأنظمة الديكتاتورية "، مرجع سابق .

[2] إسماعيل شعباني ، مقدمة في إقتصاد التنمية. ط 3 . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، (د. س. ن) ، 35 .

بالإضافة إلى النظم السياسية والتي معظم الأحوال تكون غير ملائمة لخصـــوصية الدول النامية[1].

4_الضعف الدولي: حسب الإقتراب الوظيفي لقابريالألموند في كتابه " السياسة المقارنة " سنة 1966 والذي قسم فيه قدرات النظام السياسي إلى:

- القدرة الإستراتجية والتي يقصد بها قدرة النظام على إستغلال الموارد المادية واللا ماديـــة سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية .
- القدرة التنظيمية أي مدى قدرة النظام على إدارة ورقابة سلوك الأفراد والجـــماعات داخل إقليم الدولة .
- القدرة التوزيعية وهي القدرة على التوزيع العادل للثروات والفرص بين مختلـــف الأفراد والأقاليم .
- القدرة الرمزية أي مدى قدرة إستغلال النظام للرموز التاريخية والإجتماعية الفاعلـــة داخل المجتمع للتأثير على القيم التي يقوم بها المواطنين عن طريق الإعلام والإستعراضات .
- القدرة الإستجابية أي قدرة النظام على الإستجابة للمدخلات المتدفقة للنظام من البيئة التـــي يعيش فيها وإفرازها عن طريق المخرجات.
- القدرة الدولية والتي عبر عنها بأنها مدى قدرة الدولة لإستغلالوإستثمار مختلف الـــقدرات الأخرى على المستوى الدولي.[2]

إلا أن الدول النامية غير قادرة على إستغلال هذه القدرات وفقا لما يخدم مصالـــحها في البيئة الخارجية إذ أنها لا تمتلك أي قوة تفاوضية في المجال الدولي فليـــست لها القدرة على التأثير في العلاقات الدولية، فقد أصبح المجتمع الدولي يعتبرها عائق على تطور العـــالم في مجال المفاوضات والعلاقات ففشل الدول النامية حتى على المستوى الداخلي في إستغـــــلال قدراتها أدى إلى فشلها على المستوى الخارجي .

---

[1] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص 52، 53.

[2] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات. الجزائر: (د. د. ن) ، 1997، ص 176، 177.

قابريال ألموند: عالم سياسة أمريكي عرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية ولد في 12 يناير 1911 وتوفي في 25 ديسمبر 2002 .

5_دول غير ديمقراطية: حيث أن المؤسسات السياسية الرسمية تفتقد للشرعية الحقيقة بحيث أنها حكومات في معظمها قائمة من طرف القوى الإستعمارية التي خلفتها عقب الإستقلال إذ أن هذه الحكومات لم تكن قادرة على إشراك المواطنين وبناء أنظمة ذات شرعية قائمة على حرية إختيار الشعب للسلطة والتداول عليها، فسبب ذلك هو غياب الإرادة السياسية التي تقود عملية التحول الديمقراطي للإنتقال من الأنظمة الديكتاتورية إلى الأنظمة الديمقراطية وكذلك ولاءات البعض منها لأطراف خارجية خاصة الإستعمارية منها إذ تعد هذه القوى هي من ساهمت في حفاظ هذه الأنظمة على مكانتها وسلطاتها محاولة منها ضمان مصالحها الخاصة في الدول النامية، فهذه النظم قائمة عن شرعية ثورية، وراثية مستفردة بالحكم سواء عن طريق الحزب الواحد أو عن طريق التوريث ولهذا كانت معظم دساتير هذه الدول غير متسمة بالمشروعية الحقيقية التي ترسخ مبادئ الديمقراطية فمعظمها دول تحكم دون دساتير أوغير معمول بها حتى إن وجدت أو أنها دساتير مقلدة عن دساتير القوى الإستعمارية سابقا ولهذا هذه الدساتير لم تكن مكيفة وفقا لبيئة الدول النامية وإنما متأثرة بقوى خارجية وذات طبيعة هشة مما أدى إلى عدم قدرة هذه الدول إلى بناء أنظمة ديمقراطية قائمة على إختيار الشعب للسلطة مع وجود بعض المكونات المنتخبة إلا أنها مصدر العديد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان والعديد من الممارسات التي إطاحة العديد منها بطرق عنيفة وغير سلمية.[1]

6_ عدم إشراك الجماهير في إتخاذ القرار: فحسب الإقتراب النسقي " لدافيد إيستون " والذي شبه من خلاله النظام السياسي بالكائن الحي الذي يعيش في بيئة محيطة يتفاعل معها من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات وعرف "إيستون " النظام السياسي والذي إعتبره وحدة التحليل الأساسية مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، فقد حدد البيئة بالظروف المحيطة بالنظام سواء داخلية نابعة من النظام الإقتصادي،الإجتماعي، والثقافي أو نابعة من البيئة الخارجية فقد تأخذ شكل مطالب و تأييدات حول قضايا سياسية معينة ثم عملية التحويل التي يقوم بها النظام داخل العلبة السوداء مركز صناعة القرار والتغذية الإسترجاعية (العكسية) وهي تعتبر مرحلة مهمة

[1] أزولد وريفر ، إنقراض العالم الثالث: أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية . (تر: فاطمة نصر) ، القاهرة: مكتبة سطور النشر ، 2012، ص 29 .

للنظام السياسي والتي من خلالها يتمكن النظام من تقييم أداءه ومدى قدرته على التكيف وفقا للمتغيرات البيئية[1]، وتعتبر عملية صنع القرار من أهم العمليات التي يقوم بها النظام وأخطرها والتي تعتبر نتاج التفاعلات والتناقضات التي تحدث داخل المؤسسات الرسمية للنظام السياسي المتمثلة في السلطات الثلاث والمؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والنقابات والرأي العام فالنظام السياسي ولإتخاذ القرارات السليمة يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار مختلف الآراء والأفكار القادمة من البيئة التي يعيش فيها فالرأي العام قادر على على نقل مختلف الإنشغالات الشعبية بالشكل الصحيح للمؤسسات الرسمية مما يؤدي إلى بناء علاقة إيجابية بين الحكام والمحكومين تؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي ولهذا عادة ما تحرص الدول الديقراطية على على إشراك الجماهير في إتخاذ القرار سواء عن طريق إنتخابات حرة ونزيهة،إستفتاءات، أحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني على عكس الدول النامية التي تغيب فيها تماما مظاهر المشاركة السياسية فعادة يكون هذا التغييب عن قصد من الحكومات المنفردة بالسلطة أو عن طريق غياب ثقافة سياسية لدى المواطنين فلأهمية إتخاذ

القرار القرار والذي يعتبر آخر مرحلة من مراحل صناعة القرار فإنه يتوجب على الدول النامية أن تأخذ على عاتقها إشراك المواطنين في هذه العملية ذات الطبيعة الحساسة والمصيرية في نفس الوقت [2].

7_تفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري: أقر " قابريالألموند " أن من أهم قدرات النظام السياسي القدرة التنظيمية والتي عبر عنها بقدرة النظام في ضبط سلوك وعلاقات الأفراد داخل إقليم الدولة [3]، أي مدى قدرة الدولة على رقابة عمل الأفراد وضبط سلوكاتهم ومدى محاربة ظواهر الفساد من رشوة، محسوبية، ومحاباة إلا أن الدول النامية غير قادرة على ممارسة قدراتها التنظيمية مما أدى إلى تفشي مختلف الظواهر الناتجة عن غياب النخب

---

[1] محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 134_140 .

[2] فتحي دابم ، " صناعة القرار السياسي والرأي العام: الخلفيات والتأثيرات " ، جمس نت . 2016/01/01 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
.hmasalgeria.net/ar/editor/3335-2015122966-D8%A%...AE.html.
بتاريخ03 /2017/05، على الساعة18 و15 د.

[3] محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 146 .
دافيد إيستون: هو صاحب النموذج التحليلي لتحليل النظم ولد بتورونتو في 24 يونيو 1917 وتوفي 19 يوليو 2014.

والقيادات والقادرة على إحداث التغيير مما إنعكس سلبا على الأداء الحـــــكومي والإداري وبطبيعة الحال أدت إلى تأخر عمليات التنمية في هذه الدول.

8_ممارسة السيادة السلبية: فهذه الدول لا تمتلك قدرة حقيقية على تحقيق الأمـــن والرفاه لشعوبها حيث يتم إستخدامها من طرف حكوماتها لإضطهاد الشعب عن طريق العديـــد من السياسات التي تتسم بالتمييز العنصري أو الطائفي إزاء جماعات سكانية تختلف عن الأكثرية المكونة للدولة وهو ما يعرف بمشاكل الأقليات سواء العرقية، أو الدينية والتي تمـــارس العديد من الضغوطات والتهديدات التي أدت إلى زعزعة الحكومات وعدم إستقرارها وأبرز مثال على ذلك هو ما حدث في السودان [1].

المطلب الثاني: الخصائص الإجتماعية للدول النامية

تتمثل أهم الخصائص الإجتماعية في:

1_الإنفجار السكاني: من أهم النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين النمو الســـــكاني والظروف المعيشية هي نظرية " مالتوس" (1766_1834) فقد كانت له العديد من الدراسات أهمها التي تطرق فيها إلى دراسة حالة السكان في إنقلترا 1801 والتي فسر من خلالـــها أن عدد السكان يزداد بصفة سريعة دون زيادة في مطالب المعيشة أي أن الطلب يفوق العرض وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن " **إذا لم تتبع زيادة السكان وفرة في المعيـــشة فإن المجتمعات سوف تجد صعوبة كبيرة في حل المشكلات** ".

بالإضافة إلى الدراسة التي قدمها بعنوان " بحث في أصول مشكة السكان " والتـــــي إنتقد فيها الآراء التي ترجع ظاهرة الفقر إلى السياسات الإقتصاديةوالإجتماعية ذات الإنحطـــاط الأخلاقي سواء للحكام أو المحكومين حيث أقر أن الإنسان هو المسؤول وليس المؤسسات أم النظم التي تسود المجتمع، وهو مصدر الشرور والمشكلات حيث يجب أن يبدأ الأفـــــراد بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع مايمكن الحصول عليه من موارد العيش فحسب " مالتوس " الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة المشاكل المعيشية إذا

[1] هاني سمير حلاوة ، الإنماء الإقتصادي والسياسي في الوطن العربي ، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 47.

لم تتبعها تحسين في رفاه المجتمعات إلا أن هناك من إعتبر الزيادة السكانية تـــؤدي إلى زيادة قدرات الدولة المعنوية فتعبر الزيادة السكانية زيادة في اليد العاملة القادرة على الإنتاج[1] إلا أن الملاحظ في الدول النامية أن زيادة عدد السكان أدت إلى تأخر عملية التنـــمية خاصة في فترة ما بعد الإستقلال فهذه الدول حديثة النشأة إلا أنها ذات أعداد سكانـــية هائلة مما أدى إلى فشل البرامج التنموية المتبعة من طرف الدول وتفشي مختلف ظواهر الفقر وتـــــــدني مستوى المعيشة [2].

2_إنخفاض مستوى التعليم: يظهر إنخفاض مستويات التعليم في الدول النامية من خـــلال تدني مستويات البرامج التعليمية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصـــــلة في هذا المجال ومعظم هذه البرامج مستوردة من الخارج وغير ملائمة لتاريخ وثقـــــافات الدول

النامية،إنخفاض نسب المتعلمين في المنطقة مقارنة بالدول المتقدمة خاصة في صـــــفوف النساء، بالإضافة إلى مشكل عدم إستكمال التعليم فعظم فئات المجتمع ذات مستويات تعليمية متدنية ناتج عن التسرب المدرسي.

3_تغييب دور المرأة في المجتمع: بالمقارنة بالدول المتقدمة يظهر تغييـــــــب لدورها في المجتمعات النامية ففي معظم الأحوال يكون متعمدا أو ناتج عن العادات والتقاليد الســـــائدة في الدول النامية والتي لا تعترف بدور المرأة في البناء الإجتماعي والثقافي كما أن الزيـــادة في التمسك بالموروثات الثقافية والإجتماعيةلايسهم في دعم مساعي الحكومات في دمـــــج العضو النسوي داخل المجتمعات النامية في مختلف مجالات الحياة[3].

4_إرتفاع نسب البطالة: أدت الزيادة في عدد السكان وعدم قدرة الدول على وضع برامج ذات طابع إنتاجي للتوظيف إلى الزيادة في نسب البطالة في الدول النامية خاصة بين الفئات الشبانية بكل أنواعها وأبرزها البطالة المقنعة والتي تسعى من خلالها الدول إلى إدماج فئات

[1] رمزي زكي ، المشكلة السكانية: الخرافة المالتوسيةالجديدة . الكويت: عالم المعرفة ، ديسمبر 1984، ص 18_30 .

[2] جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء . (تر: أحمد فؤاد بلبع) ، الكويت: عالم المعرفة ، 1998، ص 28 .

[3] حميد حمد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث: العالم العربي . عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2011، ص 29.

الشباب في مناصب شغل للتقليل من نسب البطالة الهائلة في المجتمعات النامية مما أدى إلى ظهور العديد من الفئات كالهجرة إلى الخارج والجريمة المنظمة.[1]

5_سوء الأوضاع المعيشية والسكنية: ففي الدول النامية أغلب السكان تعاني من سوء المعيشة وعدم توافر أبسط الحقوق الملائمة للمعيشة الصحية والسكنية فتفشي السكنات الفوضوية والأمراض والأوبئة الناتجة عن عدم توافر الرعاية الصحية أدى إلى التدني في المستويات المعشية سواء السكنية أو الصحية .

المؤشر	المنطقة	
	إفريقيا	أوربا وآسيا الوسطى
نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني	1082 دولار	7418 دولار
العمر المتوقع عند الولادة	52 سنة	70 سنة
معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود	89	21
عدد المصابين بالإيدز	2,3 مليون/0,8مليار	1,6مليون/ 0,4مليار

الجدول رقم (2): مؤشرات الصحة العامة في بعض مناطق الدول النامية (2009)

المصدر: محمد العيد بيوض،مرجع سابق، ص 49 .

6_تدني مستوى الطبقة الغنية: في مجتمعات الدول النامية الطبقة الغنية تعاني من العديد من المشاكل بالرغم من إمتلاكها الأموال والموارد فغياب الثقافة المعيشية لهذه الفئة جعلها عرضة للعديد من المشاكل وأدت إلى عدم قدرتها على إنشاء المشاريع التنموية لعدم تمتعها بثقافة سياسية تنموية مما أدى إلى مشاركتها في الحياة الساسية بالسلب أكثر من الإيجاب.[2]

[1] محمد خصاونة ، المالية العامة: النظرية والتطبيق . عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2014، ص 40 .

[2] محمد سرور الحريري ، الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية. بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016، ص 40.

7_تفشي ظاهرة الفقر: في أوائل القرن الواحد والعشرون هناك ما يعادل 32٪ من سكان الدول النامية تحت خط الفقر وحوالي 980 مليون منهم يعيش عللا أقل من 125دولار في اليوم، فهناك 43٪ من معدلات الفقر متواجدة على مستوى دول جنوب شرق آسيا (باكستان،الهند ...إلخ) وفي منطقة إفريقيا هناك حوالي 219 مليون فرد يعيشون في فقر مدقع وهو ما ينعكس سلبا على الحياة الصحية والتعليمية في هذه الدول النامية.

فمن خلال المؤشرات السابقة الذكر للظواهر الإجتماعية في الدول النامية يظهر التدني التام على المستوى الإجتماعي مقارنة بالدول المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: الخصائص الإقتصادية للدول النامية

أهم الخصائص الإقتصادية للدول النامية هي:

1_العجز في ميزان المدفوعات: إذ تعاني معظم الدول النامية من عجز في موازين المدفوعات ناتج عن زيادة المديونية للخارج وتزايد الديون بالرغم من محاولة الدول لإحداث التوازن بالإعتماد على الإستثمارات الأجنبية وزيادة الإنتاج، إلا أن هذا العجز ظهر حتى على الدول النفطية منها وكنتيجة لزيادة الديون تأثرت معظم البرامج التنموية سواء الإجتماعية منها أو الإقتصادية في هذه الدول[2]، كما أثرت الإضطرابات في أسعار النقد العالمية على موازين المدفوعات في الدول النامية فقد أدى إنخفاض الدولار خاصة خلال 1970_1971 إلى إنخفاض صادرات هذه الدول بنفس قيمة تدهوره مما أدى إلى إستنزاف ثروات الدول النامية وأثر على عملية التخطيط الإقتصادي بها وما نتج عنه تعرضها للعديد من الضغوط[3] وعلى سبيل المثال إرتفاع المديونية وإنخفاض العملة وفي الحالة اللبنانية التي تسجل عجزا في ميزانها منذ سنة 2011 وقد وصل سنة 2016 إلى 1760,7 مليون دولار[4].

---

[1] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص 49 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات للإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: مؤسسة شلبي الجامعية ، 2004 ، ص70،71.

[3] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 137 .

[4] محمد وهبة ، " ميزان المدفوعات في 6 سنوات: عجز ميزان متراكم بقيمة 11،1 مليار دولار " ، الأخبار: مجتمع واقتصاد. 2016/07/27 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.al-akhbar.com/node/262076. بتاريخ 2017/05/02، 16على الساعة 17 و30 د .

2_هشاشة وضعف الأسواق المالية: الأسواق المالية في الدول النامية تعاني من ضـــــعف الرقابة على أسعار الصرف وعدم قدرة وكفاءة السياسات المتبعة من طرف الدول النامـــــية وهذا الضعف يعود إلى ضعف الإقتصاد المحلي وعدم وجود شركات لها القـــــــــدرة على المحافظة على هذه الأسواقوإنتشار شركات المضاربة مما أدى إلى إنعدام التوازن بها [1].

3_إنخفاض الدخل الفردي: بالمقارنة مع الدول المتقدمة فإننا نلاحظ الفرق الشاسع بين دخل الفرد فالمدخول السنوي ل250 مليون نسمة في أكثر الدول فقرا يساوي أرصدة 6 أشخاص في أكثر الدول غناء[2] وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية على مواطني الدول الناميـــــة بالإضافة إلى أن الإختلاف يمكن أن يلاحظ أيضا فيما بين الدول النامية فنجد مثلا تفـــــاوت كبير بين دولتي الإمارات وموريتانيا كدولتين ناميتين والسبب هو الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها كل دولة فالإمارات تمتلك إحتياطات ضخمة من الإنتاج العالمي للبـــــــترول على عكس موريتانيا التي تعيش على الثروة السمكية.

4_ضعف إنتاجية العمل: كافة النشاطات الإقتصادية في الدول النامية تشهد إنخفاض واضح على مستوى الإنتاج فهناك 685 مليون عامل في آسيا وإفريقيا في قطاع الزراعـــــــة ولا يوفرون سوى 195 مليون دولار بينما هناك 4,5مليون عامل في الزراعة من أمريـــــــكا اللاتينية يوفرون حوالي 60 مليون دولار، بينما في المجال الصناعي فتنتج الدول النامـــية خمس ما تنتجه الدول المتقدمة وذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها:

_ضعف الخبرات الفنية بسبب ضعف البرامج التعليمية والتدريبية .

_عدم توافر الكوادر القادرة على إدارة المؤسسات الإنتاجية .

_عدم القدرة على إستغلال وإستثمار الموارد المتاحة بالطرق المثلى .

[1] محمد خصاونة ، مرجع سابق، ص 40 .

[2] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 236 .

فهذه الأسباب ناتجة عن عدم قدرة القيادات السياسية على بناء وإعداد برامج تـــــنموية قادرة على إستغلال الموارد المتاحة وإنما في معظمها برامج مشوهة مســـــتوردة من الدول المتقدمة وليست مبنية على أسس مراعية لخصوصية الدول النامية.[1]

5_محدودية الصادرات: معظم الدول النامية تصدر سلع أو سلعة معينة دون غيـــرها وفي المقابل تستورد معظم السلع والخدمات فنجد معظم دول الخليج يشكل البترول حـــوالي 98٪ من إيراداتها وهو ما أدى إلى تبعية إقتصادية للدول المتقدمة.[2]

الدولة	المنتجات	النسبة من مجموع الصادرات
زامبيا	الفول السوداني	٪99
العراق	البترول	٪92
فنزويلا	البترول	٪92
كوبا	السكر	٪80
كولومبيا	البن	٪70

جدول رقم (3): المنتجات الرئيسية المصدرة لبعض الدول النامية

المصدر: محمد العيد بيوض،مرجع سابق، ص 45 .

6_التبعية الإقتصادية وزيادة حجم المديونية: إذ تعتبر المديونية بمثابة إستعمار جديد الناتج عن الإستثمارات الأجنبية بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات وتظهر هذه التبعية في أن معظم السياسات الإقتصادية في الدول النامية هي نتاج لعوامل خارجية أكثر منها ناتجة من البـــيئة الداخلية، إذ تظهر بصورة واضحة في إعتماد الدول النامية على المعونات المقـــــدمة من المؤسسات المالية والدول الأجنبية وفي الإعتماد الكلي على الإستيراد على الخارج لمعـــظم السلع والخدمات الضرورية وهو ما يؤدي إلى ما يسمى بالمشروطية السياسية[3] و الإقتصادية والتي يقصد بها حصول الدول النامية على قروض من المؤسسات المالية الدوليـــة أو الدول

[1] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص 42 ، 43 .
[2] محمد خصاونة ، مرجع سابق ، ص 41 .
[3] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص 46-48 .

الكبرى مقابل القيام بجملة من التعديلات السياسية على رأسها التحول الديمقراطي،إحـــترام حقوق الإنسان، الحكم الراشد في حين المشروطيةالإقتصادية تربط هذه المنح بـــــــبرامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي فتبني الدول النامية لهذه الـــــــبرامج أدى إلى تدهور الأوضاع الإقتصاديةوالإجتماعية لأنها في معظمها برامج مفروضـــة على هذه الدول دون مراعاة لواقع الدول النامية مما أدى إلى تخلي معظم هذه الدول عن مسؤوليتها الإجتـــماعية في مجال الصحة والتعليم والإتجاه نحو الخصخصة [1]

حجم الديون الخارجية	2000	2001	2002	2003	2004
إفريقيا	272,2	259,8	263,2	275,5	281,9
وسط وشرق أوربا	308,3	312,9	359,5	402,4	499,8
الدول النامية الآسيوية	663,3	669	662,9	696,2	771,8

جدول رقم (4): حجم الديون الخارجية للدول النامية (2000_2004)

المصدر: محمد العيد بيوض،مرجع سابق، ص 47 .

7_وجهة للإستثمارات الأجنبية: الدول النامية في الوقت الحالي أصـــــــــبحت تسعى إلى إستقطاب أكثر عدد من الإستثمارات الأجنبية عن طريق تحسين مناخ إستثـــــمارها الأجنبي حيث إستقطبت الدول النامية سنة 2009 حوالي نصف التدفقات العالمـــــــــية الواردة من الإستثمار الأجنبي لتبلغ 478 مليار دولار إلا أن الآثار التنموية للإستثمار الأجـــنبي لا تزال بين مؤيدوومعارض.[2]

[1] هناء عبيد ، " مابعدالمشروطية: تأثير النظام الإقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي " ، السياسة الدولية . 14 /2017/04 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.siyassa.org/NewsQ/2887.aspx . بتاريخ 2017/05/03،على الساعة 17 و30 د .

[2] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص 48 .

	تدفقات واردة			تدفقات صادرة		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الدول النامية	725	729	778	423	454	454
إفريقيا	48	55	57	7	12	12
آسيا	431	415	426	304	326	326
أمريكا اللاتينة	244	256	292	111	115	115

جدول رقم (5): حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للدول النامية

المصدر:من إعداد الباحث (**أنظر**data: Image/jprp;base64،/9J/AA/wdot0tld==**)**

المبحث الثاني: الآثار السياسة للشركات المتعددة الجنسيات

تتعرض الدول في علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي إلى العديد من الضغوطات والشروط التي تؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية، لهدا سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الآثار السياسية التي تخلفها هذه الشركات على سيادة الدول النامية النظام السياسي لهذه الدول بالإضافة إلى أهم التدخلات في حقل العلاقات الدولية.

المطلب الأول: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدول النامية

تعرف السيادة على أنها أعلى سلطة تمتلكها الدولة والتي من خلالها تقوم بإدارة شؤونها الداخلية أو علاقاتها الخارجية وقد ظهر هذا المفهوم للسيادة منذ منذ ظهور الدولة بمفهومها الحديث[1] وقد عرفها " كاري دي مالبرغ" على أنها " **لها المعنى السلبي يتمثل في إنكار كل مقاومة أو قيود على السلطة العليا** " كما عرفها مصطفى أبو زيد فهمي "**بأنها السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تتبع من منها لأنها أصلية** "

سبق وتطرقنا إلى إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات والتي تبنيها وفقا لمصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول المضيفة والتي تعمل على تحقيقها بشتى الطرق حتى لو كانت من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبهذا أصبحت سيادة الدول مهددة بالإختراق من طرف هذه الشركات المافوق القومية.

مظاهر إختراق الشركات المتعددة الجنسيات للدول النامية تبرز في:

* عدم إحترام الشركات المتعددة الجنسيات للقوانين الداخلية للدول النامية [2]، ومعظم هذه الإختراقات نجدها في التجنب للضرائب من خلال الإتفاق مع الحكومات بتحويل الأرباح دون دفع ضرائب وتسعير التحويلات، فحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية

[1] إبراهيم محسن عجيل ، إعتصام الشركجي ، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول . عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ، 2014 ، ص 110، 111.

[2] مليكة مغيلي ، " الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول " . مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة أعمال,(جامعة خميس مليانة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014) ، ص 39، 40 ، 56 .

في المـــيدان الإقتصاديفإن الخسارة الناتجة عن التهرب الضريبي للشركات المتعددة الجنـــسيات تفوق الثلاثة أضعاف من المساعدات المالية التي تتلقاها هذه الدول [1].

* قيام حكومات الشركة الأم بالضغط على الدول المضيفة لخدمة مصالح هذه الشركـــــــات فالنفوذ المالي الذي يتمتع به أصحاب هذه الشركات حتى في دولـــهم الأم (الدول المتقدمة) منحهم القدرة على ممارسة ضغوطات على حكوماتهم للقيام بسياسات في الدول النامية تخدم مصالحهم الخاصة .
* رفض التعويضات في حالات التأميم لعرقلة جهود الدول النامية في المحافظة على مواردها لإستغلالها وممارسة سلطاتها عليها.
* عدم القبول بالتقاضي في المحاكم الوطنية للشركة الفرع في حالات النزاعات مما خلـــق العديد من الإشكاليات اهمها: إشكاليات القانونية،إشكالية أسعار التحويل، إشكالـــــية المساهمين الوطنيين في الشركة الفرع ... إلخ[2].

فتضارب المصالح بين هذه والدول النامية أدى إلى إختلال التوازن بينهما الواضح في قوة الشركة المتعددة الحنسيات التي تتجاوز العديد من المرات قوة الدولة المضيفة وكنتيجة لهـــذا تظطر الدولة لإبرام عقود منتهكة فيها سيادتها الداخلية والخارجية، فهذه الشركـــات عادة ما تتدخل في إتجاه إضعاف القرار السياسي الذي لا يخدم مصالحها الخاصة أو مصـــالح دولها الأم.[3]

إذ تمكنت هذه الشركات من القفز فوق الحدود الدولية وإزالة الحجوز الجمركية والقيـــود التي تحد من تدفق المعلومات فإستطاعت بذلك سلب الدولة من سلطاتها، إذ أصبحت الدول غير قادرة على ممارسة نفودها وصلاحياتها داخل حدودها[4]،فإنتزاع السيادة هنا يكون عن طريق

---

[1] نورهان شريف ، هبة خليل ، حاتم زايد ، فوق الدولة: الشركات المتعددة الجنسيات في مصر . (د .م .ن): المركز المصري للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية ، 2010 ، ص 23، 24 .

[2] مليكة مغيلي، مرجع سابق ، ص 50 .

[3] إبراهيم محسن عجيل، إغتصابالشركجي ، مرجع سابق ، ص 144 .

[4] محمد بوبوش ، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية "، وحدة سيتي . 2006/07/22 .متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.oujdacity.net/regional-article-1676-ar.html. بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 17 و50 د .

كيانات جديدة فوق الدولية أو عن طريق التفكيك إلى كيانات إثنيةعصبوية تحت الوطنية تفقد الدولة سيادتها الحقيقية .

ومايحدث حاليا في الصومال أبرز مثال على ذلك إذ أن هناك ثلاث شركات أجنبية (كندية، أمريكية، وفرنسية) تقوم بتسليح الجماعات وتمنحهم الوسائل التكنولوجية المتطورة التي تسمح بتتبع السفن، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من أحداث الصومال واتلي تقوم بذلك للسيطرة على مضيق باب المندب لتضمن سيطرتها على منطقة القرن الإفريقي .

كما أن التغيير السلمي في جنوب إفريقيا عن طريق تكوين حزب معارض لنظام التمييز العنصري كان مفروضا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت ستتضرر مصالحها بإستمرار الكفاح المسلح في المنطقة التي توصلت إلى عقد إتفاق مع المؤتمر الوطني الإفريقي بإلغاء التأميموإعتماد التغيير السلمي في البلاد.[1]

أما خطر إنتقال السيادة إلى كيانات دولية كبرى يتمثل في الدور الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والكيانات الإقليمية كمشروع الشرق الأوسط والشراكة الأورو متوسطية.[2]

إذ أن السجل الحافل للشركات المتعددة الجنسيات في مجال البيئة وإنتهاكات حقوق الإنسان وإسهامها في إشعال النزاعات في العديد من المناطق الدولية دفع بالأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة " كوفي عنان " إلى وضع آليات جديدة لتنظيم نشاطات هذه الشركات كمساهمين إيجابيين في الحكم العالمي، إذ أن ميثاق الأمم المتحدة 1999 م أ كد على تسع مبادئ تشمل: حقوق الإنسان، البيئة، العمل، المواطنة، وممارسة المسؤولية الإجتماعية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات [3].

---

[1] حسينة عماري ، مرجع سابق، ص 82، 83 .

[2] محمد بوبوش ، مرجع سابق .

[3] وليد خلاف ، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي ". رسالة ماجستير تخصص الديمقراطية والرشادة،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية ، 2010) ، ص 56 .

إلا أن تراجع دور الدولة كلاعب أساسي في التفاعلات الدولية السياسية بـــبـــروز فواعل جديدة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنســيات أدى إلى قول " روزنو" أن مفخذهوم السيادة الدولية يمثلمعوقا أمام حرية التحرك المتاحة للدول إذ أن الدول أصــبحت رهينة هذه السيادة فإن السيادة تستنزف قدرتها على التأثيرفي العلاقات العالـــــمية بعكس الأطرافالأخرى المتحررة وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات ولهذا أصبحت الســيادة ليست بنفس درجة الأهمية التي كانت عليها في السابق وكنتيجة لبروز لاعبـــين جدد على الساحة العالمية في ظل العولمة أدى إلى بروز مفاهيم جديدة وعلى رأسها مايسمى بالمفهوم التقليدي للسيادة والمفهوم الحديث لها[1].

المطلب الثاني: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على النظام السياسي في الدول النامية

إن أنظمة الدول النامية في معظمها قائمةعلى ثلاث نماذج للحكم والتي تظـــهر في نموذج الإستبداد القائم على الشرعية الشخصية الملهمة أو الإنقلابات الثورية أو العـــادات والتقاليد، نموذج التعددية السياسية المقيدة أي التعددية الصورية تربطها الكثير من القوانــين التي تؤدي إلى جعل الممارسة السياسية عملية صعبة ومعقدة ' والنموذج الثالث فيظــهر في الأنظمة القائمة على أسس دينية ولوكانت هذه الأسس صورية أكثر منها حقيقية، فمعـــظم أنظمة الدول النامية تشهد العديد من الأزمات سواء في المشاركة الشعبية، هوية، تغلـ ـغل وازمات في التوزيع وحتى في التكامل فيمابنها فمعظم محاولات هذه الدول في إنشـــاء إتحادات سواء قومية أو إقليمية تنتهي بالفشل [2].

كما أن تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بطاقة هائلة في التأثيرعلى الدولة الأم لخـــدمة مصالحها الخاصة في الدول المضيفة وذلك بسبب القوة السياسية التي يتمتع بها اصحاب هذه الشركات في دولهم الخاصة، إذ تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتشجيع الأنظمة السياسية التي تخدم مصالحها، كما تقوم بإطاحة الأنظمة المناهضة لنشاط هذه الشركات، فهذه الشركات

[1] ممدوح محمود منصور ، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. ط 2 . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2004 ، ص 155، 156.

[2] علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص 32.

وللتأثير على حكومات الدول النامية تقوم بإستخدام الأداة الإقتصادية للهيمنة السياسية[1]،فالمؤسسات الديمقراطية أصبحت مهددة بخطر النفوذ المالي لهذه الشركات إذ أنها أصبحت تمول زعماء وأطراف موالين لها حتى في الحملات الإنتخابية مما أدى إلى التشكيك في مصداقية الإنتخابات في الدول النامية [2].

ومثال ذلك ماجرى في التشيلي في عهدة الرئيس "سلفادورألليندي " إذ تدخلت الشركة الأمريكية للهاتف والبرق وشركة "KENNEKOM " وبالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية وذلك للإطاحة بالحكم في عام 1973 م، كما إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها في المؤسسات الدولية المانحة لفرض خناقها على القروض للتشيلي وهو ماأدى في منتصف سنة 1973 إلى تدني الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في التشيلي ومانتج عنها قتل الرئيس " اليندي " من طرف الجيش وتوليه السلطة التشيلية .

كما أصدر المركز المصري للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية تقرير بعنوان" الشركات متعددة الجنسيات في مصر فوق الدولة " وذلك للربط بين حقوق الإنسان ومصالح التنمية وسياسات الإستثمار والضرائب وذلك لتسليط الضوء على إنتهاكات الشركات متعددة الجنسيات في مجال حقوق الإنسان فهذه السياسات والقوانين تمنح هذه الشركات الحرية التامة في شراء وبيع الأراضي والممتلكات العامة كذلك الحصول على الإعفاءات الضريبية،إذ أن التأثيرالسياسي للشركات متعددة الجنسيات أصبح يهدد سلطة البلدان النامية، نجد شركة " بريتش بتروليوم" "بي بي " البريطانية التي أعلنت رسميا أنها ضغطت على الحكومة البريطانية سنة 2007 لعقد إتفاق حول تبادل السجناء في ليبيا .

وفي إيران إستطاعت الشركتين " أرامكو " و" موبيل " الإطاحة بإنقلاب عسكري برئيس الوزراء نتيجة لقراره بتأميم النفط والغاز .

وفي الكونغوبعدالإستقلال 1960 عند تولي السلطة الوزير الأول ذو التوجه الإشتراكي " باتريس لومومبا" تحالفت الشركات المتعددة الجنسيات المستحوذة على الثروات والمواد

[1] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 351.

[2] سلام الربضي ، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية: إشكالية العلاقة بين الدولة ورأسمال. بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2009 ، ص 183.

الأولية في الكونغو مع ضباط الجيش وقامت بإغتياله في 17 جانفي 1961 م وقد أقرت الحكومة البلجيكية بذلك عندما إعتذرت للشعب الكونغولي وذلك للدور الذي قامت به في عملية الإغتيال 5 فيفري2003 [1].

إذ تقوم هذه الشركات من خلال العديد من الآليات للتأثير على السياسات الوطنية فتسعى إلى التأثير على التركيبة الإجتماعية في الدول النامية عن طريق خلق نخب وجماعات سياسية وإجتماعية مما يؤدي إلى تكوين نوعية جديدة من الإداريين والقادة المؤيدي لقيام نظم سياسية معولمة مما يؤدي إلى ظهور إختلافات إجتماعية، فكرية وعقائدية تؤدي إلى توترات ساسية على المستوى المحلي.[2]

كما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإستخدام أداة القيم الديمقراطية بإستخدام حجمها الإقتصادي في المساومة مع الحكومات لتحقيق مصالحها وفي معظم الحالات تقدم الشركات المتعددة الجنسيات مطالب سياسية كإفراج عن معتقلين سياسيين أو توزيع صحف معارضة للنظام السياسي.[3]

المطلب الثالث: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على العلاقات الدولية

أدى تراجع دور الدولة القومية إلى تحول التفاعلات السياسية من منظور يركز على الدولة إلى منظور آخر قائم على التعددية في فواعل النظام العالمي وهو ما أطلق عليه" ما بعد العلاقات الدولية " مما أدى إلى إستبعاد مفهوم " العلاقات الدولية " وبروز صفة العالمية محل "النظام الدولي" إستخدام عبارة " السياسة العالمية ".[4]

---

[1] حسينة عماري ، مرجع سابق ، ص 79_82 .

[2] ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية: وإستراتجية إدارة الأزمات .(د. م .ن): دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 197 .

[3] حسينة عماري ، مرجع سابق ، ص 65 .

[4] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق ، 156 .

ولهذا أصبحت صناعة القرار العالمي عملا جماعيا إذ لم يعد أمـــــرا من طرف الدول والحكومات إنما أصبحت الشركات العابرة للقارات والمنظمات غيرالحكومية تلعــب أدوارا مهمة في إدارة السياسة العالمية بجانب سلطة الدولة والمنظمات الحكومية.[1]

إذ أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في عملية صنع السـياسية الخارجية لدولها، فتلعب هذه الشركات دور الوسيط بين الدولة الأم والدول المضـــيفة عن طريق تقديم التقريراتوالإقتراحات وذلك لدفع الدول المضيفة للقيام بسياسات معينة[2].

وقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ففي الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولى) في 22سبتمبر 1980 م بين العراق بقيادة الرئيس الراحل صدام حسين وإيران بقيادة الثورة الخمينية والتي كانت المشاكل الحدودية التي خلفها الإستعمار حول شط العرب، تدخل الدولة الإيرانية في الشؤون الداخلية للعراق، والعديد من الخلاقات السياسية بين البلدين فقد إشتد النزاع بين الطرفين حول شــط العرب بعد إكتشاف النفط في مسجد سليمان سنة 1908 م مما أدى إلى إعادة النـــــظر في الحدود بين الطرفين وإثارة العديد من الخلافات بينهما إلا أنهما حاولا تجاوزها عن طريــق العديد من الإتفاقيات وعلى رأسها إتفاق الجزائر والذي تم خلال إنعقاد مؤتمر دول الأوبــك في الجزائر، إلا أنه وبإنتصار الثورة الإيرانية خلال 1979 م عادة الخلافات من جديد وتم إعلان إلغاء إتفاقية الجزائر ما أدى إلى إندلاع الحرب التي دامت 8 سنوات وإنتهت في 18 أوت1988 بتدخل أطراف غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة شـــعور الشركات النفطية بالخطر في المنطقة التي تعتبر مصدر نشاطها الرئيسي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مصلحتها في إستمرار الحرب مع ضمان عدم مساس بالنفط الخلـــــيجي المجاور على عكس الإتحاد السوفياتي الذي تأثرت مصالحه الإقتصادية والتجارية الخاصــة كذلك قرب هذه الحرب من الحدود السوفياتية، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تـــتدخل في هذه الحرب لأنها تدور بين عدوين لها وكذلك تمس بمصالح المنافس العالمي الإتحاد السوفياتي

[1] إبتسام قرقاح ، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989_2009) " . رسالة ماجستير تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) ، ص 113 .

[2] ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 199.

فبعض المحللين السياسيين أكدوا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمـــــت في تحريك النزاع حسب ما أقربه " كيسنجر" الوزير الأسبق للخارجية الأمريكية في قوله:

" **هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخـــــــرج الطرفان كلاهما مهزومين** " فمواقف معظم الدول الأوربية كانت متشابهة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه الحرب التي كانت سببها الرئيسي النفط والتي سميت بحرب البترول والتي أسهمت في إشعالها القوى الكبرى التي أبعدت عن النفط في المنطقة والتي هدفها الأساسي هو الحصول على البترول العربي بأرخس الأثمان وبدون إنقطاع عملت على عدم إستقرار المـــــنطقة للسيطرة على المنابع التي حرمها منها العدوين (العراق، إيران) وضمان خروجهما بأكبر خسارة ممكنة دون تحقيق أي منافع سوى تحطيم قوتهما وإنما المســــــتفيد الأول هو الدول الغربية والتي لها فسح لها المجال للتدخل في هذه الآبار بقوة الســـلاح وهو ما أدى إلى شن حرب خليجية ثانية في 1990 بإجتياح العراق "صدام حسين " للكويت وغزو العـــــراق في 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكةوالإستعداد المحتمل لإحتلال إيران[1].

ولهذا يعتبر المدخل الإقتصادي أكبر مدخل تصطدم به الدولة القومية بضـــــعفها مقارنة بالفواعل الجديدة وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات، فأصبحت هذه الشركات تساهم وبشكل واضح في القرار العالمي.[2]

[1] محمد خيتاوي ، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية . بيروت: دار النفائس ، 2010 ، ص 123_131 .

[2] إبتسام فرقاح ، مرجع سابق ، ص 113 .

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

للشركات العابرة للقارات العديد من الآثارسواء على المستوى الإقتصادي والتكنولوجي أو الإجتماعي والبيئي خاصة على الدول النامية، وسنتعرف على معظم هذه الأثار في هذا المبحث كالآتي:

المطلب الأول:الأثرالإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية

تتمثل أهم الآثار الإقتصادية ذات الطابع الإيجابي في مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق نمو إقتصادي في هذه الدول إذ ساهمت بنسبة 5٪ و10٪ في النمو الإقتصادي[1].

زيادة حجم تدفقات النقد والرأسمال الأجنبي للدول المضيفة كما أن كبر حجم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى إشباع حاجات شعوب الدول النامية سواء من السلع أو الخدمات مع إمكانية توفر فائض قابل للتصدير مما يؤدي إلى التقليل من عملية الإستيراد وهنا تتمكن الدول النامية من تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، كما أن كبر حجم مشروعات هذه الشركات يؤدي إلى التقليل من نسب البطالة، بالإضافة إلى جلب الخبر الأجنبية للعمالة المحلية في الدول النامية[2]، فالشركات المتعددة الجنسيات مجتمعة يعمل بها حوالي 1/8 من القوى العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي[3].

أما أهم الآثار السلبية التي يؤدي إليها نشاط الشركات المتعددة داخل الدول النامية تتمثل في إستنزاف ثروات الدول النامية وفقا لمل يخدم مصالحها الخاصة فتعمل على إستغلال الموارد غير المتجددة التي تحاول الدول النامية المحافظة عليها لإنها تعتبر مصدر موردها الرئيسي، كما تمارس نشاطات وتستثمر في مجالات غيرملائمة لإحتياجات الدول المضيفة

[1] إبراهيم محسن عجيل ، إعتصام الشركجي ، مرجع سابق ، ص 18.

[2] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات للإستثمارات الأجنبية , مرجع سابق، ص 66.

[3] إبراهيم محسن عجيل ، عصام الشركجي، مرجع سابق، ص 17.

فنجدها مثلا تمارس نشاط الصناعة التحويليـــة في حين أن الدولة لا تســـعى إلى ذلك فالشركات المتعددة الجنسيات لا تبني إستراتجيتها وفقا لمتطـــلبات الدول النامية إنما وفقا لما يخدم مصالحها ومصالح دولها الأم [1].

فالشركات لا توجه نشاطها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامـــــية ولكنها دائما توجه نشاطاتها للقطاعات ذات أعظم الأرباح وأقل المخاطر كالخدمات المالية، السياحية، وقطاع البترول.

كما أن عمليات الإندماج التي تقوم بيها الشركات المتعددة الجنســيات عادة ما تكون مصحوبة بتسريح أعداد كبيرة من العمال وحتى العمالة في هذه الشركات في أغلب الأحيان تكون من طبقة مثقفة وتملك العديد من الخبرات التي حتى الدول النامية تحـــتاجها الدول في تحقيق الإستراتجيات التنموية ألا أنها تتوجه لهذه الشركات نتيجة الإغراءات المـــــقدمة من طرفها والتي لا تؤدي إلى القضاء على البطالة في الأوساط المتوسطة وإنما تقوم بإستغلال هذه الطبقة بأرخص الأجور في أخطر الأعمال.

فالدول النامية ولتحسين مناخها لإستثمار الشركات المتعددة الجنســـــيات تقدم العديد من التنازلات حول حقوق العمال والتسهيلات الجمركية والضريبية مما أدى إلى إستغلال العمال المحليين فنجد شركة " NIKE" المختصة في إنتاج الأحذية والتي يصل سعرها حوالي 150 دولار في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية يقوم بتشغيل حوالي 120 ألف عامل أندونيسي بمبلغ 3 دولارات يوميا وهو أجر قليل جدا[2].

فعملية التنمية في الدول النامية تـــأثرت بدور الشركات المتعددة الجنســـــــيات لأن هذه الشركات أهملت عملية التوزيع العادل للثروة على مختلف الشرائح الإجتماعية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر ومعظم الأرباح المحولة إلى الدولة الأم لهذه الشـــركات هي من خلال

[1] زينب محمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص 46.

[2] بلعيد بعلوج ، " الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات "، مجلة العلوم الإنسانية ــ جامعة محمد خيضر بسكرة . العدد3 ، أكتوبر 2002، ص 67.

إستنزافالدول المضيفة فتعتبر هذه الشركات إدارة رئيسية للتـــــكامل بين الدول الصناعية الكبرى وليس مع إقتصاديات الدول النامية.[1]

فالشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية تعمل على:

* تحجيم الصناعة المنتجة محليا
* تكريس التبعية الإقتصادية التي أدت إلى التبعية الغذائية نتيـــــجة للدعايات والترويج الذي تمارسه هذه الشركات عن المأكولات والمشروبات والملابس القادمة من الغرب والتي تعتبر دخيلة عن مجتمعات الدول النامية وغير الصحية في نفس الوقت[2]، فهذه الـــشركات تحاول ترسيخ مفهوم الإنسان الإقتصادي ونشر قيم إستهلاكية غير أخلاقيـــــة أدت إلى ضرب القيم الأخلاقية في الدول النامية وخلق فئات تعيش على حســـــاب فئات أخرى ولهذه الفئة صفات غير إنتاجية وإنما إستهلاكية أكثر مما يؤدي إلى أزمات داخلية[3] .

فهذه الآثار تؤثر سلبا على عمليات التنمية في الدول النامية بإهمال أهم المشـــكلات التي تعاني منها هذه الدول كتسيير الموارد البشرية والتوزيع العادل للمداخيل.[4]

تعد الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة ناقلات للتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إذ تلعب دورا بارزا في الثورة التكنولوجية وفي مجال الإتصالات والمـــعلومات حيث تسيطر على حوالي80٪ من عمليات النقل في العالم وتعتبر أكبر محتكر للتكـــــنولوجيا على مستوى العالم.[5]

[1] أحمد عباس عبدالله , " دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي " مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصاديةالجامعية . العدد 29، 2012 ، ص 63.

[2] بلعيد بعلوج ، مرجع سابق ، ص 67 .

[3] أحمد عبد العزيز وآخرون ، مرجع سابق ، ص 131 .

[4] زينب محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 46 ، 47 .

[5] أحمد عباس عبد الله ، مرجع سابق ، ص 63، 64 .

إلا أن البعض يعتبر أن هذه الشركات ليست أداة لنقل التكـــنولوجيا والتقدم العلمي والإقتصادي وإنما هي أدوات تكريس النمو غير المتـــكافئ بين دول الشمال ودول الجنوب[1]فوجود مراكز البحث على مستوى الدول الأصلية وإحتكار هذه الشـــــركات للتكنولوجيا أثر على التكنولوجيا المنقولة إلى الدول النامية إذ أصبحت تكنولوجيا مستهلكة وقديمة بالنظر إلى إمتلاكها في الدول المتقدمة وعدم صلاحيتها ووجود بدائل جديدة في الدول المتقدمة، فمعظم الشركات المتعددة الجنسيات لاتسمح بتـــــحويل أو تصدير منتوجاتها لضمان مصالحها في الدول النامية[2].

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

هناك العديد من الآثار الإجتماعية لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية والتي تظهر في عدة أشكال أهمها:

* إنشاء وبناء علاقات وطيدة مع العديد من النخب في مختلف المجالات والتي تعـــتبر ذات تأثير محليا وذلك لإستخدامها وفقا لما يخدم مصالحها الخاصة[3] ففي النـــــخب يقول موسكا:

" في كافة المجتمعات ... تظهر طبقات من الناس طبقة تحكم وطـــــبقة أخرى محـــكومة والطبقة الأولى أقل في العدد دائما وتؤدي كل الوظائف السياسية، تحتكر القوة وتســـتمتع بكافة الإمتيازات لســـــيطرة وتوجيه الأولى بطريقة قد ينظر إليها الآن على أنها قانونية بالوسائل المادية وبالأدوات الضرورية لحيوية الكائن العضوي السياسي "

حيث يرجع موسكا أسباب قوة الطبقة الأخرى في القدرة التنظيمية التي تتـــــــــمتع بها وقدراتها على إدارة مصادر قوتها وتماســـكها الداخلي وذلك لكونها أقلية يمنحها القدرة على

[1] إبراهيم محسن عجيل ، إعتصام الشركحي ، مرجع سابق ، ص 21.
[2] بلعيد بلعوج ، مرجع سابق ، ص 67.
[3] حسينة عماري ، مرجع سابق ، ص 66.

صياغة سياسات سليمة في مواجهة التغيرات والتكيف معها التي تمنحها إمكانية التغلب على الطبقة الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخصائص[1].

إلا أن النخب في الدول النامية تعاني من حالة التناقض الناتج عن ظواهر العولمة وبروز مطالب جديدة على المستوى الداخلي فرضت على نخب الدول النامية التأقلم معها وتلبـيتها حتى على حساب السيادة الوطنية لدولها ولهذا أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تمارس العديد من الضغوطات وتمنحها العديد من الإغراءات في نفس الوقت لضمان خدمة مصالحها في الدول المضيفة، من خلال[2]:

_ تأسيس نقابات وجمعيات ذات توجه خدماتي وثقافي كما تقوم بتمويل هذه الجمعـيات التي تخدم توجهاتها.

_ تمويل صحف ومجلات تنشر آراء وتوجهات هذه الشركات.

_ تقدم هذه الشركات المساعدات المادية والخبرات للأحزاب السـياسية ذات التوجه الغربي خاصة المؤيدة للكيان الصهيوني والتي تعرقل نشاط الشركات النفطية.[3]

حيث أن إستراتجية الشركات المتعددة الجنسـيات المبنية وفقا لمصالحها وليس للمصالح الوطنية للدول المضيفة تزيد من حدة الفوارق بين مختلف الشرائح الإجتـماعية مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة ونشر الكثير من الظواهر الإجـــتماعية السلبية كالرشوة،المحاباة والمحسوبية، إذ نجحت هذه الشركات في شراء ذمم كبار المســـؤولين وتجنيدهم لخدمة مصالحها الخاصة على حساب مختلف شرائح المجتمع.[4]

---

[1] عبد الحق فكرون ، " أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين الساسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر" . أطروحة دكتوراه فيالعلوم الساسية تخصص تنظيم سياسي وإداري , (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014) ، ص 63 ، 64 .

[2] علي الدين هلال ، " النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية"، الديمقراطية . العدد 52 ، 2014/02/16 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: democracy.ahram.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=640، بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 18.

[3] حسينة عماري ، مرجع سابق ، ص 66.

[4] أحمد عباس ، أحمد محمد ، مرجع سابق ، ص 63.

كما أن للشركات المتعددة الجنسيات العديد من الآثار البيئية والتي تتمثل:

- الزحف الصناعي على حساب الأراضي الزراعية ومليتنتج عنه من إنخفاض على مستويات الإنتاج الزراعي.
- الترويج لمواد إستهلاكية غير صحية بالتأثير سلبا على ثقافة المستهلك.
- زيادة معدلات التلوث وفساد التربة والمياه والهواء ومثال ذلك ما حـــــدث في مصر عند إستخدام شركة " رويال دانتش شل " لتكنولوجيا التصدع الهيدروليكي لإســتغلالها في تشغيل الآبار في الصحراء المصرية الذي أثار مخاوف المواطنين من تلوث الموارد المائية بالموارد الكيميائية المستخدمة والتي تتســرب إلى المياه الجوفية والتي تؤثر سلبا على المناخ في المنطقة.[1]

شركة " ثور كيميكالز " في جنوب إفريقيا التي تنتج الإستبسوس وقد كانـــت في الولايات المتحدة أيضا إلا أنها أغلقت من طرف الهيئة التنفـــيذية للصحة والسلامة سنة 1968 على عكس جنوب إفريقيا حيث بقيت تعمل عشرون سنة كاملة بعد ذلك مما أدى إلى وفاة وعجز الكثير من العالمين فيها كما ألحقت العديد من الآثار البيئـــية في البلاد وقد رفعت في حقها العديد من القضايا نتيجة للإنتهاكات الممارسة من طرفها.[2]

[1] بلعيد بلعوج ، مرجع سابق ، ص 68.

[2] جوتيار محمد رشيد صديق ، المسؤولية الدولية عن الشركات المتعددة الجنسيات لإنتهاكات حقوق الإنسان . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2009 ، ص 265.

الترتيب إقليميا	إسم الشركة	عدد المشاريع
1	هواويتكنولوجيز	7
2	3 إم	6
3	دبي القابضة	5
4	اي ام كيه اي جروب	5
5	مودرن اكستشيينج	5
6	آوراكل	5
7	بي بي سي ابو كيه	5
8	مجموعة ماجد الفطيم	4
9	إيه إفآي جروب	3
10	فيرهونترافلزهوتيلز	3

جدول رقم (6): أكبر الشركات في الشرق الأوسط

المصدر: " دبي القابضة تحتل مكانة متقدمة ضمن أكبر مستثمرين العالم"،البيان .

خلاصة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل والذي تعرضنا من خلاله إلى أهم ما يميز الدول النامية سواء من الناحية السياسية،الإقتصادية ، و الإجتماعية بالإضافة إلى أهم الآثار للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية نستنتج ما يلي:

- الدول النامية تعاني العديد من المشاكل على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي مما أدى إلى عدم الإستقرار السياسي في هذه الدول.
- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام السياسي الإقتصادي الدولي أدى إلى تراجع دور الدولة و إختراق مفهوم السيادة.
- التطور التكنولوجي الذي توصلت إليه الشركات المتعددة الجنســـــيات كانت له العديد من الآثار السلبية على المستوى البيئي.
- أدت قوة الشركات النفطية إلى سيطرتها على الموارد الأولية في معظم الدول النامية.

إن الدول النامية و بإعتبارها دول تحوي العديد من الموارد الإقتصادية و الديموغرافية أصبحت محل إستقطاب للشركات المتعددة الجنسيات خاصة الريعية منها وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لموقعها الإستراتيجي و إمتلاكها أكبر إحتياطات العالم من النفط والغاز مما أدى إلى تصنيفها من أوائل الدول الجاذبة للشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الحالي.

الفصل الثالث : دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول : التعريف بدولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول : الإطار الجيوبوليتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثاني : النظام الإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني : بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات المتحدة

المطلب الأول : النظام القانوني للإستثمار االأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثاني : مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الأمارات العربية المتحدة

المبحث الثالث : الآثار الأقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الإمارات

المطلب الأول : الآثار الإقتصادية

المطلب الثاني : الآثار الإجتماعية

المبحث الرابع : الآثار السياسية للشركات المتعددة في الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول : الآثار على السياسة الخارجية للدولة

المطلب الثاني : خطر العمالة الأجنبية

تمهيد

نظرا للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربـــية المتحدة فإننا سنحاول في هذا الفصل الثالث والأخير التعرف على أهم العوامل الجغرافية ، السياسية الإقتصادية ، و الإجتماعية التي تميز الدولة الإماراتية عن الدول النامية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة التي جعلت منها محل إستقطاب للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فنتيجة لهذا الدور والذي تزايد خلال الألفية الأخيرة تأثرت مختلف الأنظمة على مستوى الدولة سواء سياسيا، إقتصاديا، أو إجتماعيا.

من خلال تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: التعريف بدولة الإمارات المتحدة

المبحث الثاني: المناخ الإستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية والإجتماعية

المبحث الرابع: الآثار السياسية

المبحث الأول: التعريف بدولة الإمارات العربية المتحدة

إن لأي خصوصيات معينة مكتسبة من الطبيعة التاريخية، الجغرافية، السياسية، و الإقتصادية فتأثير هذه العوامل يظهر جليا سواء في علاقاتها مع الدول أو فواعل دولية أخرى ولهذا سنحاول في هذا المبحث تقديم إطار جيوبولوتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع إحاطة بالنظام الإقتصادي الإماراتي.

المطلب الأول: الإطار الجيوبوليتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول 1971 متكونة من سبع إمارات (مشيخات): أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة،أم القيوين و عجمان.

تبلغ مساحة الإمارت العربية المتحدة حوالي 83,6 ألف كيلو متر مربع تتوزع بين أبو ظبي 85,8٪، دبي 5,5 ٪، الشارقة 3,3 ٪، رأس الخيمة 2,1٪، الفجيرة 2٪، أم القيوين1٪ وعجمان 0,3٪ وتقع الإمارات على شاطئ الجنوب الشرقي للخليج العربي ويبلغ طول شاطئها حوالي 700 كلم وطول الشاطئ الشمالي يبلغ 90كلم ويتصل بمياه خليج عمان وبالمحيط الهندي.

يحد دولة الإمارات العربية المتحدة قطر من الغرب، والسعودية من الجنوب والجنوب الغربي، عمان من الشرق والشمال، أما من جهة اليابسة فالحدود غير نهائية لأنها منطقة صحراوية فلا وجود لحدود واضحة [1].

وتقع الدولة بين خطي عرض 22 و5 و 26 درجة شمالا و خطي طول 56,51شرق خط قرينيتش فإمارة رأس الخيمة تصل إلى مشارف مضيق هرمز وبذلك تشارك الإمارات مع سلطنة عمان وإيران وهو موقع إستراتيجي ومؤشر على الصعيدين السياسي و الإقتصادي والأمني بحكم الموارد النفطية في المنطقة وتموقعها عند مدخل الخليج.

[1] كليكوفسكي ر . ف و لوتسكيفيتش ، المعضلات الأخلاقية _الإقتصادية للبلدان النامية : الإمارات العربية . (تر : حسان إسحاق) ، الإسكندرية : دار ميسل، 1979 ، ص 7.

تمتاز دولة الإمارات العربية المتحدة بمناخ مداري جاف ذو حرارة شديدة الإرتفاع مع إرتفاع درجة الرطوبة وتنوع تضاريس الدولة فنجد المناطق الساحلية والصحراوية والمرتفعات أيضا ومعظمها صحاري وتتواجد بها العديد من الواحات أهمها العين والكثير من المناطق الزراعية في الظفرة بالإضافة إلى جبل حفيت يبلغ حوالي 1220 م وتابعة لها حوالي 200 جزيرة أهمها داس، دلما، وأم النار[1].

يبلغ عدد سكانها حوالي 862 ألف نسمة في 1978 حوالي 70٪منهم عرب بين سكان أصليون وغير أصليون من جنسيات مختلفة كعمان، مصر، الأردن، وفلسطين أما الأجانب فينقسم الأغلبية بين إيران، باكستان، والهند بالإضافة إلى الإنكليز والأمريكان اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية والإسلام (السنة) هو الدين السائد وهو ما يعكس التجانس بين مختلف فئات المجتمع الإماراتي وتميز الدولة بالإستقرار الإجتماعي والسياسي , وعاصمة الدولة هي أبوظبي بحكم كبر مساحتها وإمتلاكها للعديد من الثروات [2].

السكان السنة	المواطنون	النسبة المئوية	الوافدون	النسبة المئوية	المجموع
1968	114.444	63.5	65.782	36.5	180.226
1975	187.366	30.00	390.521	70.0	577.887
1980	290.544	27.9	751.555	72.1	1.042.099
1985	399.707	28.9	982.757	71.1	1.382.464
1994	550.002	25.3	1.619.258	74.7	2.169.260
1995	588.294	24.4	1.822.747	75.6	2.411.041
2000	712.315	22.4	2.462.345	77.6	3.174.660

جدول رقم (7) : توزيع السكان حسب الجنسية في الإمارات (1968_2000)

المصدر: نايف علي عبيد،مرجع سابق، ص 75 .

[1] نايف علي عبيدة ، السياسة الخارجية : لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 63، 64 .

[2] كليكوفسكي ر. ف و لوتسيكيفتش ، مرجع سابق ، ص 12 .

ينقسم السكان إلى البدو وهم سكان الصحاري، الحضر وهم سكان الساحل، الطبقة الزراعية ومتمركزة في رأس الخيمة، سكان الجبال وأغلبهم قبائل الشحوح، سكان الجزر العربية والمجتمع العربي المنتقل بين الساحلين الإيراني والعربي في الخليج، أما بعد إكتشاف النفط قسمها " جون أنطوني " إلى طبقات أولها العائلة الحاكمة وتليها التجار ورؤساء القبائل والعشائر وأكبر العائلات والزعامات الدينية والجنود والفنيين وأخيرا طبقة الوظائف الحكومية وعمال الخدمات العمومية [1].

أما من الناحية التاريخية فأثبت الواقع أن المنطقة كانت مأهولة منذ القدم إلى حوالي 3000قبل التاريخ، وقد عمرت هذه الأرض قبائل رعوية و زراعية وأكبرها قبيلتي " بني ياس " و" القواسم "

كانت المنطقة تحت إمرة الإمبراطورية الفارسية ودول شبه الجزيرة العربية (دول حمير و سبأ) ثم خضعت لليونان ولروما خلال القرن السابع وقد دخل سكانها الإسلام منذ ذلك الوقت وإلى غاية القرن 11 كانت تابعة للدولة الأموية ثم الدولة العباسية من القرن 12 إلى القرن 13 ثم أصبحت معظم إماراتها تابعة لعمان، وعرفت البلاد العدد من الغزوات من طرف الأوربيين والأتراك وحتى فيما بينها، وفي بداية القرن 16 فرضت البرتغال سيطرتها على مضيق هرمز وهو المدخل الوحيد لمنطقة الخليج ومنها سيطروا على مناطق أخرى وقد دفع النضال في المنطقة ضد البرتغال والأوربيين لإتحاد القبائل والتفافهم حول دولة (يعرب) والتي عاشت حوالي 100 ثم إنهارت داخليا، وفي نصف القرن 18 زادت قوة قبيلتي " بني ياس " و " القواسم " في 1861 و إتخذت " بني ياس " أبو ظبي عاصمة لها إلى غاية بداية القرن 19 ثم هاجر أحد قيادة آل مكتوم إلى دبي وأسسوا إمارة مستقلة بها أما القواسم فتمركزوا في رأس الخيمة والشارقة وفي 1820 تم توقيع إتفاقية مع الإنكليز تم بموجبها تحرير الملاحة في الخليج العربي ثم في عام 1869 وقع رؤوساءالقبائل إتفاقية مع بريطانيا بعدم تقديم إمتيازات لأي دولة غيرها إلى أن أصبحت الإمارات تحت الإنتداب البريطاني وفي ثلاثينيات القرن 19 إشتد الصراع حول منطقة الخليج بإكتشاف النفط الخليجي وتقسمت المنطقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومع بداية الخمسينيات لوحظ

[1] نايف علي عبيدة ، مرجع سابق ، ص 71_73 .

التغيير في الوضع الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة وذلك البدء في إنتاج النفط إلا أنها سادت الكثير من الصراعات نتيجة التوزيع غير المتكافئ للنفط وظل الوضـــع متأزما[1] إلى غاية الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى إنسحاب بريطانيا من مستعمراتـــها وبرزت فكرة الخليج في إنشاء إتحاد من تسع إمارات كانت بداياتها بالإتحاد بين دبـــــي (راشد بن سعيد آل مكتوم) وإمارة أبو ظبي (الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان) وهو ما يعـــــــكس سيطرت إمارتي أبو ظبي ودبي إلى الوقت الحالي في دولة الإمارات العربية المتـــــحدة وقد دعيا الإماراتالساحلية بالإضافة إلى قطر والبحرين إلى الدخول في الإتحاد وقد نجـــح الإتحاد في الفترة من 25 إلى 27 شباط فيفري 1968 بصدور بيان دولة الإمارات العربـــية إلا أنها فشلت في تنفيذ بنود الإتفاق وإنسحبت كل من البحرين وقطر وإتحد الإمارات الست في 02 ديسمبر 1971 تحت إسم الإمارات العربية المتحدة ما عدا رأس الخيمة التي إلتحـــقت في10 فيفري 1972م[2].

أما من الناحية السياسية فقد حدد دستور الإمارات العربية المتحدة مقومات الإتحاد وممارسة السيادة على مختلف الأراضي داخل حدودها وتمارس كل إمارة سيـــــــادتها على أراضيها الإقليمية في مختلف القرارات ما عدا التي يختص بها الإتحاد وأقر أن الديـــــــن الإسلامي هودين الدولة ولغتها الرسمية العربية وقد حدد الدستور المادة (120) لتحديـــــد إختصاصات السلطة الإتحادية (التشريع والتنفيذ) [3]،فالتركيبة الإتحادية متكونة من :

- المجلس الأعلى للإتحاد يتمتع بإختصاصات تشرسعية وتنفيذية وهو مسؤول عن السيـــاسة العامة و الدفاعية والشؤون الخارجية ويتشكل من سبع حكام و يتم التصويت للقضايا المهمة بخمسة منهم على الأقل و وجوبية موافقة حاكمي دبي وأبو ظبي .
- مجلس الوزاء فحسب المادة (60) من الدستور فإن المجلس هو الهيئة التنفيذية لقرارات المجلس الأعلى ويقع تحت رقابة رئيس الإتحاد [4].

---

[1] كليكوفسكي ر. ف و لوتسيكيفتش ، مرجع سابق ، ص 13_ 20 .

[2] نايف علي عبيدة ، مرجع سابق ، ص 69 .

[3] التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، المقدم وفقا للفقرة 15 (أ)من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ، ص 4.
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.mfnca.gov.ae>publications>Thu...ents.pdf. ، بتاريخ 2017/05/13 على الساعة 9 و 20 د .

[4] نايف علي عبيدة، مرجع سابق، ص 90، 91 .

- رئيس الإتحاد ونائبه وهو السلطة العليا للدولة ويتكون من جميع حكام الإمارات أو نـــواب لهم ولكل واحد صوت واحد وله دور رسم السياسات العامة للدولة .
- المجلس الوطني الإتحادي ويمثل 40 عضوا من الإمارات 8 منهم من دبي، 8 مقـــاعد للشارقة، 6 مقاعد رأس خيمة، 6 مقاعد عجمان و4 مقاعد لأم القويوين وتعرض عليـــها للتصويت معظم القضايا المهمة.
- القضاء الإتحادي وقد حدد الفصل الخامس من الباب الرابع من الدستور للقضاء فنصـــت المادة (94) على أن العدل أساس الملك وأكدت إستقلال السلطة القضائية وينقسم القضاء الإماراتي إلى محاكم إبتدائية إتحادية، محاكم إستئنافية إتحادية، ومحكمة إتحادـــية عليا وبالإضافة إلى القضاء الإتحادي هناك القضاء المحلي حسب المادة (104) وهي تختص بالقضايا التي لم يتعهد بها القضاء الإتحادي، ومجلس التنسيق القضائي والذي تأســـس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 3/77 سنة 2007 ويرأسه وزير العدل [1].
- أما وزير الخارجية فهو مستشار رئيسي لرئيس الدولة في قضايا السياسة الخارجية كمـــا يقوم بتقديم التوصيات في القضايا المهمة [2].

المطلب الثاني: النظام الإقتصادي الإماراتي

يتميز النظام الإقتصادي الإماراتي بجملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة الإقتصادية في الدول النامية، فالإقتصاد الإماراتي هو:

- نظام إقتصادي حر حيث نظام السوق يحدده قانون العرض والطلب إذ أن مخـــــــتلف القطاعات الإقتصادية سواء الإنتاجية، الخدماتية ، التجارة الداخلية والخارجية تقوم على قانون السوق وليس على التدخل الحكومي ، فالقطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا على عكـــس دور الحكومة المحدود في رسم السياسات الكلية للإقتصاد الوطني [3].

[1] التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص 4 , 5 .

[2] نايف علي عبيدة ، مرجع سابق ، ص 94 .

[3] محمد سعد عميرة ، " إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية "، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية . 2002 ، ص 2 .

- الإعتماد على قطاع النفط فالإحتياط النفطي قدر في 1999 ب (98,10) بليون برميل يمثل حوالي 10٪ من الإحتياطي العالمي وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالميا في الإحتياطات النفطية والذي يقدر عمرها الزمني بأكثر من 100عام وقيمتها السعرية حوالي 1,5ترليتون دولار، أما الغاز فيصل الإحتياطي منه إلى 6003 بليون متر مكعب [1] .

حيث تستحوذ إمارة أبو ظبي على حوالي 40٪ و45٪من إجمالي الناتج المحلي ومابين 70٪ و 80٪ من الإنتاج النفطي للدولة في السنوات الأخيرة [2]، فالدولة تعتمد على إيرادات النفط ومشتقاته للإنفاق العام بصفة كبيرة منذ السبعينات فقد تمكنت الدولة من خلال النفط من تحقيق نجاحات في مجالات التنمية على مختلف المستويات سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى المشاريع الإنمائية وهو ماأدى إلى تحقيق مستويات عالية في التنمية.
*الإعتماد على العمالة الأجنبية فالعمالة الوطنية غير قادرة وغير كافية لتنفيذ المشاريع التي تطمح الدولة للوصول إليها وبالرغم من أن للعمالة الوافدة دور كبير في تحقيق التنمـــــــية الشاملة في البلاد نظرا لما تتمتع به من كفاءة وخبرة عالية خاصة العمالة الأوربية فلها دور كبير فيما حققته الدولة من تطور إقتصادي و إجتماعي إلا أنها شكلت خطرا كبيرا في حالة التخلي عنها فالدولة لم تعد قادرة على التخلي عن هذه العمالة وذلك لعدم توفر العمالة الوطنية القادرة على تعويضها لأن المواطن الإماراتي لم يعد يسعى إلى المشاركة في عملية التنمية في البلاد وإنما أصبحت تسعى إلى العيش السهل دون بذل مجهود .

- ضيق حجم السوق الإماراتية ويرجع ذلك إلى قلة عدد السكان الأصليين الإماراتيين الـــذي يبلغ عددهم حوالي3 مليون نسمة مع السكان الأجانب مما أدى إلى الحد من القطاعـــــــات الإقتصادية وتطورها ولهذا وجهت الدولة سياساتها نحو التصدير لتوسيع سوقها المحلية [3].

[1] نايف علي عبيدة ، مرجع سابق ، ص 79، 80 .
[2] محمود غزالي ، الترف : بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط على العالم العربي . بيروت : دار الفكر اللبناني ، 1999 , ص 78 .
[3] محمد سعد عميرة ، مرجع سابق ، ص 2 ، 3 .

فالبيئة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة تختلف من إمارة إلى أخـــرى وقد بادرت إمارة دبي بتنظيم بيئتها الإقتصادية وقد نجحت في ذلك بالرغم من عدم إمتلاكـــها موارد مقارنة بإمارة أبوظبي ولها توجهت نحو تنويع الإنتاج بالتوجه نحو المراكز السياسية.[1]

كما تمتاز دولة الإمارات العربية المتحدة من موقع جغرافي إستراتيجي مكنها من ربط علاقات إقتصادية مع مختلف الدول الخليجية والعربية والأجنبية مما أدى إلى زيادة صادرات الدولة خاصة من النفط والغاز لتمويل المشاريع التنموية ومكنها من تحقيق أرقام عالية فـــي جذب المستثمر الأجنبي [2]، فقد أصبحت التجارة الخارجية تمثل أهم القطاعات التي تعتمـــد عليها الدولة إذ تمثل التجارة الخارجية مدخولا مهما من العملة الصعبة التي تؤمن الـــقدرة الشرائية لإستيراد المتطلبات الوطنية وتمثل عائدات قطـــاع النفط 26,8مليار في 1975 درهم وفي عـــام 2000 وصلت إلى 70,1مليار درهم وقد إنخفض الإعتماد على النفط منذ منتصف السبعينات مـــن 94٪ في 1975 إلى 63٪ في 1986 إلى 44٪ في سنة 2000 [3].

المبحث الثاني: بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة

[1] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، " القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، التقريرالوطني حول وضع القوانين التجارية في الإمارات العربية المتحدة . دبي، نوفمبر 2008 ، ص 20 .

[2] محمد فيضي ، " إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة " , موضوع . 11 أفريل 2016 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : mawdoo3.com. بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 18 و 30 د .

[3] محمد سعد عميرة ، مرجع سابق ، ص 7 .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ولضمان مكانتها في جذب المستثمر الأجنبي قامـــت بجملة من التعديلات القانونية التي حاولت من خلالها تسهيل عمل الشركات الأجنبية في بيئة إستثمارية ملائمة تسمح بتحقيق الأطراف المرجوة للطرفين .

المطلب الأول: النظام القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتميز النظام القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة بخاصيتين مهمتين هما :

- إختلاف النظم القانونية المنظمة للإستثمار من إمارة إلى أخرى وذلك لإختلال الفـــرص الإستثمارية المتاحة و للطبيعة الجغرافية المختلفة[1]، حيث نجد إمارة دبي تلغي العديـــد من الضرائب بنسبة 100٪ كضرائب الدخل الشخصي والضرائب على الأموال و الأربـــاح المحولة بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي قدمتها الإمارة في مجال الإستثمار في المناطق الحرة وهذه القوانـــين لا نجدها في باقي الإمارات الست [2].
- عدم وجود قواعد قانونية جامعة ومانعة منظمة للإستثمار وإنما مجموعة من القواعـــد المتناثرة في الدستور الإتحادي [3].

حيث تشير المادة (2) من القانون الإتحادي 2015 أن هدف هذا القانون هو تحسين بيئة الأعمال والقدرات الإقتصادية لدولة الإمارات المتحدة وتماشيا مع المتغيرات الدولية خاصـــة في مجال الحوكمة، وحقوق المساهمين لدعم تدفقات الإستثمارات الأجنبية .

أما المادة (3) فقد حددت طبيعة الشركات التي تنظمها هذا القانون وهي الشركـــات التجارية المؤسسة في الدولة، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية التي تتخذ من الدولة مـــركزا أو فرعا تابعا لها لمزاولة نشاطاتها .

---

[1] عبد الله عبد الكريم عبدالله ، ضمانا ت الإستثمارات في الدول العربية : دراسة قانونية لأهم التشريعات والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 102 .

[2] بندر محمد حسين العمودي ، " الامارات العربية المتحدة " ، دبي .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :. www.alamoudico.sa/emarates-in ، بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 23 و15 د .

[3] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 102 .

حسب المادة (9) فإن الشركات يجب أن تأخذ شكلا من هذه الأشكال : شركة التضـــامن شركة التوصية البسيطة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة المساهمة الخاصة، كما أن كل شركة تأخذ شكلا آخر تعتبر باطلة ويعاقب المسؤولين عن ذلك كما أن المـــادة (9) حددت أن كل شركة تؤسس داخل الدولة تتمتع بجنسيتها ولكن لا تتمتع بنفس حقـــــوق المواطنين.

وقد حددت المادة (10) في الفصل الثاني نسبة المساهمة الوطنية حيث جاء في نـــص المادة أنه ماعدا شركات التضامن والتوصية البسيطة يجب أن تكون مكونة مـــن طرف مواطنين محليين أما مختلف الشركات الأخرى فيحق لغير المواطنين المشاركة فيـــها مع تحديد نسبة المواطن الإماراتي بنسة لا تقل عن 51٪من رأسمال الشركة [1].

كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الإتفاقيات في مجال الإستثمار الأجنبي من خلال المؤسسة العربية للإستثمار، والوكالة الدولية لضمان الإستثمار.[2]

وحـــسب التقرير الذي نشرته شركة " سي بي آي فايننشال " فقد تم توقيع إتـــفاقية تجاة حرة بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي مما سيساهم في التنوع الإقتـــصادي بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحـــــدة وأقر " جون مارتن سانت فاليري " الرئيس التنفيذي لمجموعة ليندكس غـــروب أن الإتفاقية ستحقق العديد من المكاســب لدولة الإمارات نظرا لتطورها في هذا المجـــال مقارنة بدول المنطقة وأكد أن الإمـــــارات تعد أكبر الشركاء الإقتصاديين لبريطانيا وسعي الطـــرفين لمـــضاعفة حجم التبادل التجاري إلى 25 مليار جنيه بحلول 2020.[3]

---

[1] قانون إتحادي رقم (2) لسنة 2015 ، الصادر بتاريخ 5جمادي الأخيرة 1436 الموافق ل 25 مارس 2015 م ، المتعلق بإنشاء الشركات التجارية ، ص 14_17 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.gcccac.org/pdf_arabic/images/ بتاريخ 2017/05/12 على الساعة 16 و30د.

[2] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 105 .

[3] وائل الخطيب ، " إتفاقية التجارة الحرة مع بريطانيا ستعزز إقتصاد الإمارات " , البيان . 15 أفريل 2017 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-15-1.2915516?espv=1.amp

بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 18 و20 د .

وقد حددت الدولة المجالات المتاحة للمستثمر الأجنبي كالآتي :

* قطاع الزراعة المحلية (البيوت البلاستيكية)
* مزارع الدواجن والمواشي
* النباتات الصحراوية
* الصناعة المستعملة في مجال البترول والغاز الطبيعي
* مواد البناء (الحجر الجيري والرمل)
* الصناعات التركيبية والتحويلية
* مجالات البيئة والقضاء عللا التلوث
* الأدوات والخدمات الطبية [1]

أما في مجال الطاقات المتجددة فقد تم توقيع إتفاقية بين مدينة الملك عبد الله للطـــــاقة الذرية وليد الكهرباء السليمة وتشكيل لجنة توجيهية للدراسة وتقييم التوصيات في هذا المجـــال كما

وقعت " مصدر " إتفاقية مع سلطنة عمان لإنشاء أول محطة توليد الكهرباء من طـــــــــاقة الرياح في ظفار جنوب السلطنة والتي طاقتها إلى حوالي 50 ميجاواط [2].

كما عملت وزارة الإقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد العديد من القوانين التي توفر بيئة سليمة للمستثمر الأجنبي أهمها:

* مشروع قانون الإستثمار الأجنبي والذي من خلاله حاولت الدولة إزالة التعددية في تنظيـــمالعملية الإستثمارية في مجال إجراءات التسجيل والترخيص، كما تعمل على تنظـــــــيم المـــزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي من حيث الحقوق والواجبات كـــــما أشار الـــوزير إلى إحتمال إمكانية مشاركة الطرف الأجنبي بأكثر من 49٪حتى تصـــــــــل إلى 100٪ومن المـــتوقع أن يصل رأسمال الأدنى إلى 200 و300مليون درهم إماراتي .

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 105 .

[2] سيد الحجار ، " الطاقة المتجددة .. توجه خليجي وخيار إستراتيجي طويل المدى " ، الاتحاد . 14 ماي 2015 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=46837&y=2015. . بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 22 و22 د .

* مشروع قانون المنافسة وقد جاء للتأكيد على تعزيز آليات السوق وتشجيع المنافسة الحـــرة بغية الإندماج في الأسواق العالمية تماشيا مع ما دعت إليه منظمة التجارة العالمية فمن خلال هذا القانون تسعى الدولة إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة .
* مشروع قانون المنشأ حيث يسعى هذا القانون إلى ضمان الدولة الإماراتية الإلتزام بالإتفاقيات المترتبة عن إتفاقية منظمة التجارة العالمية وإعادة تنظيم الأوضاع القانونية للمنشأ وتحسين الظروف التجارة الخارجية وكذلك البحث في كيفية تطوير سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية.
* مشروع قانون تنظيم شؤون الصناعة والذي يعمل على تحقيق مبدأ التعاون والتكامل خاصة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العلاقات العربية و الدولية في مجـــــال الصناعة سواء الكلية، الجزئية ' أو التحويلية.
* مشروع قانون مكافحة الغش التجاري وقد جاءت تماشيا مع متطلبات الشفافية وفقا لمنظمة التجارة العالمية والذي يعمل على محافظة الدولة للقدرات والمكتسبات الإقتصادية التي تتمتع بها.

كما أصدرت الوزارة قانونا يسمح للعمال الوافدين (العمالة الأجنبية) بالتنقل من منظمـــة (منشأة) إلى أخرى دون شروط أو قيود قانونية أي أن المواطن الأجنبي الذي جاء للدولـــة بعقد مع شركة معينة يحق له الإنتقال من العمل في هذه الشركة إلى العمل بشركة أخـــــرى دون أي قيود أو معيقات [1].

المطلب الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الحوافز للمستثمر الأجنبي وعلى رأسها: تقديم وتأجير الأراضي والمباني والخدمات اللازمة، العديد من الإعفاءات في مجال الرسوم

[1] محمد حمو ، " دور أهمية سياسة إستهداف جذب الإستثمار الأجنبي في دعم التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة " , المؤتمر السنوي التاسع عشر حول قواعد الإستثمار بين التشريعات الوطنية و الإتفاقات الدولية وأثرها في التنمية في دولةالإمارات العربية المتحدة من 25 إلى 27 أفريل 2011 .
(أبو ظبي ، جامعة الإمارات ، كلية القانون ، فندق الانتركونتيتال ، اليوم الثاني من 10:45 إلى 12:15) ، ص 472، 473 .

الجمركية على الأرباح والصادرات، إسهام الدولة في مجال التدريب والتعليم، منح قروض وتبسيط شروط الإستثمار داخل الدولة [1].

دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك واحدة من أكبر الإقتصـــاديات المفتوحة في الشرق الأوسط مما أدى إلى إمتلاكها حوالي 10 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبـــية المباشرة وهو ما يقارب ثلث إجمالي رأسمال الأجنبي في العالم العربي[2].

حيث تشير العديد من التقارير المحلية والدولية أن دولة الإمارات العربية المتحدة مـــن أكثر الدول المقدمة للحوافز في سبيل تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي، فقد إحتلت الإمارات سنة 2005 و 2006 المرتبة الثانية خليجيا والثالثة عربيا بعد المملكة العربية الســـعودية ومصر بعد ما كانت خلال 2002-2003 في المرتبة الأولى على مستوى دول الخليج وفي 2005 قدر حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ب10,9 مليار دولار أي يفوق ما كان عليه في 2003 والذي قدر ب10,3مليار دولار وقد إنخفضت في 2006 إلى إلى 8,3مليار دولار والسبب في ذلك عدم الإستقرار السياسي الذي شـــهدته منطقة الخليج وهذا ما إفترضته نظرية الموقع بأن الإستقرار الســـياسي، من أهم العـــوامل التي تؤدي إلى جذب المستثمر الأجنبي (الشركات المتعددة الجنسيات) أو هروبه لعـــــدم الإستقرار كما حصل في الإمارات في تلك الفترة ,كما إستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على حوالي 50٪ من إجمالي الإستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وحسب تقرير " الأونكتاد " إستحوذت على 10٪ من الإستثمارات العالمية 2010 .

أما التقرير الذي أصدرته الصحيفة البريطانية " الفاينشال تايمو " فقد إحتلت الإمـــارات الصدارة في الشرق الأوسط وإفريقيا كوجهة للشركات المتعددة الجنسيات ب480 مشـــروع مع توفير 87 ألف فرصة عمل في سنة 2008.

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 105، 106 .

[2]Bashar H. Malkawi ; " Balancing Open Investment with National Security:The case of the United States and United Arab Emirates" , Annual conference nineteenth about investment rules betweennational legislation and intertional agreements and their impact on development in the United Arab Emirates from 25 to 27April 2011 . (Abu Dhabi , Emirates university , school of , Intercontinental hotel , The second day from 2:15 to 3:45) ,P 360.

أما تقرير (أية تي كيرني العالمية) سنة 2010 فقد إحتلت الإمارات المرتـــبة 11 عالميـــا في إستقطاب الشركات الأجنبية .

فهذه المراتب المتقدمة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة تعود إلى الخبرة وسعيها لخلق بيئة إستثمارية ملائمة فإسقاطا لنظرية دورية حياة المنتج تتوجه الشركات المتـــعددة الجنسيات لمزاولة نشاطها في الدول النامية التي لها قدرة معينة ومتطورة نسبيا في المـــجال التقني والتكنولوجي وهو ما يتوفر في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه التطورات والقفزات النوعية في مـــجال إستقطاب المستثمر الأجنبي هو نتيجة للسياسات الحكومية التي تسعى من خلالها إلى تحقيـــق

مراتب متقدمة في هذا المجال عن طريق العديد من التسهيلات والتوجهات نحو الخوصصة التي جعلت من السوق الإماراتية مركزا مهما للشركات المتعددة الجنسيات الباحثة عن النمو وتدويل نشاطاتها فحسب نظرية عدم إكتمال السوق والتي تفترض أن عدم كمال الســـــوق المحلية بكثرة الطلب وقلة العرض يؤدي إلى توجه الشركات المتعددة الجنـــسيات لهذه الأسواق لتحقيق أهدافها المتمثلة في الربح والتطور وهو ما جعل دولة الإمارات العربيـــــة المتـــحدة مقصدا لهذه الشركات فقد عملت القيادة الإماراتية على توفير بيئة ملائمة للمستثمر الأجنبي عن طريق العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن مناخ إستثماري ملائم للشركات الأجنبية كقوانين التصدير والإستيراد، قانون المستهلك، وقانون الشركات تماشيا مع التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال .

كما إن إمتلاك دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المقومات الإقتصادية أهمها النفط والموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به بالإضافة إلى البنية التحتية للإقتصاد الإماراتي القائمـة على حرية المنافسة داخل الأسواق والخصخصة والتطور التقني والتكنولوجي الحاصل داخل الدولة جعل منها مقر لجذب للشركات المتعددة الجنسيات وهذا مانجده في نظرية المـــــتوقع القائمة على أن تطور نشاط الشركات يقوم على العديد من العوامل السابقة الذكر.

[1] محمد حمو ، مرجع سابق، ص 476، 477 .

أما غرفة التجارة والصناعة فقد أقرت 13 عاملا أدت إلى جذب الإستثمارات بدولـ ـة الإمارات العربية المتحدة هي:

* الإستقرار السياسي و الإقتصادي الذي تشهده الدولة الإماراتية مقارنة بالدول النامية
* قرب السوق الإماراتية من الأسواق الإقليمية
* الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به دولة الإمارات
* تعدد فرص الإستثمار داخل الدولة
* إعتبار دولة الإمارات منفذا للأسواق العالمية
* توافر شركاء محليين والذين هم على أتم الإستعداد للإستثمار في المشروعات المختلفة مع المستثمرين الأجانب
* بحث المستثمرين الأجانب عن أسواق جديدة
* سهولة إجراءات الإستثمار داخل الدولة بفضل التسهيلات المقدمة من طرف لدولة و مختلف الهيئات والإدارات
* تمكين المستثمر الأجنبي من إستخدام المساحة المناسبة لنشاط الأعمال
* بحث الأجانب عن أصول إستراتجية
* إرتفاع قيمة الأسهم السوقية في السوق المالية الإماراتية
* التكاليف المنخفضة نسبيا للإستثمار بالدولة
* القيمة المناسبة للإيجارات [1]

أما في السنوات الأخيرة فقد أقر وكيل وزارة الإقتصاد لقطاع التجارة الخارجـــية و الصناعة في الإمارات " عبد الله آل صالح " أن نحو 10 بلايين دولار هو حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2016 أي ما يفوق 5٪ سنة 2015 والتي بلـــغت فيها حوالي 9,5 بليون دولار وقد أكد أن معدل النمو لتدفقات الإستثمـــــارات الأجنبية وصل إلى 11,5في الفترة الممتدة مابين 2011 و 2015، كما أقر وكيل دائرة التنمية الإقتصـــادية في أبو ظبي "

[1] محمد أحمد زيدان ، " حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة " , المؤتمر السنوي التاسععشر حول قواعد الإستثمار بين التشريعات الوطنية و الإتفاقات الدولية و أثرها في التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من 25 إلى 27 أفريل 2011 .
(أبو ظبي ، جامعة الإمارات ، كلية القانون ، فندق الانتركونيتنتال ، اليوم الثاني من 9:30 إلى 10:30سا) ، ص 318، 319، 322، 323 .

خليفة بن سالم المنصوري " أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي تجـــاوز 25,8بليون دولار لتتصدر الإمارات قائمة الدول المستقبلة للإستثمارات الأجنبيـــة بإمتلاك أكبر صندوق سيادي في المنطقة وثالث أكبر صندوق عالميا[1] .

المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في قياس مؤشرات بيئة الإســـتثمار الأجنبي كمؤشر العولمة، الحرية الإقتصادية، التنمية البشرية، جاهزية البنية الرقميـــة التنافسية العالمية، ومؤشر الشفافية[2]

إلا أن هناك العديد من المعيقات التي تواجه المستثمر الأجنبي حسب ما أقرت به غرفـــة التجارة والصناعة بدبي وأهمها:

* إرتفاع تكاليف التشغيل فأهم المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي هي الكلفة العاليـــــة للتشغيل خاصة العمالة المتطورة وذات الخبرة العالية ذات المرتفع في المنطقة
* إرتفاع أسعار الوقود والذي أدى إلى زيادة التكاليف بالنسبة للمستثمر
* حدة المنافسة والذي يعتبر من أهم العوامل حيث كثرة الشركات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة أدت إلى إحتدام المنافسة فيما بينهم
* قلة الأراضي والمساحات المتوفرة والتي يسمح للمستثمر الأجنبي لإستغلالها في القيـــــام بنشاطه وعلى رأسها المناطق الحرة
* وأكبر المعيقات الشريك أو الكفيل الوطني إذ حسب القانون الإماراتي يجب توفر الشريـــك الإماراتي للإستثمار في البلاد وهو الشرط الذي تواجه من خلاله الشركات الأجنبية العديـــد من المشاكل

[1] دلال أبو غزالة ، " دبي : الاستثمارات الأجنبية في الإمارات 10 بلايين دولار " ، الحياة . 2017/03/17 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :.www.alhayat.com/m/story/20777286 . بتاريخ 2017/05/02 ، على الساعة 22 و30د.

[2] " مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي لدولة العراق والإمارات العربية المتحدة " , هيئة استثمارالديوانية . 2014 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?=950. بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 23 و12 د .

* الإجراءات المعقدة في التصاريح التي أدت إلى نفور المستثمر الأجنبي
* قلة التسهيلات الإنمائية بالرغم من تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في هذا المجال إلا أنها مقارنة بالدول المتطورة لا زالت تحتاج إلى تقديم العديد من التسهيـــلات لضمان جذب الشركات المتعددة الجنسيات
* عدم مرونة السوق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة
* بالإضافة إلى النقص في معلومات الإستثمار، الخدمات الإدارية والنقص في عـــدد المواطنين والإداريين المؤهلين والجاهزين للعمل[1].

في مؤشرات البيئة التنظيمية إحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متـــــأخرة فقد حققت المرتبة 155 في حل المنشآت من بين 183 دولة عن تقرير البنك الدولي لمزاولـــــة الأعمال في 2012 وإحتلت المرتبة 134 لنفاذ العقود والمرتبة 122 في حماية المستثمرين.

كما أقر " سوجيتش خان " المتخصص في القانون الإقتصادي الدولي أن أهم معوقـــــات الإستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو القوانين المتعلقة بالإقامة والجنسية وقوانين الملكية والذي أدى إلى تخوف المستثمر الأجنبي عن مصير أمواله وتوجهه نـــــحو الإستثمار في دول أخرى كسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية التي تضمن حق المستـــثمر الأجنبي بالرغم من إرتفاع الضرائب فيها مقارنة بدولة الإمارات، وحسب نفس التـــــقرير للبنك الدولي فإن عدم ملائمة تشريعات الإفلاس يظل تحديا رئيسيا للمستثمر الأجنبي حيـــث

المدة المستغرقة للإشهار بالإفلاس حسب القانون الإماراتي حوالي 5,1أعوام وهي مرتفعة مقارنة بتموسط المنطقة الذي لا يتعدى 3,4سنة مع إنخفاض معدل إسترداد الديون الذي يبلغ (11سنت في كل دولار) مقارنة مع متوسط دول المنطقة الذي يبلغ 29,7سنتا [2].

[1] محمد أحمد الزيدان ، مرجع سابق ، ص 323، 324، 328 .

[2] مروة كريدية ، " تشريعات الاعسار وإنقاذ العقود أهم معوقات جذب الإستثمارات الأجنبية في الإمارات " ، إيلاف . 2012/06/28 .

كماأن تحديد نسبة المستثمر الأجنبي بنسبة لا تتعدى 49٪ تعبر من أكبر المعيقات وهـو القانون الساري المفعول لحد الآن بالرغم من عديد المحاولات لتعديله برفع نسبة المستـثمر الأجنبي إلى حد 100٪ في بعض المجالات [1].

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : elaph.com/Web/Economics/2012/7/750859.html . بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 23 و30 د .

[1] محمد أحمد الزيدان ، مرجع سابق ، ص 328 .

نتيجة للنشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة برزت العديد من الآثار سواء على المستوي الإقتصادي أو الإجتماعي والتي أثرت بطبيعة الحال على النظام الإقتصادي والإجتماعي للدولة

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية

تعتمد الدول النامية في برامجها التنموية على التمويل الداخلي والخارجي ففي التمويل الخارجي إحتلت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات المركز الأول حتى قبل تمويل البنوك والمساعدات التنموية وقد عرفت الإستثمارات الأجنبية إرتفاعا ملحوظا في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 2003 و ما تبعه بطبيعة الحال زيادة في رأسمال الثابت ففي سنة 2007 وصلت نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي إلى إجمالي تكوين رأسمال الثابت إلى 27٪[1] حيث سجل رأسمال بالأسعار الجارية إرتفاعا ملحوظا إذ وصل سنة 2005 إلى 121,92 مليار درهم وفي 2010 إلى 296,45أي بزيادة حوالي 19,4٪ .

الأسواق المالية والتي تعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التطورات الإقتصادية والتي تشير إلى أن عدد الشركات في سوق أبو ظبي ودبي كانت حوالي 89 شركة سنة 2005 لتصل سنة 2010 إلى 128 شركة إلا أن السوق المالية عرفت الإنتعاش والتراجع تماشيا مع الأوضاع العالمية الإقتصادية والأزمات المالية العالمية فقد شهدت إنتعاشا كبيرا خلال 2005 على عكس سنة 2006 و وفقا للجدول فإن التذبذب في السوق المالية أدى إلى تراجع القومية السوقية للأسهم من 839,7مليارد‌رهم خلال 2005 إلى 385,4

في 2010 أي بنسبة تراجع حوالي 54,1٪، أما نشاط التأمين فقد عرف تطورا كبيرا تماشيا مع التطورات العالمية في المجال و إرتباط السوق المحلية بالأسواق الكبرى وكان لحركة التأمين دورا كبيرا في النمو الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث وصل عدد شركات التأمين إلى 59 شركة منها 32 شركة وطنية 27 أجنبية كما إرتفع حجم

[1] معاوية أحمد حسين ، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة . العدد 2، ص 106، 130 .

الأقساط المكتسبة من 7,9 مليار درهم في 2005 إلى 22 مليار درهم في 2010 بنسبة زيادة 22,9٪ سنويا و إرتفغت نسب أعمال هذه الشـــركات من 5,4مليار درهم في 2005 إلى 15,4مليار درهم خلال 2010 إلا أن الملاحظ في هذا المجال عدم إتجاه العمـــــــالة الوطنية إليه إنما يشهد ولوج العمالة الأجنبيـــة وبصفة كبيرة، وقد سجلت التطورات النقدية فترات متفاوتة فعرض النقد الأوسع الذي يمثل الســـــــيولة الإجمالية حقق نسبة نمو سنوي ب18,9٪ خلال الفترة مابين 2005 و2010 كما إرتفع حجم الأصول للمصـــارف التجارية من 683 مليار درهم إلى 1609,3 درهم بيـــن 2005 و 2010 بالإضافة إلى إرتفاع حجم الودائع لدى المصارف مع إرتفاع الإجمالي الممنوح من قبلها بحجم فاق حجم الودائع[1]، منذ سنة 2013 أدى الإستثمار الأجنبي إلى تعزيز الأسواق المالية في الإمارات فقد إحتلا كل من سوق أبوظبي ودبي الماليتين المرتبة الأولى والثانية مقارنة بالأسواق المالية في المنطقة مما أدى إلى زيادة القيمة السوقية وكنتيجة للإستقرار الذي تشهده الدولة أصبحت الســـوق المالية بها محل إهتمام المستثمرين العالميين وكذا إرتفاع سوق كل من دبي و أبوظبي إلى الأسواق الناشئة بعد ما مصنفة في الأسواق المبتدئة حسب مؤشر " مورغان ستانلي " كما تم إدراجهما في الخريطة الإستثمارية العالمية مما أدى إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصـــاح عن طريق العمل بالتوصيات التي تقرها القوانين الدولية لتنظيم الإستثمارات الأجنبية[2]

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	6846,2	4031	6016,2	2552,2	2771,6	2655,3

جدول رقم (8): أسعار الأسهم في السوق الإماراتية بالنقطة (2005_2010)

المصدر: من إعداد الباحث (أنظر: دولة الإمارات العربية المتحدة , مرجع سابق , ص)

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، " التطورات الإقتصادية و الإجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005 _2010 "، قطاع شؤون السياسات الإقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار . 2012 ، ص 54_62.
متحصل عليه من الموقع الإكتروني :. www.economy ae . بتاريخ 03 /2017/05، على الساعة 16 و30 د .

[2] زياد الدباس ، " الاستثمار الأجنبي في شركات الإمارات مرشح لقفزة " ، الحياة . 29 آذار 2014 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :. www.alhayat.com/m/opinion/1437046 . بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 23 و40 د .

التضخم والذي ينعكس على التجارة والإستثمار والمستوى المعيشي بصفة عامة فالسياسة الإقتصادية الإماراتية المبنية على إقتصاد السوق والحرية التجارية والخصـــخصة أدت إلى ربط السوق المحلية بالسوق العالمية مما أدى إلى تأرجح أرقام التضخم حـــــسب الأوضاع الإقتصادية العالمية وقد واصل معدل التضخم التراجع إلى أن وصل 0,9 سنـــة 2010 في مختلف المجالات التي شملها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال 2010 الذي قامت بـــه الدولة الإماراتية للحد من تضارب الأسعار و إرتفاعها من خلال القانون الإتحـــادي رقم 24 لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك والذي ينظم الزيادة في الإيجارات والسلع التي زاد عليها الطلب نتيجة للنشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات وتوافد العمالة الأجنبـــية للحد من ظاهرة إرتفاع الأسعار وتأمين الإستقرار الإجتماعي للأفراد[1]، و حسب صـــــــندوق النقد العربي فقد شهدت نسبة التضخم زيادة خلال 2015 نتيجة للزيادة فـــــــي الأسعار والرسوم العالمية [2].

إن النمو الإقتصادي يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي والقومي وزيادة الرفاهية والمستوى المعيشي وطبيعة الحال الزيادة في الناتج المحلي والذي يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليا خلال سنة معينة ففي دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة نشـــــــاط الشركات المتعددة الجنسيات أدى إلى الزيادة زيادة الناتج القومي الإجمالي[3].

فقد حددت نســـبة الإستثمار الأجنبي من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 25,5٪ حسب تقرير الأونكتاد سنـــة 2008[4] وقدر الفائض في الميزان التجاري حسب تقرير صندوق النقد العربـــــــــي ب231مليـــار درهم (63 مليار دولار) في 2015 مع نمـــو القطاعات غير

---

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد , مرجع سابق ، ص 60 .

[2] بسام عبد السميع ، " الناتج المحلي للإمارات ينمو 3،6 في 2015 " , الاتحاد . 14 أفريل 2015 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :. www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=35997&y=2015
بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 23 و45 د .

[3] فجر عبد الله الصالح ، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأمارات العربية المتحدة ". بحث مقدم لاستكمال درجةالبكالوريوس في الاقتصاد , (كلية إدارة الأعمال، قسم الإقتصاد، 2014) ، ص 14-23 .

❖ التضخم:هو زيادة عامة في مستوى الأسعار في إطار الإقتصاد لدولة ما .

[4] معاوية أحمد حسين ، مرجع سابق، ص 130 .

النفطية مقارنة بالسنـــوات السابقة وعلى رأسها السياحة، التجارة، النقل و الإتصالات والخدمات وهي القطاعات التـــي تشهد فيها الشركات المتعددة الجنسيات تطورا كبيرا في الدولة [1].

السنة	2000	2002	2003	2007
الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي	1,5	4,3	4,4	25,5
الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأسمال الثابت	3,9 -	6,5	3,7	26,7

جدول رقم (9): نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي والرأسمال الثابت في الإمارات

المصدر: من إعداد الباحث (أنظر: معاوية أحمد حسين،مرجع سابق، ص131، 132.)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعة التحويلية	11,836	12,794	13,793	21,829	24,355
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	13,846	15,805	21,747	25,246	33,033
المؤسسات المالية والتأمين	31,395	46,137	42,890	54,897	55,317
الأنشطة العقارية	30,460	39,780	49,242	54,347	61,444

جدول رقم (10) : الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط الإقتصادي

[1] بسام عبد السميع ، مرجع سابق .

المصدر: فجرعبد الله الصالح ، مرجع سابق، ص 19 ، 20.

وقد بلغ مستوي الإنفاق سنة 2014 حوالي 49,1 مليار درهم بزيادة قدرت ب63٪مقارنة مع سنة 2013 وقد إستحوذ قطاع الصحة والتعليم على 49٪ منها وإستحوذت مشاريع البنيـــة التحتية حوالي 40٪، وتوقع الوزير " سلطان بن سعيد المنصوري " أن نمو الناتج المحلي يتراوح بين 3,5٪ و 4٪ في سنة 2017 وذلك حسب الأسعار المتوقعة للنفط والأرباح المتوقعة[1]من معرض (إكسبو 2020) المستضاف بدبي بالإضافة إلى المشاكل التي تشهدها إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، والصين مما يؤدي إلى توجـــه المستثمر الأجنبي للسوق الإماراتية التي تعرف إستقرارا كبيرا مقارنة بالأسواق السابقـــة الذكر، كما أكد الوزير أن إسهام قطاع النفط في الناتج القومي الإماراتي قد إنخفض إلى أقل من 30٪ في نهاية 2016 [2].

التجارة الخارجية والتي تعتمد عليها الحكومة الإماراتية لضمان نجاح الإستراتجية التنموية في البلاد عن طريق عمليتي الإستيراد والتصدير حيث تقوم الدولة بتصدير السلع وعلـــى رأسها النفط والغاز مقابل العملة الصعبة التي من خلالها تقوم الدولة بتوفير متطلبات التنمية الإجتماعية داخل الدولة، وبالرغم من سعي الدولة لتنويع صادراتها وعدم الإعتماد علـــى الإقتصاد الريعي إلا أنها لا تزال الصادرات النفطية تحتل المرتبة الأولى للسلع المصدرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن التجارة الخارجية و بنشاط الشركات المتـــعددة الجنسيات إستطاعت الدولة تغطية مختلف الإحتياجات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعـات والميزان التجاري [3].

البضاعة	الهواتف	الذهب	الألماس	المجوهرات	السيارات	الزيوت النفطية	أجهزة الحاسوب
القيمة	124	116	73	46	44	30	30

[1] المرجع نفسه .

[2] بسام عبد السميع ، مرجع سابق .

[3] محمد سعد عميرة ، مرجع سابق ، ص 8 .

*إكسبو2020:وهو المعرض الدولي المستضاف بدبي في 2020 لأجل التعاون معا لإكتشاف الحلول المبتكرة والرائدة لمواضيع الإستدامة,التنقل,الفرص.

جدول رقم (11) : أكبر البضائع في تجارة دبي الخارجية (سبتمبر 2016)

بالمليار درهم

المصدر : من إعداد الباحث (أنظر: .albayan.ae)

المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات

أهم الآثار الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في:

* السكان: تضاعف عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة مابيـــــن 2005_2010 فمن 4,11064ألف نسمة إلى نحو8264,1ألف نسمة أي بنسبة حوالي 15٪ سنويا وهذه النقلة نتيجة عدة أسباب أهمها:

_الحركة التنموية التي شهدتها الدولة وزيادة النشاط الإقتصادي الناتج عن تدفقـــــــــات الإستثمارات الأجنبية وبحث الشركات عن العمالة ذات الخبرة التقنية والفنية مما أدى إلـــى توافد العمالة الأجنبية خاصة بعد 2003 نتيجة لإرتفاع أسعار النفط.

_تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات التي شهدتها الدولة نتيجة للسياسة الإماراتية الهادفـــة لجذب المستثمر الأجنبي مما أدى إلى تزايد الطلب على العمالة فمع زيادة المواطنين وتوافد العمالة تضاعف عدد السكان داخل الدولة.

_رؤية الإمارات 2021 والتي تعبر عن تغيير الدولة للسياسات الإقتصادية المنغلقة والتقليدية إلى سياسات حديثة مبنية على الإنفتاح والحرية والخصخصة والتوجه نحو الإقتصاد المعرفي [1]

بإحداث عقود مع الشركات المتعددة الجنسيات بهدف تدريب الكوادر والعمال والتوجه نحـــو الأساليب الحديثة أدى إلى جذب العمال مصحوبين بعائلاتهم .

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، مرجع سابق ، ص 80 ، 81.

_إستمرار الدولة في هذه البرامج التنموية وضخ السيولة لضمان نجاحها أدى إلى بقاء هـذه العائلات وعدم رجوعها إلى دولها الأصلية[1].

* القوى العاملة وقد عرفها البنك الدولي " **بجميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملـــــة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة** " وكنتيجة للإستقرار السيـــــاسي والأمني الذي تشهده البلاد عرفت العمالة الأجنبية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة[2] إذ إرتفع عدد العاملين سنة 2005 إلى حوالي 8559,7 ألف عامل و إلى حوالي 5280,7 سنة 2009 بنسبة نمو حوالي 19,8٪ فتوافد الإستثمارات الأجنبية أدى إلى توافد العمالة الأجنـــــبية[3] والتـــي بلغت نسبتها حوالي 74,3٪ في الدولة وهو ما أدى إلى إختلال سكاني أثار العـديد مـــــن التساؤلات والإنتقادات أهمها أن العمالة الأجنبية تؤدي إلى تدهور المركز الرئيسي للمواطنين الأصليين في الهرم السكاني، تدهور الأخلاقيات الإجتماعية والدينية داخـــــل المجتمع ويعرض الهوية العربية الإسلامية للخطر والتأثر بحضارات هذه العمالة الوافدة وقد تحدث أصحـــاب هذا الرأي المعادي للعمالة الوافدة عن " الإعتماد الشديد على العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية منها يخلق خطرا حقيقيا يهدد أمن ووجود حكام و شعوب وأقطار المنطقة " كما أن المنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان وجهت العديد من الإنتقادات فـــي تعامل الدولة مع هذه العمالة عن طريق العديد من التقارير الدولية، كما أن الحكومات الأصلية لهذه العمالة المهاجرة تمارس

العديد من الضغوطات على دولة الإمـــــارات العربية المتحدة في تعاملها مـــع مواطنيها[4].

---

[1] المرجع نفسه .

[2] فجر عبد الله الصالح ، مرجع سابق، ص 23 .

[3] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإقتصاد ، مرجع سابق، ص 82 .

[4] مصطفى عبد العزيز مرسي، " تحديات العمالة الوافدة في الخليج : مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية ؟ "، مركز الإمارات للدراسات بالبحوث الإستراتجية.08 جوان 2008 .

القطاع	مواطنون	النسبة المئوية	وافدون	النسبة المئوية	المجموع
حكومة اتحادية	79894	36	143.281	64	223.175
حكومة محلية	30592	19	129.44	81	160.036
بقية قطاع العام	1467	2	62.824	98	64.291
القطاع الخاص	13392	4	300.907	96	314.299
أخرى	25115	24	78.224	76	103.339
المجموع	150.460	17	714.680	83	865.140

جدول رقم (11) : العمالة حسب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1995_1992)

المصدر : نايف علي عبيد،مرجع سابق، ص 78 .

* دور المرأة : وصل عدد النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حوالي 888،458 من عدد المواطنين وحسب المركز الوطني للإحصاء سنة 2010 تصل نسبة محو الأميـــــة بين النساء داخل الدولة إلى 91٪ وقد شهد إرتفاعا ملحوظا خاصة على مستوى التعليـــــم الثانوي والعالي، وأول مشاركة للمرأة الإماراتية في البرلمان تصل إلى 22,5٪ بحصولهـــا على تسع مقاعد في المجلس الوطني الإتحادي أما مجلس الوزراء فقد تحصلت المرأة علـــى نسبة 17٪ بحصولها على أربع مقاعد بالإضافة إلى أربع نساء يمثلن الدولة في الخـــــارج (سفير، قنصل) وفي المجال الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل الـــمرأة نسبة 43٪ إذ المرأة العاملة في الإمارات تصل إلى 66٪ من القوى العاملة في القطـــــــاع الحكومي وتصل إلى 30٪ من عدد المناصب القيادية وهذا التطور الملحوظ في دور المـــرأة الخليجية بصفة عامة والإماراتية بصفة خاصة يعود للتأثر بحضارة العمالة الأجنبية

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
.www.ecssr.com/ECSSR/appmar/42:ECSS_COOKIE=GMHHYQyJhYTQbs1skzpf32Mn8=ar
بتاريخ 2017/05/05 على الساعة 12 و15 د .

القادمـــة للعمل في الشركات المتعددة الجنسيات و إنتشار ما يسمى بالجيزات الأجنبية[1].

* البطالة: تصل نسب البطالة من المواطنيين الإماراتيين حوالي 20,8٪أما الأجانب فوصل عددهم إلى 3,2٪ مقسمة ب 28,7٪ للإناث و 17,5٪ للذكور إذ تشير الأرقام إلى تدنـــــي مستويات البطالة داخل الدولة فحسب الكتاب الإحصائي في 2011 بلغ عدد العاملين حوالـــي 62,9٪ وإرتفع عدد العدد العاملين الأجانب إلى 70,6٪ فنجد أن هناك بطالة بالرغم مـــــن وجود سوق محلية كبيرة باحثة عن العمالة وقد أرجع الباحثين أسباب ذلك إلى عدم وجـــود حوافز في القطاع الخاص الذي يجذب المواطن الإماراتي فهو دائما يبحث عن مناصـــــب شغل في القطاعات الحكومية والإدارات العامة وهو ما أدى إلى توجه القطاع الخاص للعمالة الأجنبية الوافدة التي تشكل أكثر من 70٪ من العمالة داخل الإمارات مما أدى إلى عدم سعـــي هذه القطاعات لتحسين ظروف عملها التي أدت إلى طرد العامل الإماراتي الذي يبحث عـــن مستوى معين من الحوافز[2] .

* الصحة : منذ نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة إهتمت بمجال الصحة إذ أنها قامـــــــت بإنشاء العديد من المستشفيات والعيادات الحكومية وللنهوض بالقطاع الصحي شجعت القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال بالتعاون مع مراكز عالمية طبية وعلى رأسها مدينة دبـــي الطبية التي إستقطبت العديد من المؤسسات العالمية في هذا المجال ففي سنة 2006 وصـــل عدد المستشفيات إلى 39 مستشفى أما عدد العيادات فهو 192 عيادة[3]، بفضل الجهـــــــود المبذولة من طرف وزارة الصحة، الهيئة العامة للخدمات الصحية والخدمات الطبية بدبـــي والشراكة مع الشركات الأجنبية ذات الطابع الصحي التي توجهـــت للإستثمار في الإمارات لما

[1] حكومة دبي، مؤسسة دبي للمرأة ، " المرأة في الإمارات " ، التقرير الإحصائي 2012 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.dwe.gov.ae/arb/stat.aspx. ، بتاريخ 2017/05/02، على الساعة 23 و45 د .
[2] أحمد عبد الله عسبول ، الخليج 2013 الثابت والمتحول، (د .م .ن) : مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2013 ، ص 112،113 .
[3] التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص 17.

تتوفر عليه الدولة من بنية تحتية للإستثمار الطبي واصلت الدولة تحقيق الإستراتجية الصحية التي أعدتها مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتـــحدة الإنمائي[1]

كما إعتمدت الدولـــة خطة إستراتجية 2014 -2016 لتنمية القطاع الصحي وفـــقا للمعايير العالمية بحيث تهـــدف هذه الإستراتجية إلى :

_توفير الخدمات الصحية المتميزة ذات الجودة العالمية لمختلف طبقات المجتمع .

_تنظيم العمل الصحي وتشييد المنشآت والمرافق الصحية ومع إمكانية الوصول إليها بكـــــل سهولة.

_تحقيق الرفاه الصحي للمجتمع الإماراتي للحد من خطر الإصابة بالأمراض .

_تطور النظام الصحي الوقائي لمنع الأمراض المنتشرة ومحاولة القضاء عليها [2].

_تحسين التشريعات والقواعد القانونية للقطاع الصحي لتحسين عمل القطاع العام والخـــاص في هذا المجال.

_ضمان سير الإدارة في مجال الصحة وفق المعايير العالمية القائمة على الجودة، الشـــفافية والكفاءة.

* التعليم : أكدت الإستراتجية التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة عن مجانية التعليم من المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الجامعية لجميع المواطنين بهدف القضاء على الأمية وقـــــد حققت هذه الإستراتجية العديد من النجاحات حيث وصلت عدد المدارس في سنـــــــــــة 2008/2007 إلى 1259 مدرسة حكومية وخاصة ووصل معدل إلتحاق الذكور بالمـــدارس حوالي 98٪ أما الإناث فقد حددت النسبة ب

[1] " جودة الخدمات الصحية بالإمارات تماثل المستويات العالمية "، البيان .2005/12/23 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
.IZ/amp/www.albayan.ae/across-the-uae/2005-12-23-1.990803Dot.AMPPaglayou?esv=1
بتاريخ 02 /2017/05، على الساعة 23 و52 د .

[2] " الصحة الإماراتية تطلق الإستراتيجية الجديدة 2014 -2016 "، 24 : الخبر بين لحظة وضحاها . 25 /2013/12 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : 24.ae/article.aspx?Articled=51274، بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 18 و30 د .

95٪ إذ عملت وزارة التربية بالدولة علـــــى تجديد وتطوير الهياكل التربوية والتعليمية تماشيا مع التطورات العالمية ولتحقيق الأهـــداف المرجوة، أما التعليم العالي فتأسست أول جامعة إماراتية سنة 1977 ثم إنتشرت في مختلف الإمارات أما الجامعات الخاصة فوصل عددها 44 مؤسسة وتصل أعداد المسجلين فيها إلـــى 46 ألف و519 طالب سنة 2008/2007 وتشير الأعداد على وجود حوالي 70 جامعـــــة وكلية وفروع لجامعات أجنبية في دبي وعلى رأسها الجامعات الأمريكية والبريطانـــــية بالإضافة إلى الدراسة في الداخل إهتمت الدولة بالدراسة في الخارج والذي بلغ عددهم حوالي 110 لنيل شهادة البكالويوس، 65 طالب للماجستير، و29 طالب دكتوراه [1].

كما تهـــدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير مستوي الطالب إلى مراتب عالمية من خـــــلال إستراتجية 2010_2020 والتي تشمل 50 مبادرة تنفذ خلال 10 سنـــوات للوصول إلى نظام تعليمي ذو جودة عالمية إنطلاقا من تغيـــيـــر كافة البرامج والأساليب التعليمية والتدريبية داخل الدولـــــة فخلال سنة 2016 تشير مؤشـــرات التعليم إلى نسبة المتخرجين من المـــــدرسة الثانوية حوالـــي 56,7٪ ونسبة الإلتـــــحاق برياض الأطفال حوالي 51,6٪ [2].

[1] التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، ص 16 .

[2] جدول المؤشرات الدولية ، " مجتمع متلاحم محافظ على هويته " , موقع رؤية .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
http://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/first-rate-education-system .
بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 16 و 30 د .

المبحث الرابع : الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة

أثرنشاط الشركات المتعددة الجنسيات على الجانب السياسي أيضا بجانب التأثير الإقتصادي والإجتماعي حيث أن قوة هذه الشركات وحاجتها الدائمة للعمالة أدي إلى تبني الدولة العديد من المواقف والسياسات الداخلية والخارجية التي تعزز نشاط هذه الشركات وتحقق الأهداف المرجوة للحكومة الإماراتية منذ تأسيسها.

المطلب الأول: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على السياسة الخارجية للدولة

كنتيجة للعلاقات الإقتصادية التي ربطتها دولة الإمارات العربية المتحدة مع بقية الدول في سبيل تعزيز نشاط الشركات المتعددة الجنسيات تأثرت سياستها الخارجية بالعديد من المواقف التي فضلت فيها الدولة العلاقات الإقتصادية على السياسية وعلى رأسها موقفها من الدولة الإيرانية بعد ما حصل لسفارة المملكة العربية السعودية بها فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي قامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة إيران ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي كان لها رأي آخر في الموضوع مع أنها خفضت التمثيل الدبلوماسي من سفير إلى قائم بالأعمال إلا أن العلاقات التجارية لم تتأثر بين البلدين، فسياسة إيران التدخلية للدول المجاورة أدت إلى مقاطعة دول مجلس التعاون الخليجي لها بإستثناء عمان التي لها موقف مشابه لدولة الإمارات العربية المتحدة فهذه الدول تعبر إيران خطر إستراتيجي لها قريب من حدودها الجغرافية[1] .

فالإمارات تستحوذ على 80٪ من المبادلات التجارية بين دولة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ورابع شريك تجاري لها، فيقدر حجم هذه المبادلات بحوالي 17 مليار دولار نهاية 2014 وتوقع " حسين حقيقي " نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي أنه سيرتفع حجم التبادل التجاري حوالي 15٪ و 20٪ بعد رفع العقوبات المفروضة على الدولة الإيرانية،وتوجد بين الإمارات ودبي حوالي 200 رحلة طيران أسبوعيا وهو ما ينعكس

[1] "مقالات : العلاقات الإماراتية الإيرانية : سياسة أم اقتصاد " ، نون بوست . 2016/01/07 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.noonpost.org. ، بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 15 و20 د

إيجابيا على السياحة في الدولة والذي يعتبر قطاع مهم جاذب للشركات المتعددة الجنسيات في الإمارات، وهناك حوالي 500 ألف مواطن إيراني في الإمارات (أكثر من نصف المواطنين بدولة الإمارات) والذين يتمركز حوالي 400 ألف منهم بإمارة دبي و يعملون على إدارة شبكات إقتصادية ضخمة[1]، وقد قال حاكم دبي " عبد الله بن زايد آل نهيان" أن حجم الإستثمارات بين البلدين وصلت خلال سنوات سابقة إلى أكثر من 44مليار درهم إماراتي سنويا وأكد أن هناك العديد من الفرص أمام القطاع الخاص للإستثمار المتبادل بين البلدين[2]، كما قال ل " سي بي سي " أن العلاقات الطيبة بينهما وتأييد الإمارات للإتفاق النووي تؤكد أن العلاقات بينهما تجارية لا سياسية، إذ يصل عدد التجار الإيرانيين المسجلين رسميا في الإمارات إلى حوالي 800 تاجر ووصلت تجارة إعادة التصدير بين البلدين حوالي 5,32 مليار دولار في 2011 وتحتل الإستثمارات الإيرانية في الإمارات المرتبة الثانية بعد الأمريكية (200 إلى 300 مليار دولار) وتمثل ثروة المواطنين الإيرانيين بدولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 20٪-30٪ من الأصول المادية في الإمارات سنة 2012 .

وكنتيجة لهذه العلاقات الإقتصادية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحاول أن تكون حذرة في تعاملها مع علاقاتها مع الدولة الإيرانية بالرغم من سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث إلا أن الحكومة الإماراتية دائما تسعى إلى تبني مواقف تعزز العلاقات الإقتصادية بين الطرفين، فمن خلال الموقع الجغرافي للإمارات وإعتبارها منطقة العبور "ترانزيت " للتجارة الإيرانية خلال الحصار المفروض عليها كانت الإمارات تعتبر المورد الوحيد والمستفيد الأكبر من الإستثمارات الإيرانية كما تشير التوقعات إلى زيادة الروابط الإقتصادية بينهما بعد الإتفاق النووي بين الطرفين ورفع العقوبات على إيران خاصة مع سعي إمارة دبي في أن تكون نقطة عبور للمستثمرين الأوربيين والإيرانين لإمتلاكها أكبر

[1] المرجع نفسه.

[2] " عبد الله بن زايد : العلاقات الإماراتية الإيرانية تاريخية " ، البيان . 2014/04/16 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :- Iz/amp/www.albayan.aelacoss-the-uae/news-and -repo
1.213057Fot3DotAMPPagellayout?espv=1.٪ بتاريخ 2017/05/03 على الساعة 15 و 40د .

بنية تحتية في المنطقة (مطارات، موانئ، ومناطق حرة) وهي من أهم العوامل الجـــاذبة للشركات المتعددة الجنسيات [1].

كما أن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في العدوان على النظام الليبـــــي بقيادة معملا القذافي خلال سنة 2011يرجعها العديد من الباحثين والدارسيين السياسيين إلى أسباب نفطية تسعى من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة للبحث عن مكانة في النفط اللـــــيبي خاصة مع الظروف القاسية التي شهدها الإقتصاد الإماراتي في ظل الأزمة الإقتصادية سنة 2009 (مشكلة مؤسسة دبي للإستثمار)، بالإضافة إلى محاولة الدولة الإمـــاراتية لإيقاف التطورات التي يشهدها الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا في تلك الفترة والتي شكلت خطرا كبيرا على الصناديق السيادية الإماراتية وعلى رأسها جهاز أبو ظبي والذي تبلغ مـــــوارده حوالي 773 مليار دولار [2].

المطلب الثاني: خطر العمالة الوافدة على النظام السياسي الإماراتي

أدى النشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربـــية المتحدة إلى تزايد الطلب على اليد العاملة و ما نتج عنه توافد العمالة الأجنبية بمختلف مستوياتها العلمية والثقافية وأشكالها العرقية والدينية خاصة الآسيوية منها منذ بداية السبعينات و بإكتشاف ثروة النفط الخليجية فهذه العمالة لها العديد من الآثار الإجتماعية و الإقتصـــــادية التي تطرقنا لها سابقا ولها العديد من الآثار ذات البعد السياسي على دول مجلس التعاون الخلـــــيجي بصفة عامة فهذه الأعداد الوافدة الهائلة إلى المنطقة خاصة من دولتي الهند وباكســـــتان والتي لها خلفيات سياسية معينة خاصة ما حصل بين الدول الخلـــــيجية ودولهم الأصلية حول إقليم " كشمير " ففي هذا الشأن يمكن أن تشكل هذه الأعداد التي فاقت أعداد المواطنين الخليـــجيين خطرا داخليا على هذه الدول في حالة تطور التفاعلات حول هذا الصـــــراع التاريخي في المنطقة، كما أن تدويل قضايا حقوق العمالة الأجنبـــــية في إطار (سياسة العولمة) و الإتفاقيات الدولية للعمل والتي تسعى منذ سنوات إلى توطين العمالة الوافدة ومســـــاواتهم بالمواطنين الأصليين أصبح أكبر مخاوف الدول الخليجية كما أن الزيادة المـــفرطة في هذه العمالة يمكن

[1] " مقالات : العلاقات الإماراتية الإيرانية : سياسة أم اقتصاد " ، مرجع سابق .

[2] سامي جلول ، الإمارات ما قبل الكارثة: أسرار وخفايا . جنيف: ايزميديا ، 2015 ، ص 144 .

أن يشكل ما يسمى بالأقليات في سنوات قادمة، فالعمالة الهندية إستطاعت تشكيل مجتمعات مستقلة في كل من إفريقيا وآسيا وحتى في بريطـــانيا، فهذه الأقليات تعتبر قوى ضاغطة ذات طابع إقتصادي[1]، حيث يمثل الهنود حوالي 30٪ من سكان الدولة الإماراتية منهم 48 مليار دار ويصل عدد الشركات الهندية حوالي 50 ألف شركة في الإمارات على مستوى مختلف القطاعات مما أدى إلى تكوين المجلس الهندي لرجال الأعمال والمهنيين في دبي والذي يضم حوالي 800 عضو بين شركة ورجال فالعديد من الباحثين يرجع بناء المعبد الهندوسي في دولة الإمارات العربية المتحدة يرجع للضغوطات التي يمارسها هذا النفوذ الهندي على النظام الإماراتي أعمال فالنفوذ الهندي داخل الدول[2] .

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة شكلت هذه العمالة خطرا كبـــيرا تحت ما يسمى ب " البدون " أي من دون الجنسية وذلك لكسب الرأي العام العالمـــــي هو ما أثار العديد من المشكلات الداخلية والخارجية فالداخلية تبرز في التهديد الذي أصبحت تشـــكله هذه العمالة داخل الدولة وهو ما أثبت في مختلف سجلات وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي عادة ما تؤكد وجود طرف أجنبي في مشـــكلات تهدد الأمن الإماراتي وهو ما أصبح يهدد الإستقرار الداخلي للدولة أما الخارجية فهو إهتزاز صورة الدولة الإماراتية في المحافل الدولية خاصة في التقارير الخاصة بإنتهـــــــاكات حقوق الإنسان وهي المشكلة التي أدت بالحكومة الإماراتية إلى إصدار العديد من التشريعات التي حاولت تنظيم شـــــؤون العمالة الأجنبية [3]، فالأقلية الإماراتية الحاكمة بالنظام الـــياسي في الإمارات مقابل الأكثرية الأجنبية تنتابها العديد من المخاوف من القوانين والإتفاقيات الدولية التي تفرض إعطاء حقوق سياسية

---

[1] عمر سامي ، عبد الناصر سلامة ، " العمالة الآسيوية الوافدة خطر على أمن واستقرار هوية دول الخليج " ، الأهرام .
السنة 138، العدد 46367 ، 17 نوفمبر 2013 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.ahram.org.eg/News/1006/2/242989/%D8%AD%9....aspx.
بتاريخ 2017/05/05 على الساعة 12 و 30د

[2] " 48 مليادير هندي يقيمون في الإمارات يتحكمون في عقارات دبي .. ولهذا شيد لهم المعبد الهندوسي " ، يمن برس .03 سبتمبر 2015 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : yemen_press.com/mobile/news53889.html. بتاريخ 2017/05/09 على الساعة18 و 15 .

[3] أشرف عبد العزيز عبد القادر ، " مشكلة العمالة الوافدة في دول الخليج .. المخاطر والعلاج " ، آراء : حول الخليج . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.araa.sa/index.php?view=article&id=718:20140624201827&ltemid=172option=com.content.
بتاريخ 2017/05/05، على الساعة 13 و13 د .

لهؤلاء الأجانب مما أدى إلى طغيانها في وجه النظام القائم ما ينتج إحتمالية إقصاء المواطن الإماراتي بعد إقصاء اللغة العربية حتي المؤسسات الحـــكومية بعد القطاع الخاص وهذا ما نجده في قول محـــــافظ الشرطة " ضاحي بن خلفان " (أخشى أننا نبني العمارات ونفقد الإمارات)، فسيطرة العمالة الوافدة بأشكالها ومســـــتوياتها المختلفة على مختلف المجالات أصبح يشكل خطر سياسي خاصة مع تعدد الإتفاقيات الدولية التي تسعى إلى ضمان الحقوق المدنية والسياسية للعمال المهاجرين مع حق التوطـــــــين والتملك كما أنها خلقت العديد من المخاوف مع حدوث مناوشات داخل الدولة بسبب توظيف هذه العمالة في المناصب السياسية فعملية التوطين تشكل خطر الخلخلة بمكونات الدولة الإماراتية مما قد يؤدي إلى الإنقـــــسام السياسي والإثني الداخلي [1].

ففي 26 أكتوبر 2012 أصدر البرلمان الأوربي تقريرا ضد الإمـــــارات العربية المتحدة للإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وخاصة العمالة الأجنـــبية وهو ما جاء فيه " نعرب عن عميق القلق إزاء الإعتداءات وأعمال القمع والتضـــــييق ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والفاعلين بالمجتمع المدني داخل الإمارات العربية المتحدة، الذين مارسوا حقوقهم الأساسية الخاصة بحرية الرأي والتعبـــير وحرية التجمع "، كما أن النظام الإماراتي قام بغلق العديد من المقرات للمدافعين عن حقوق الإنســـــان في الدولة واهمها: المعهد الوطني الديمقراطي، معهد واشنطن لســـياسة الشرق الأدنى، و مركز كارينغي للشرق الأوسط.

ومن أشهر الإنتهاكات لحقوق الإسان ضد العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربـــــية المتحدة هو التهجير القسري " للبدون " وهو ما يؤكد ســـياسة التمييز العنصري على العمالة الأجنبية و إعتبارها درجة ثالثة مقارنة بالمواطن الإماراتي [2].

بالإضافة إلى هذا الخطر الذي تشكله العمالة الوافدة على الإستقرار السياسي والأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة فهي مضطرة للتعامل مع هذا الموضوع من خلال :

[1] باقر النجار ، " العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي " ، مجلة العمران ، العدد 3، شتاء 2013 ، ص 17_19 .

[2] سامي الجلولي ، مرجع سابق ، ص 34_45 .

_سن قوانين وتشريعات خاصة بالعمالة الأجنبية وهو ما يشكل أعباء إضافية بالإضافة إلى المهام الأصلية.

_إحتمالية تأثير علاقاتها السياسية بالدول المصدرة لهذه العمالة نتيـــجة بحث كل طرف عن مصالحه الخاصة .

_عدم إستعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لتقبل القوانين و الإتفاقات الداعية لتوطين وتجنيس العمالة الأجنبية .

_كما أنه على دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز أمنها الداخلي للحد من إنتشار الجريمة المنظمة بها [1].

فالقرار السيادي الإماراتي أصبح محـــكوما من عدة زوايا أولها خارجي وهو التدخل البريطاني ولأسباب تاريخية منها إتفاقيات الحماية والإمتـــيازات الممنوحة من الحكومة الإماراتية للدولة البريطانية أما الداخلي فهو عن طريق الأجانب الذين يمثلون 90٪ من السكان الإماراتيين خاصة الآسيويين منهم الذين يحتلون مراكز قيادية في النظام السياسي الإماراتي حتى المتعلقة بالسيادة الأمنية [2].

فحسب موقع" ميدل إيست آي " القائد الأعلي في العسكر الإماراتي هو أسترالي الأصل وهو قائد الحرس الرئاسي " مايك هندرماش " بالإضافة إلى العديد من الضباط الأستراليين على مستوى الجيش الإماراتي، كما أن المدير العام لمؤسسة دبي للبترول " ريدريك يمين " وهومجهول الجنسية وشركة الطيران الإماراتية يترأسها البريطاني الأصل " هوجن " أما هيئة إتصالات والتي تعتبر أهم القطاعات الحيوية داخل البلاد نجد بها الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا برازيلي الأصل، المالية من أصول تركية، والشؤون الإستراجية ذو جنسية سويسرية وهو ما يؤكد سيطرة العمالة الأجنبية داخل الدولة الإماراتية في مختلف القطاعات خاصة المهمة منها[3].

---

[1] المرجع نفسه .

[2] سامي الحلولي ، مرجع سابق ، ص 16 .

[3] محمد بن زايد ، " الإمارات بمثابة شركة ..يحتل الأجانب كل قطاعاتها السيادية بما فيها الأمن والحرس الرئاسي " ، وطن .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : watanserb.com. بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 23 و30د

خلاصة الفصل الثالث

تحتل دول الخليج العربي الغنية بالنفط والـــغاز المراتب الأولى في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنـــــسيات فقد إحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المراتب الأولى منذ سنوات والذي يعود للإستقرار السياسي و الإجتماعي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة للموقع الإســـتراتيجي الذي تتمتع به الدولة مع جملة التسهيلات والتحفيزات التي قدمتها الحكومة في هذا المجال لضمان جذب المستثمر الأجنبي، إلا أن النشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنـــــــسيات في الدولة الإماراتية له العديد من الآثار على مختلف الجوانب في الدولة .

أهم الإستنتاجات تتمثل في:

- الموقع الذي تتمتع به الدولة الإماراتية جعل منها مقر إستقطاب للشـــركات المتعددة الجنسيات.
- حقق الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربـــية المتحدة العديد من التطورات من الناحية الإقتصادية.
- من الناحية الإجتماعية أدت الشركات المتعددة الجنسيات إلى خلخلة التركيبة السكانية نتيجة توافد العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تأثرت السياسة الخارجية للدولة الإماراتية محاولة منها المحافظة على مكانتـــــها في جذب المستثمر الأجنبي.
- أدت العمالة الوافدة إلى ظهور ما يسمى بخطر العمالة الأجنـــــبية وهو الخطر الذي يهدد الإستقرار السياسي والأمني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة والتي تطرقنا من خلالها إلى موضوع الشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات) بالإضافة إلى أهم الآثار لهذه الشركات في الدول النامية مع دراسة واقع هذه الشركات الكوكبية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فمن خلال ما تطرقنا إليه بمعالجة إشكالية مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة مع نمو وتدويل نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة والتي تمكنت هذه الأخيرة من السيطرة على أغلب الثروات العالمية من خلال سيطرتها على الأسواق العالمية وتمكنها من إدارة أكبر الإستثمارات العالمية مما أدى إلى سعي معظم الدول النامية إلى جذب هذه الشركات للعمل داخل أقطارها ولهذا تقوم هذه الدول بالعديد من التسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية لضمان إستقطاب المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن الإستثمار في هذه الدول لإمتلاكها العديد من الثروات المادية والمعنوية.

فهذه الشركات أثرت على مختلف الأنظمة الإقتصادية منها كميزان المدفوعات ، الناتج المحلي، والبطالة أما الإجتماعية فيظهر تأثيرها من خلال تأطيرها وسيطرتها على النخب والتوجهات الثقافية للمجتمعات النامية ، بالإضافة إلى النظام السياسي والذي تأثر وبصفة كبيرة وذلك عن طريق إختراق مفهوم السيادة من طرف الشركات العابرة للدول ، فالدولة في الوقت الحالي أصبحت متفرجا على الإقتصاد الرأسمالي الذي تقوده هذه الشركات على مستواها أكثر من متدخل إذ أن هذه الدول غير قادرة على بناء سياسات داخلية وخارجية وفقا لإستراتجياتها وبرامجها التنموية وإنما أصبحت تحكمها هذه الشركات بطرق مختلفة وعلى رأسها تأجيج العنف عن طريق نخب وأحزاب في هذه الدول للإطاحة بالأنظمة التي لا تخدم مصالحها الخاصة.

فظهر تأثير هذه الشركات حتى على مستوى العلاقات الدولية من خلال تدخلها في العديد من النزاعات في المناطق الحساسة والغنية بالمواد الأولية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فإستطاعت أن تستقطب أكبر الشركات العالمية لمزاولة نشاطها بها عن طريق عديد التسهيلات والحوافز التي قدمتها منذ سنوات لتحـــــــسين مناخ إستثمارها الأجنبي لضمان المحافظة على مكانتها العالمية والإقليمية في أكثر الدول إستقطابا للإستثمارت الأجنبية المباشرة.

من خلال النشاط والنمو المتسارع للشركات المتعددة الجنسيات إستطاعت الدولة الإماراتية أن تحقق العديد من التطورات على المستوى الإقتصادي من خلال إرتفاع الناتج المحلي تحقيق فائض في ميزان الدفوعات، و إنخفاض نسب البطالة بالإضافة إلى تحسين الجانب الإجتماعي من صحة وتعليم كما تأثرت السياسات الحكومية الإماراتية سواء الداخلية منها أو الخارجية ، فنشاط هذه الشركات أدى إلى ظهور مايسمى بخطر العمالة الأجنبية الذي أصبح يهدد الإستقرار الإجتماعي، السياسي، والأمني للدولة الإماراتية إذ أن عدد العمالة الأجنبية أصبح أكثر بكثير من عدد المواطنيين الإماراتيين .

أما أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة هي:

- الشركات المتعددة الجنسيات هي قوة إقتصادية وضخامة إستثمارية إستطاعت أن تفتك مكانة سياسية في النظام العالمي في الوقت الحالي
- بروز فواعل دولـــــــية جديدة (ما فوق وما تحت الدولة) أدى إلى تراجع دور الدولة و إختراق مفهوم سيادتها.
- القوة الإقتصادية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات مكنتها من التدخل في السياسات الداخلية والحارجية للدول النامية.
- *إستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق مراتب متقدمة في جذب الإســـــتثمارات الأجنبية المباشرة لتمتعها بموقع إستراتيجي وإمتلاكها العديد من الثروات وعلى رأسها النفط والغاز.
- *قدمت الدولة الإماراتية العديد من الحوافزو الإعفاءات عن طريق العديد من التعديلات على قوانين الإستثمار الأجنبي إلا أن العديد من المعوقات لازالت لاتحفز نشاط المستثمر الأجنبي وعلى رأسها نسبة المواطن التي لا يجب أن لاتقل عن 51٪.

- تمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من تطوير صناعاتها المحلية مما أدى إلى زيادة الصادرات غير النفطية.
- تأثر السياسات الحكومية الإماراتية خاصة الخارجية بنشاط الشركات المتعددة الجنـــــسيات داخل الدولة.
- ضرورة بحث النظام الإماراتي في سبل وطرق جديدة تضمن الإستقرار السياسي والإجتماعي المهدد من العمالة الوافدة.

وأهم الحلول والإقتراحات التي حاولنا الوصول إليها تتمثل في:

- ضرورة إعادة نظر الدول النامية لعلاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات وذلك للحد من تدخلها في مجالها السيادي.
- يعتبر تحالف الدول النامية مع بعضها البعض أحد الوسائل التي تحد من إنتهاكات هذه الشركات وإستمرارها في إستنزاف ثروات هذه الدول.
- يتوجب على الدول النامية أن تسعى في أن تكون وليدة للشركات المتعددة الجنسيات أكثر من مضيفة وذلك لإمتلاكها معظم الموارد المادية والمعنوية اللازمة سواء مواد أولية أو اليد العاملة.
- يعتبر الإنفجار السكاني من أهم خصائص الدول النامية مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب لذا يجب على الدول النامية أن تسعى أكثر لجذب هذه الشركات في القطاعات المنتجة والتي تسمح بتشغيل أكبر عدد من العمال وبظروف جيدة للقضاء على ظاهرة البطالة لضمان الإستقرار الإجتماعي والسياسي.
- على الدول النامية أن تعمل على تكوين وتدريب العمالة المحلية لإكسابهم الخبرات اللازمة التي تسمح بقيادة هذه الشركات الضخمة.
- يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعيد النظر في نظامها الإجتماعي وذلك لخلق عمالة ذات خبرة قادرة على تعويض العمالة الأجنبية التي أدت إلى خلخلة التركيبة السكانية.
- على الدول النامية أن تأخذ من التجربة الإماراتية نموذجا في التنمية خاصة الإقتصادية منها.

وفي الأخير نتمنى أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسة جديدة وألا تتوقف هنا خاصة مع تنامي الخطر الذي تشكله الشركات المتعددة الجنسيات للدول النامية فمن الممكن أن تكون هذه الدراسات حول دول نامية ذات خصائص وسمات مختلفة عن دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها دولة مصر العربية المتحدة والتي تعتبر من أكثر الدول المستقطبة للشركات المتعددة الجنسيات إلا أنها لا تزال في مراتب متأخرة في مجال التنمية على مستوى مختلف القطاعات.

قائمة المراجع

1_ باللغة العربية

أ_الكتب:

1_الأسعد بشار، عقود الإستثمارات في العلاقات الدولية الخاصة : ماهيتها – القانون الواجب التطبيق عليها – وسائل تسويةمنازعاتها .بيروت: دار منشورات الحلبي القانونية,(د. س. ن).
2_أبو قحف عبد السلام ،إدارة الأعمال الدولية .الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2002.
3_أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات للإستثمارات الأجنبية . الإسكندرية : مؤسسة شلبي الجامعية ، 2014 .

4_ إسماعيل شعباني ،مقدمة في إقتصاد التنمية. ط 3 . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، (د. س. ن).

5_بن بهار نايف، مقدمة في علم العلاقات الدولية .دمشق :دار عقل للنشر والتوزيع ، 2016.

6_جلول سامي ،الإمارات ما قبل الكارثة : أسرار وخفايا . جنيف : ايزميديا ، 2015 .
7_جوتيار محمد رشيد صديق ،المسؤولية الدولية عن الشركات المتعددة الجنسيات لإنتهاكات حقوق الإنسان . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2009 .
8_الحامد نور الدين ،آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2013 .
9_الحريري محمد سرور ،الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية . بيروت : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016
10_حسن عوض الله زينب ، الإقتصاد الدولي : العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية الإقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية .الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،(د. س. ن).
11_حلبي علي عبد الرزاق ، هاني خميس احمد عبده ،العولمة والحياة اليومية (د. م. ن) : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2016 .
12_حلاوة هاني سمير ،الإنماء الإقتصادي والسياسي في الوطن العربي . عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2014.

13_الخزرجي ثامر كامل ،العلاقات السياسية الدولية : وإستراتجية إدارة الأزمات . (د.م. ن): دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009

14_خيتاوي محمد ،الشركات النفطية وتأثيرها في العلاقات الدولية . دمشق : دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 .

15_خيتاوي محمد،النفط وتأثيره في العلاقات الدولية . بيروت : دار النفائس ، 2010 .

16_ خصاونة محمد ،المالية العامة : النظرية والتطبيق . عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2014 .

17_الربضي سلام ،النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية : إشكالية العلاقة بين الدولة ورأسمال . بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009

18_رمزي زكي ،المشكلة السكانية : الخرافة المالتوسية الجـــــديدة . الكويت : عالم المعرفة ، ديسمبر 1984 .

19_سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية . القاهرة : شركة العاتك لصناعة الكتب ، 2010 .

20_السعدون حميد حمد ،التنمية السياسية والتحديث : العالم العربي . عمان : الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2011

21_سليمان عمر الهادي ،الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الوضعي . عمان : دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2008 .

22_شريف نورهان ، خليل هبة، حاتم زايد ، فوق الدولة : الشركات المتعددة الجنسيات في مصر . (د .م. ن) : المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، 2010 .

23_شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات ، والأدوات . الجزائر : (د. د. ن), 1998.

24_شلغوم عميروش محند ، دور المناخ الإستثماري في جدب الإستثمار الأجنبي إلى الدول العربية . بيروت:مكتبة حسن المصرية , 2012.

25_صدقة عمر هاشم،ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، (د. س.ن).

26_طشطوش هايل عبد المولى ،مقدمة في العلاقات الدولية .(د. م. ن):(د. د. ن) ،2010.

27_العامري سعود جايد،المالية الدولية : نظرية وتطبيق.عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، 2008 .

28_عبد الفتاح مراد ،منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، (د. س. ن).

29_عبد الله عبد الكريم عبدالله ،ضمانا ت الإستثمارات في الدول العربية : دراسة قانونية لأهم التشريعات والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008 .

30_عجيل إبراهيم محسن ، الشركجي إعتصام ، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول . عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2014 .

31_ عسبول أحمد عبد الله ،الخليج 2013 الثابت والمتحول، (د.م. ن) : مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2013 .

32_غزالي محمود ،النزيف : بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط على العالم العربي . بيروت : دار الفكر اللبناني ,1999 .

33_فرانكل جوزيف،العلاقات الدولية،(تر : غازي عبد الرحمان القصيبي). ط 2.جدة:مطبعة تهامة ، 1984.

34_كليكوفسكي ر . ف و لوتسكييفيتش ، المعضلات الأخلاقية _الإقتصادية للبلدان النامية : الإمارات العربية . (تر : حسان إسحاق) ، الإسكندرية : دار ميسل ، 1979 .

35_كورتن ديفيد سي ،عندما تحكم الشركات العالم . (تر : محمد درويش) ، بغداد : دار المأمون للترجمة والنشر ، 2007 .

36_لوب جاك ،العالم الثالث وتحديات البقاء . (تر : أحمد فؤاد بليغ)، الكويت : عالم المعرفة ، 1998.

37_محمد السعيد سعيد ،الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية . الكويت : عالم المعرفة ، نوفمبر 1986 .

38_مقري عبد الرزاق ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية : دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئةفي ظل العلاقات الدولية الراهنة.القبة القديمة : دار الخلدونية ، 2008 .

39_ممدوح محمود منصور ، العولمة : دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد . ط 2 . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2004 .

40_ناطوريه علاء الدين ،العولمة و أثرها في العالم الثالث : التحدي والإستجابة . ولاية اللنوي:مركز الأبحاث والدراسات الدولي , 2001.

41_نايف علي عبيدة ،السياسة الخارجية : لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2004 .

42_النعيمي أحمد نوري، السياسة الخارجية . عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 .

43_هشام علي صادق ، النظام العربي لضمان الإستثمار : ضد المخاطر غير التجارية . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2003 .

44_هلال علي الدين ، مسعد نيفين ،النظم الساسية العربية : قضايا الإستمرار والتغيير. ط 5. (د .م .ن) : مركز الدراسات العربية , (د. س .ن).

45_وريفر أزولد ، إنقراض العالم الثالث : أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية . (تر : فاطمة نصر) ، القاهرة : مكتبة سطور النشر ، 2012 .

46_المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، " القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " ،التقريرالوطني حول وضع القوانين التجارية في الإمارات العربية المتحدة . دبي ، نوفمبر 2008.

ب_الدراسات المنشورة

الدوريات

1_أحمد عباس عبدالله ، " دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي " مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية . العدد 29 ، 2012 .ص 51 _70.

2_أحمد عبدالعزيز وآخرون ، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية" , مجلة الإدارة والإقتصاد .العدد 85 ، 2010، ص 113_135 .

3_النجار باقر، " العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي " ، مجلة العمران . العدد 3 ، شتاء 2013 ، ص109_123 .

4_بعلوج بلعيد، " الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للـــــــــــــــــشركات المتعددة الجنسيات "، مجلة العلوم الإنسانية _ جامعة محمد خيضر بسكرة . العدد3 ، أكتوبر 2002 . ص 55_69.

5_عميرة محمد سعد ، " إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية " ، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية . 2002، ص 1_20 .

6_معاوية أحمد حسين ، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج " ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة . العدد 2.ص 103_150 .

ج _الدراسات غير المنشورة

المذكرات

1_بعداش بوبكر "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات : حالة قطاع البترول " . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2010).

2_بن حسين ناجي ، "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر " . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية , (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم إقتصادية ، 2007) .

3_فكرون عبد الحق ، " أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين الساسي والعسكري : دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه فيالعلوم الساسية تخصص تنظيم سياسي و إداري , (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014) .

4_بيوض محمد العيد ، "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب ". رسالة

ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة , (جامعة فرحات عباس-سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم أقتصادية ، 2011).

5_خلاف وليد ، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي " . رسالة ماجستير تخصص الديمقراطية والرشادة ,(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية ، 2010) .

6_زودة عمار ، "محددات قرار الإستثمار الأجنبي " . رسالة ماجستير في الإدارة المالية، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2008).

7_سحنون فاروق ،"قياس بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة حالة الجزائر " . رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، (جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التيير ، 2010) .

8_صياد شهيناز ، " الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي : دراسة حالة الجزائر " . رسالة ماجستير تخصص مالية دولية ، (جامعة وهران ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013) .

9_غواطي حمزة ، "تأثير إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية : دراسة حالة البرازيل " . رسالة ماجستيرتخصص الإقتصاد الدولي، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013) .

10_قرقاح إبتسام، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009_1989) " . رسالة ماجستير تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة , (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011).

11_عماري حسينة،" الشركات متعددة الجنسيات والإستعمار الجديد " . مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر , (جامعة محمد خيضر _بسكرة _ ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2015).

12_مغيلي مليكة ، " الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول " . مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة أعمال , (جامعة خميس مليانة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2014).

13_عبد الله الصالح فجر، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتنصادي في الأمارات العربية المتحدة " . بحث مقدم لاستكمال درجةالبكالوريوس في الاقتصاد , (كلية إدارة الأعمال ، قسم الإقتصاد ، 2014).

الملتقيات

1_حمو محمد ، " دور أهمية سياسة إستهداف جذب الإستثمار الأجنبي في دعم التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة " , المؤتمر السنوي التاسع عشر حول قواعد الإستثمار بين التشريعات الوطنية و الإتفاقات الدولية وأثرها في التنمية في دولةالإمارات العربية المتحدة من 25 إلى 27 أفريل 2011 .(أبو ظبي ، جامعة الإمارات ، كلية القانون ، فندق الانتركونيتينتال ، اليوم الثاني من 10:45 إلى 12:15)

2_زيدان محمد أحمد ، " حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة" ،المؤتمر السنوي التاسع عشر حول قواعد الإستثمار بين التشريعات الوطنية و الإتفاقات الدولية و أثرها في التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من 25 إلى 27 أفريل 2011 .
(أبو ظبي ، جامعة الإمارات ، كلية القانون ، فندق الانتركونيتينتال ، اليوم الثاني من 9:30 إلى 10:30سا) .

المواقع الإلكترونية:

الدستور

1_قانون إتحادي رقم (2) لسنة 2015 ، الصادر بتاريخ 5جمادي الأخيرة 1436 الموافق ل 25 مارس 2015 م ، المتعلق بإنشاء الشركات التجارية .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.gcccac.org> images> arabic_pdf.

التقارير

2_التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ، المقدم وفقا للفقرة 15 (أ)من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

www.mfnca.gov.ae>publications>Thu...ents.pdf.

الكتب

1_دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، " التطورات الإقتصادية و الإجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005 _2010 " ، قطاع شؤون السياسات الإقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، 2012 .

متحصل عليه من الموقع الإكتروني :. www.economy_ae .

الدوريات

1_أشرف عبد العزيز عبد القادر ، " مشكلة العمالة الوافدة في دول الخليج .. المخاطر والعلاج" ،آراء : حول الخليج . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

www.araa.sa/index.php?view=article&id=718:20140624201827&Itemid=172option=com.content.

2_أبو غزالة دلال ، " دبي : الاستثمارات الأجنبية في الإمارات 10 بلايين دولار " ، الحياة . 2017/03/17 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :. www.alhayat.com/m/story/20777286 .

3_الحجار سيد، " الطاقة المتجددة .. توجه خليجي وخيار إستراتيجي طويل المدى " ، الاتحاد . 14 ماي 2015 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

. www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=46837&y=2015.

4_الخطيب وائل ، " إتفاقية التجارة الحرة مع بريطانيا ستعزز إقتصاد الإمارات " البيان.15 أفريل 2017 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

Iz/amp/www.albayan.ae/economy/local-⁒3Dot.AMPPagelayout?espv=1 .

. market/2017-04-15-1.2915516

5_الدباس زياد، " الاستثمار الأجنبي في شركات الإمارات مرشح لقفزة " ، الحياة . 29 آذار 2014 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

www.alhayat.com/m/opinion/1437046

6_العمودي بندر محمد حسين ، " الامارات العربية المتحدة " ، دبي .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :. 02 www.alamoudico.sa/emarates-in .

7_بسام عبد السميع ، " الناتج المحلي للإمارات ينمو 3،6 في 2015 " الاتحاد . 14 أفريل 2015.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

. www.alittihad.ae/mobile/details.php?id=35997&y=2015 .

8_ بن زايد محمد ، " الإمارات بمثابة شركة ..يحتل الأجانب كل قطاعاتها السيادية بما فيها الأمن والحرس الرئاسي " ، وطن .

متحصل عليه من الموقع الإكتروني : .watanserb.com.

9_بوبوش محمد، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية " ، وجدة سيتي . 2006/07/22 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :-www.oujdacity.net/regional-article-1676 ar.html

10_دايم فتحي ،" صناعة القرار السياسي والرأي العام : الخلفيات والتأثيرات " ، حمس نت . 2016/01/01 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

hmasalgeria.net/ar/editor/3335-2015122966.

11_عبيد هناء ، " مابعد المشروطية : تأثير النظام الإقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي " ، السياسة الدولية . 14 /2017/04 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :.www.siyassa.org/NewsQ/2887.aspx

12_عمر سامي ، عبد الناصر سلامة ، " العمالة الآسيوية الوافدة خطر على أمن واستقرار هوية دول الخليج " ، الأهرام . السنة 138 ، العدد 46367 ، 17 نوفمبر 2013 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

_www.ahram.org.eg/News/1006/2/242989/%D8%AD%9....aspx.

13_فيضي محمد، " إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة " , موضوع . 11 أفريل 2016 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : .mawdoo3.com.

14_كريدية مروة ، " تشريعات الاعسار وإنفاذ العقود أهم معوقات جذب الإستثمارات الأجنبية في الإمارات " ، إيلاف. 2012/06/28 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

. elaph.com/Web/Economics/2012/7/750859.html.

15_محمد عبد القادر ناجي عزو ، " مفهوم عدم الإستقرار السياسي في الدولة : دراسات وأبحاث قانونية " ،الحوار المتمدن. 2008/02/12 .

متحصل عليه من الموقع الألكتروني : www.m.alhewar.org/s.asp?aid=1. .

16_مصطفى عبد العزيز مرسي ، " تحديات العمالة الوافدة في الخليج : مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية ؟ "، مركز الإمارات للدراسات بالبحوثالإستراتجية .08 جوان 2008.

.متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

www.ecssr.com/ECSSR/appmar/42:ECSS_COOKIE=GMHHYQyJhYTQbs1skzpf32Mn8=ar

17_هلال علي الدين، " النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية" ،الديمقراطية. العدد 52 ، 2014/02/16 متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

democracy.ahram.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=640.

18_وهبة محمد، " ميزان المدفوعات في 6 سنوات : عجز ميزان متراكم بقيمة 11،1 مليار دولار " ،الأخبار : مجتمع وإقتصاد . 2016/07/27 .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :.www.al-akhbar.com/node/262076 .

19_جدول المؤشرات الدولية، " مجتمع متلاحم محافظ على هويته " موقع رؤية .

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
http://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/first-rate-education-system.

20_" جودة الخدمات الصحية بالإمارات تماثل المستويات العالمية " ،البيان .2005/12/23 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
IZ/amp/www.albayan.ae/across-the-uae/2005-12-23-1.990803Dot.AMPPaglayou ?esv=1.

21_حكومة دبي ، مؤسسة دبي للمرأة ، " المرأة في الإمارات " ،التقرير الإحصائي 2012 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.dwe.gov.ae/arb/stat.aspx.

22_" عبد الله بن زايد: العلاقات الإماراتية الإيرانية تاريخية " ،البيان. 2014/04/16.
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
Iz/amp/www.albayan.aelacoss-the-uae/news-and -reports/2014-04-1.213057Fot3DotAMPPagellayout?espv=1.٪

23_" الصحة الإماراتية تطلق الإستراتيجية الجديدة 2014 - 2016 " 24، الخبر بين لحظة وضحاها . 25 /2013/12 . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
24.ae/article.aspx?Articled=51274 .

24_"مقالات : العلاقات الإماراتية الإيرانية : سياسة أم اقتصاد " ،نون بوست . 2016/01/07 .
. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.noonpost.org.

25_" من طبيعة الأنظمة الديكتاتورية "،مدونة سفيد. 2011/02/06 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : safeed.blogspot.com/2011/02/b .

26_" مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في الاستثمار الأجنبي لدولة العراق والإمارات العربية المتحدة " هيئة استثمار الديوانية.2014 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?=950.

27_" 48 ملياردير هندي يقيمون في الإمارات يتحكمون في عقارات دبي .. ولهذا شيد لهم المعبد الهندوسي " ،بمن برس .03 سبتمبر 2015 .
متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :
yemen_press.com/mobile/news53889.html.

باللغة الأجنبية

1_Bashar H. Malkawi ; " Balancing Open Investment with National Security:The case of the United States and United Arab Emirates" , Annual conference nineteenth about investment rules betweennational legislation and intertional agreements and their impact on development in the United Arab Emirates from 25 to 27April 2011 . (Abu Dhabi , Emirates university , school of , Intercontinental hotel , The second day from 2:15 to 3:45) .

الفهرس

الفهرس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1)	نموذج عن الشركات المتعددة الجنسيات	
جدول رقم (2)	مؤشرات الصحة العامة في بعض مناطق الدول النامية (2009)	
جدول رقم (3)	المنتجات الرئيسية المصدرة لبعض الدول النامية	
جدول رقم (4)	حجم الديون الخارجية للدول النامية (2000-2004)	
جدول رقم (5)	حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للدول النامية	
جدول رقم (6)	أكبر الشركات في الشرق الأوسط	
جدول رقم (7)	توزيع السكان حسب الجنسية في الإمارات(1968-2000)	
جدول رقم (8)	أسعار الأسهم في السوق الإماراتية بالنقطة (2005-2010)	
جدول رقم (9)	نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي والرأسمال الثابت في الإمارات	
جدول رقم (10)	الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة حسب النشاط	
جدول رقم (11)	أكبر البضائع في تجارة دبي الخارجية (سبتمبر2016) بالمليار درهم	
جدول رقم (12)	العمالة حسب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1992-1995)	

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات	18
المبحث الأول:مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات	19
المطلب الأول:تعريف الشركات المتعددة الجنسيات	19
المطلب الثاني:نشأة الشركات المتعددة الجنسيات	21
المطلب الثالث:خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	24
المبحث الثاني:النظريات المفسرة لتطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات	27
المطلب الأول:نظرية عدم كمال السوق	27
المطلب الثاني:نظرية الموقع	29
المطلب الثالث:نظرية دورة حياة المنتج	31
المبحث الثالث:الإطار المؤسسي لشركات المتعددة الجنسيات	33
المطلب الأول:التنظيم القانوني لشركات المتعددة الجنسيات	33
المطلب الثاني:أشكال الشركات المتعددة الجنسيات	36
المطلب الثالث: إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات	38
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني:واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية	45
المبحث الأول:خصائص الدول النامية	46
المطلب الأول:الخصائص السياسية للدول النامية	46
المطلب الثاني:الخصائص الإجتماعية للدول النامية	52
المطلب الثالث:الخصائص الإقتصادية للدول النامية	55
المبحث الثاني:الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية	60
المطلب الأول:الأثر على سيادة الدول النامية	60

المطلب الثاني:الأثر على النظام السياسي للدول النامية	63
المطلب الثالث:الأثر على العلاقات الدولية	65
المبحث الثالث:الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية	68
المطلب الأول:الآثار الإقتصادية	68
المطلب الثاني:الآثار الإجتماعية	71
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث:دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة	76
المبحث الأول:التعريف بدولة الإمارات العربية المتحدة	77
المطلب الأول:الإطار الجيوبولوتيكي لدولة الإمارات العربية المتحدة	77
المطلب الثاني:النظام الإقتصادي الإماراتي	81
المبحث الثاني:بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة	84
المطلب الأول:النظام القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة	84
المطلب الثاني:مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة	88
المطلب الثالث:معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة	92
المبحث الثالث:الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة	95
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية	95
المطلب الثاني:الآثار الإجتماعية	100
المبجث الرابع:الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة	106
المطلب الأول:الأثر على السياسة الخارجية	106
المطلب الثاني:خطر العمالة الأجنبية	108
خلاصة الفصل الثالث	112

الخاتمة	114
قائمة المصادر والمراجع	119
الفهرس	

ملخص

في الوقت الراهن أصبحت الفواعل ما فوق الدولاتية تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تطورت ونمت عن طريق النظام الرأسمالي العالمي القائم على الحرية و إقتصاد السوق فإستطاعت هذه الأخيرة أن تؤثر على مختلف الدول وخاصة النامية منها بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها تمثل إحدى الدول النامية.

فقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى مقاربة نظرية و مفاهيمية للشركات المتعددة الجنسيات إنطلاقا من نشأتها إلى غاية الوصول لأهم الإستراتجيات التي تبنيها هذه الأخيرة لتدويل نشاطها والتي تبين أن معظمها تقوم على إستراتجية كلية عالمية تخدم مصالحها الخاصة ومصالح دولها الأم بغض النظر عن مصالح الدول المضيفة.

والدول النامية بصفتها دول مضيفة للشركات عبر الوطنية تأثرت بنشاط هذه الأخيرة على مستواها سواء إقتصاديا , إجتماعيا , بيئيا وخاصة سياسيا فالقوة الإقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات أكسبتها قوة سياسية إستطاعت من خلالها التأثير على سيادة الدول النامية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد من أكبر الدول المستقطبة للشركات العالمية إستطاعت بذلك أن تحقق نموا ملحوظا على مستوى النظام الإقتصادي على عكس النظام الإجتماعي والسياسي خاصة مع زيادة العمالة الأجنبية الوافدة والتي تهدد الأمن و الإستقرار السياسي و الإجتماعي داخل الدولة.

Abstract

For now, actors above states play a major role in international relations , led by multinational companies. They have been developed throuth the Fianacial Heading Sustem based on freedom and the market economy . The latter has been able to affect various countries , especially the United Arab Emirates.

In this study we have tackled a theoretical and conceptual approach to multinational corporations from their origins to the most important strategies that have led to the internationalization activities . They show that most of them are based on global strategy . Thy serve their own interests regardless to host counties.

Multinational companies affected developing countries in the economic , social and political activities. its economic power has gained them political strength which influenced the sovereignty of the developing counties.

The United Arab Emirates , one of the largest polarizing counties for international companies in the world , has achieved remarkable growth in the economic system , in contrast the political and social one , especially with the increase of expatriate foreign workers , which threatens security , political and social stability in the country .